نظريات

الإعلام

إعداد علي عبد الفتاح كنعان



نظريات الإعلام

نظريات الإعلام

علي عبد الفتاح

المحتويات

نظرية الاتصال

نظريات عمل الإعلام

الاتصال

هو عملية نقل المعلومات من شخص لآخر. وهي العملية التي تتضمن مرسل ومستقبل ورسالة و وسيلة و التغذية الراجعة مرة أخرى في بعض الأحيان. غتات

مكونات نموذج الاتصال

(مرسل – رسالة- متلقي- تشويش- وسيلة- رجع الصدى- الخلفية الشخصية)

أنواع الاتصال

1- ذاتي - شخصي- جمعي - جماهيري -عام -وسيطي

الاتصال الغير جماهيري يمكن أن يتضمن

- الحديث - الإشارات - الاتصالات التليفونية - الرسائل البريدية - بعض استخدامات الإنترنت - الوسائط المتعددة التفاعلية - المؤتمرات و الندوات و الاجتماعات

الاتصال الجماهيري

هو عملية اتصال تقوم بها هيئات أو أفراد بهدف الوصول إلى عدد كبير جدا من الناس باستخدام وسيط مادي مستخدمة ما يعرف بوسائل الاتصال الجماهيري أو (وسائل الإعلام). وقد تزايدت وسائل الاتصال الجماهيري مع تقدم الزمن: - الجرائد - الإذاعة - التليفزيون - الإنترنت - السينما - الإنترنت - الشرائط بأنواعها (فيديو- كاسيت....)

أهداف الاتصال الجماهيري'

- ✓ إعلام (ماذا)
- ✓ تحليل (كيف)
- ✓ نقد(لماذا)

- ✓ ترفيه
- ✓ حث على سلوك (الدعاية)
- ✓ -عوامل أصبحت تؤثر على الاتصال الجماهيري
- ✓ - ثورة المعلومات - ثورة الاتصالات - الهيمنة الأمريكية - الاتصال والدعاية

أشهر نظريات الاتصال

نظريات التأثير المباشر

- هارولد لازويل قال بنظرية الرصاصة السحرية أو الحقنة تحت الجلد. تفترض أن الأشخاص ليسوا إلا مجتمع جماهيري من مجموعة من الأشخاص المنعزلين (تأثرت بفكر فرويد). - وسائل الإعلام تمثل فيه مصادر قوية للتأثير والناس يقبلونها ويفهمونها بشكل متماثل، كل شخص يتلقى المعلومات بشكل فردي، ويستجيب بشكل فردي. - لم تكن نظرية واقعية بسبب التبسيط الشديد، وافتراض أن للإعلام تأثيرات عنيفة ومفاجئة. - أهميتها أنها كانت بداية بحوث تأثير الإعلام.

نظريات التأثير الانتقائي

أ- نظرية الاختلافات الفردية: - تقول ببساطة أن الأشخاص المختلفون يستجيبون بشكل مختلف للرسائل الإعلامية وفقًا لاتجاهاتهم، وبنيتهم النفسية، وصفاتهم لموروثة أو المكتسبة. - وسائل الإعلام تستقبل وتفسر بشكل انتقائي - وذلك بسبب اختلاف الإدراك الذي يفكر به كل شخص - والذي يرجع إلى اختلاف التنظيم الذي لدى كل شخص من المعتقدات، والقيم، والاتجاهات... - ولأن الإدراك انتقائي فالتذكر والاستجابة انتقائيين. - وبالتالي فتأثير وسائل الإعلام ليس متماثل

ب- نظرية الفئات الاجتماعية: - الناس ينقسمون إلى فئات اجتماعية والسلوك الاتصالي يتشابه داخل كل فئة. - موقع الفرد في البناء الاجتماعي يؤثر على استقباله. - الفئة قد تتحدد بناء على: السن، الجنس، الدخل، التعليم، الوظيفة. - أنماط الاستجابة تتشابه في داخل كل فئة - لذا فتأثير وسائل الإعلام ليس قوي، ولا متماثل، ولكنه يختلف بتأثير الفئات الاجتماعية.

ت- نظرية العلاقات الاجتماعية: - جمهور وسائل الإعلام ليسوا مجرد أفراد منعزلين، أو أفراد مجتمعين في فئات اجتماعية، ولكنهم مرتبطون ببعضهم البعض في اتحادات، وعائلات، ونوادي... - دراسات على انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 1940 أكدت أن المناقشات السياسية كان لها أكبر الأثر على قرارات الناس أعلى من التعرض للراديو والصحافة. - الذين يزيد تعرضهم لوسائل الإعلام يمكن أن يؤثروا في الأقل تعرضًا لها. - العلاقات يجب أن توضع في الاعتبار. - بدأت تلك النظرية تبعد جدا عن فكرة المجتمع الجماهيري والنظريات الأولي.

نظريات التأثير غير المباشر

أ- نظرية التأثير المعتمد على تقديم النموذج: تقول أن تعرض الفرد لنماذج السلوك التي تعرضها وسائل الإعلام تقدم للفرد مصدر من مصادر التعلم الاجتماعي، مما يدفعه لتبني هذه النماذج في سلوكه اليومي. (الحلم الأمريكي من خلال السينما- فتيات الإعلانات)

ب- نظرية المعنى: يمكن لوسائل الإعلام أن تقدم معانٍ جديدة لكلمات اللغة، وتضيف عناصر جديدة للمعاني القديمة. وبما أن اللغة عامل حاسم في الإدراك والتفسير والقرارات فإن وسائل الإعلام يصبح لها دور حاسم في تشكيل السلوك بشكل غير مباشر. (الثورة- النكسة- الفتح العربي)

ت- نموذج الحاجات والإشباعات: وتقول تلك النظرية أن جزءًا هامًا من استخدام الناس لوسائل الإعلام موجه لتحقيق أهداف يحددها الأفراد، وهم يقومون باختيار وسائل إعلامية معينة لإشباع احتياجاتهم مثلما قال مارك ليفي هناك 5 أهداف من استخدام الناس لوسائل الإعلام (مراقبة البيئة- التوجه المعرفي- عدم الرضا- التوجه العاطفي- التسلية)

نظريات الاتصال الإقناعي

أ- النموذج النفسي: - يعتمد على نظرية الاختلافات الفردية - الرسالة الفعالة هي التي تتمكن من تحويل البناء النفسي للفرد بشكل يجعل الاستجابة المعلنة متفقة مع موضوع الرسالة. - النموذج هو :الرسالة الإقناعية تغير أو تنشط العمليات النفسية الكامنة تحقق السلوك الظاهر المرتبط بالعمليات النفسية - خطواتها:

1. وصول الرسالة للشخص،

2. قبوله لها ليفكر فيها،
3. تقييمه للأهداف التي سيحققها من تنفيذه للسلوك،
4. اختيار القيام بالسلوك

ب- النموذج الثقافي الاجتماعي: - يعتمد على نظرية الفئات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية - من الصعب تفسير سلوك الأفراد بناء على المتغيرات النفسية وحدها لأنهم دوما يتصرفون داخل سياق اجتماعي - النموذج هو:الرسالة الإقناعية تحدد أو تعيد تحديد العملية الثقافية تشكل أو تغير معايير السلوك المتفق عليها داخل الجماعة تحقق تغير في اتجاه السلوك المعلن. - لابد من مراعاة أن:هناك مجتمعات ذات نظم ثقافية قاسية توجه الفرد وتقدم له بناء كامل للحقيقة، وهناك مجتمعات أخرى على النقيض، تتاح فيها الفرصة أمام الأفراد لتحديد استجاباتهم الخاصة نحو الأفكار الجديدة.

التفسير الشامل لتأثير وسائل الإعلام

نظرية الاعتماد المتبادل بين الجمهور ووسائل الإعلام والمجتمع - لابد من وضع ثلاثة عناصر محورية في الاعتبار عند التحدث عن تأثير وسائل الإعلام: أولا:المحيط العامأو يطلق عليه النظام الاجتماعي، ثانيا: دور وتأثيروسائل الإعلام في هذا النظام، ثالثا: مدي علاقة الجمهور بوسائل الإعلام. - استخدام وسائل الإعلام لا يتم بمعزل عن تأثيرات النظام الاجتماعي السائد، وطريقتنا في التعامل مع تلك الوسائل تتأثر بما نتعلمه من المجتمع في الماضي، وبما يحدث في اللحظة التي نستقبل فيها الرسالة. - تحدث وسائل الإعلام في هذا السياق 3 أنواع من التأثيرات:

1. التأثيرات المعرفية: إزالة الغموض- وضع الأجندة- زيادة نظم المعتقدات القيم والسلوكيات
2. التأثيرات الوجدانية: الحساسية للعنف (حرب الخليج)- المخاوف (إعدام صدام على الهواء)- الاغتراب
3. التأثيرات السلوكية: الحركة والفعل أو فقدان الرغبة في الحركة والفعل وهما من نتاج التأثيرات المعرفية والوجدانية. مهم لاستيعاب دورنا. (الإعلان لا يهدف فقط إلى تقديم المعرفة بقدر ما يهدف لإثارة رد فعل أو سلوك)فاروق بن سعدي
4. التأثيرات العقلية

نظريات الإعلام وطرائق تأثيره

من المهم إدراك النظريات الإعلامية لأنها الأساس في الصياغة الفكرية للمجتمع سلباً أو إيجاباً وهي تمهد لإدراك عمق التأثير وطبيعته وآثاره . والنظريات مجال الحديث مطبقة حالياً على مستوى العالم, وليست قضية نظرية أكاديمية . والعالم الإسلامية, كجزء من منظومة المجتمعات البشرية يستخدم هذه النظريات بشكل كلي مطابق أو مقارب, فيحتم إدراكها بشكل مختصر ومبسط.

نظرية السلطوية:

وسائل الإعلام أدوات لنشر وعرض مواقف الدولة أو السلطة على الجمهور, وهي مسئولة عن إحاطته بما يحتاج من بيانات سياسية ومعارف عامة. بمعنى آخر أن الإعلام وسيلة لتحقيق أهداف الدولة في بسط سلطتها على الناس وليس أداة لنشر الثقافة والمعرفة.

طبقت هذه النظرية دول المحور في أوربا أبان الحرب العالمية الثانية وهي مطبقة في بعض دول آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية حالياً والدولة – في هذه الحالة – هي التي تملك وسائل الإعلام الجماهيرية وبالذات التلفاز والإذاعة, وهي التي تعين الشخصيات المسئولة عن إدارة هذه الوسائل بما يضمن تحقيق أهدافها, وهي جزء من نظرية التسلط في الحكم وسيادة الدولة المطلقة كما أشار لذلك هيجل.

آثار النظرية:

- ✓ الرؤية الموحدة للشعب بناء على توجيه أدوات السلطة الإعلامية
- ✓ ترسيخ العقل الجمعي حيث تسود روح القطيع على التفكير العلمي.
- ✓ تأصيل النظام الاستبدادي في الحكم.
- ✓ التناقض والتنافر مع السلطة, خصوصاً عند توفر مصادر إعلامية خارجية.
- ✓ أضعاف الإعلام التنموي (في الدول المختلفة).

نظرية الحرية الإعلامية:

- ✓ تسهيل إمكانية الاستفادة من قنوات الإعلام.

- ✓ مقاومة الاحتكار لوسائل الإعلام.
- ✓ الوقوف أمام الرقابة الإعلامية.
- ✓ فتح مجال حرية التعبير عن الرأي إلى أقصى حد ممكن بالشكل الذي لايضر بحقوق الآخرين في المجتمع ولا يهدد أمن الدولة تهديداً جوهرياً.

وظيفة الإعلام – بناء على هذه النظرية:
الإعلام.
الترفيه.
الإعلان متأخر نوعاً ما

أثر النظرية – على الممارسة الإعلامية:

- الخبر: اعتماد الإثارة وإضعاف الموضوعية.
- التظليل الإعلامي: بسبب سيطرة مجموعة صغيرة من صناعة القرار السياسي أو أصحاب الشركات العملاقة.
- الإعلان التجاري: خدمة المعلنين أصبح هدفاً لوسائل الإعلام, وأصبح الإعلام بمحتواه تحت توجيه المعلنين.
- الترفيه: أصبح الهدف الرئيسي للإعلام لأنه لا يجلب مشاكل ويخدم المستهلكين ويرضي المعلنين .
- صناعة الإعلام: تحول الإعلام إلى صناعة رئيسية, وصبح أصحابه يمتلكون شركات ضخمة أخطبوطية تغطي الكثير من البلدان.

نظرية المسؤولية الاجتماعية:

- تلتزم وسائل الإعلام بمسؤوليتها تجاه المجتمع.
- الحرية الإعلامية لا تنفصل عن المسؤولية.
- المجتمع يراقب ويوجه وسائل الإعلام لتحقيق المصلحة العامة.

أثر النظرية على الممارسة الإعلامية:

- ظهور الاتحادات المهنية الإعلامية.
- ظهور بعض المواثيق الإعلامية (ميثاق الإذاعة, التلفاز, السينما.

- رقابة الحكومة (أمريكا) على الإذاعة ونظام التراخيص للبث (الإذاعية والتلفزيوني.
  مجلس الصحافة (في بريطانيا)
- المجلس القومي للأخبار (أمريكا)

نقد النظرية :أفضل نظرية إعلامية حالياً

- اجتهاد داخل نظرية الحرية الإعلامية.
- طغيان النزعة الربحية.
- سوء التوظيف لمفهوم الترفيه.
- التغلب من المسؤولية الثقافية للإعلام تجاه المجتمع.
- الضعف القانوني لمجالس الصحافة في أمريكا وبريطانيا و 15 دولة أوربية!

نظرية الإعلام الإسلامي

الأسس والمنطلقات

- الإيمان: عقيدة التوحيد "فاعلم أنه لا اله الا الله" ، لذين قالوا ربنا الله " , وهو يتضمن تطبيق شرع الله والالتزام بأوامره وأحكامه.
- العلم: بمعناه الشامل ، علم الدنيا و الآخرة.
- الإنسانية: احترام الإنسان وتقديره, والتقوى فقط هي أساس التفاضل بين الناس, اختلاف القبائل والشعوب للتعارف.
- العدل: " ليقوم الناس بالقسط ", " اعدلوا هو أقرب للتقوى ", وهذا يتضمن النفس, فضلاً عن الآخرين.
- الموضوعية: والمصداقية والبعد عن المبالغة (الإ أن تكون ضمن الحرب النفسية وقت الحروب مع الأعداء.
- اعتبار (المصالح والمفاسد): مراعاة أحوال الناس والمجتمعات, فيقدم ما يناسب ويعرض ما يفيد ويغيب ما يضر ويحذف ما قد يساء فهمه.

نظريات الإعلام

يقصد بنظريات الإعلام خلاصة نتائج الباحثين والدارسين للاتصال الإنساني بالجماهير بهدف تفسير ظاهرة الاتصال والإعلام ومحاولة التحكم فيها والتنبؤ بتطبيقاتها وأثرها في المجتمع ، فهي توصيف النظم الإعلامية في دول العالم على نحو ما جاء في كتاب نظريات الصحافة الأربع لبيترسون وشرام.

علاقة نظريات الإعلام بفلسفة الإعلام:

هناك علاقة بين نظريات الإعلام وفلسفة الإعلام ففلسفة الإعلام هي بحث العلاقة الجدلية بين الإعلام وتطبيقاته في المجتمع ، أي تحليل التفاعل بين أسس الإعلام كعلم وبين ممارساته الفعلية في الواقع الاجتماعي، ويرى النظريون أن نظريات الإعلام جزء من فلسفة الإعلام، لأن فلسفة الإعلام أعم واشمل من النظريات ، وكثيرا ما شاع استخدام نظريات الإعلام باعتبارها فلسفة الإعلام أو مذاهب الإعلام، ولكن في واقع الأمر أن استخدام تعبير نظريات الإعلام كان في مجمله انعكاسا للحديث عن أيديولوجيات ومعتقدات اجتماعية واقتصادية أو الحديث عن أصول ومنابع العملية الإعلامية(مرسل، ومستقبل، ووسيلة ...الخ)

وترتبط النظريات بالسياسات الإعلامية في المجتمع، من حيث مدى التحكم في الوسيلة من الناحية السياسية، وفرص الرقابة عليها وعلى المضمون الذي ينشر أو يذاع من خلالها، فهل تسيطر عليها الحكومة أم لها مطلق الحرية أم تحددها بعض القوانين.

1-نظرية السلطة

ظهرت هذه النظرية في إنجلترا في القرن السادس عشر ، وتعتمد عل نظريات أفلاطون وميكافيللي، وترى أن الشعب غير جدير على أن يتحمل المسؤولية أو السلطة فهي ملك للحاكم أو السلطة التي يشكلها.

وتعمل هذه النظرية على الدفاع عن السلطة، ويتم احتكار تصاريح وسائل الإعلام، حيث تقوم الحكومة على مراقبة ما يتم نشره، كما يحظر على وسائل الإعلام نقد السلطة الحاكمة والوزراء وموظفي الحكومة؛ وعلى الرغم من السماح للقطاع الخاص على إصدار المجلات إلا انه ينبغي أن تظل وسائل الإعلام خاضعة للسلطة الحاكمة.

وتمثل تجربة هتلر وفرانكو تجربة أوروبية معاصرة في ظل هذه النظرية ، وقد عبر هتلر عن رؤيته الأساسية للصحافة بقوله:

"انه ليس من عمل الصحافة أن تنشر على الناس اختلاف الآراء بين أعضاء الحكومة، لقد تخلصنا من مفهوم الحرية السياسية الذي يذهب إلى القول بأن لكل فرد الحق في أن يقول ما يشاء".

ومن الأفكار الهامة في هذه النظرية أن الشخص الذي يعمل في الصحافة أو وسائل الإعلام الجماهيرية ، يعمل بها كامتياز منحه إياه الزعيم الوطني ويتعين أن يكون ملتزما أمام الحكومة والزعامة الوطنية.

2-نظرية الحرية:

ظهرت في بريطانيا عام 1688م ثم انتشرت إلى أوروبا وأمريكا، وترى هذه النظرية أن الفرد يجب أن يكون حرا في نشر ما يعتقد انه صحيحا عبر وسائل الإعلام، وترفض هذه النظرية الرقابة أو مصادرة الفكر.

ومن أهداف نظرية الحرية تحقيق اكبر قدر من الربح المادي من خلال الإعلان والترفيه والدعاية، لكن الهدف الأساسي لوجودها هو مراقبة الحكومة وأنشطتها المختلفة من أجل كشف العيوب والفساد وغيرها من الأمور، كما انه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تمتلك الحكومة وسائل الإعلام؛ أما كيفية إشراف وسائل الإعلام في ظل نظرية الحرية فيتم من خلال عملية التصحيح الذاتي للحقيقة في سوق حرة بواسطة المحاكمة.

وتتميز هذه النظرية أن وسائل الإعلام وسيلة تراقب أعمال وممارسات أصحاب النفوذ والقوة في المجتمع، وتدعو هذه النظرية إلى فتح المجال لتداول المعلومات بين الناس بدون قيود من خلال جمع ونشر وإذاعة هذه المعلومات عبر وسائل الإعلام كحق مشروع للجميع.

نقد النظرية:

لقد تعرضت نظرية الحرية للكثير من الملاحظات والانتقادات ، حيث أصبحت وسائل الإعلام تحت شعار الحرية تُعرض الأخلاق العامة للخطر، وتقحم نفسها في حياة الأفراد الخاصة دون مبرر، وتبالغ في الأمور التافهة من أجل الإثارة وتسويق المادة الإعلامية الرخيصة، كما أن الإعلام اصبح يحقق أهداف الأشخاص الذين يملكون على حساب مصالح المجتمع وذلك من خلال توجيه الإعلام لأهداف سياسية أو اقتصادية ، وكذلك من خلال تدخل المعلنين في السياسة التحريرية ، وهنا يجب ان ندرك ان الحرية مطلوبة لكن شريطة ان

تكون في إطار الذوق العام، فالحرية المطلقة تعني الفوضى وهذا يسيء إلى المجتمع ويمزقه.

3- نظرية المسؤولية الاجتماعية:

بعد ان تعرضت نظرية الحرية للكثير من الملاحظات لابد من ظهور نظرية جديدة في الساحة الإعلامية ، فبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقوم هذه النظرية على ممارسة العملية الإعلامية بحرية قائمة على المسؤولية الاجتماعية ، وظهرت القواعد والقوانين التي تجعل الرأي العام رقيبا على آداب المهنة وذلك بعد ان استُخدمت وسائل الإعلام في الإثارة والخوض في أخبار الجنس والجريمة مما أدى إلى إساءة الحرية أو مفهوم الحرية.

ويرى أصحاب هذه النظرية ان الحرية حق وواجب ومسؤولية في نفس الوقت، ومن هنا يجب ان تقبل وسائل الإعلام القيام بالتزامات معينة تجاه المجتمع، ويمكنها القيام بهذه الالتزامات من خلال وضع مستويات أو معايير مهنية للإعلام مثل الصدق والموضوعية والتوازن والدقة - ونلاحظ ان هذه المعايير تفتقد إليها نظرية الحرية – ويجب على وسائل الإعلام في إطار قبولها لهذه الالتزامات ان تتولى تنظيم أمورها ذاتيا في إطار القانون والمؤسسات القائمة، ويجب ان تكون وسائل الإعلام تعددية تعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع من خلال إتاحة الفرصة للجميع من خلال النشر والعرض، كما ان للجمهور العام الحق في ان يتوقع من وسائل الإعلام مستويات أداء عليا، وان التدخل في شؤون وسائل الإعلام يمكن ان يكون مبرره تحقيق هذه المصلحة العامة؛ أضف إلى ذلك ان الإعلاميين في وسائل الاتصال يجب ان يكونوا مسؤولين أمام المجتمع بالإضافة إلى مسؤولياتهم أمام مؤسساتهم الإعلامية.

وتهدف هذه النظرية إلى رفع مستوى التصادم إلى مستوى النقاش الموضوعي البعيد عن الانفعال، كما تهدف هذه النظرية إلى الإعلام والترفيه والحصول على الربح إلى جانب الأهداف الاجتماعية الأخرى .

ويحظر على وسائل الإعلام نشر أو عرض ما يساعد على الجريمة أو العنف أو ماله تأثير سلبي على الاقليات في أي مجتمع، كما يحظر على وسائل الإعلام التدخل في حياة الأفراد الخاصة؛ وبإمكان القطاع العام والخاص ان يمتلكوا وسائل الإعلام في ظل هذه النظريات ولكنها تشجع القطاع الخاص على امتلاك وسائل الإعلام.

4- النظرية السوفيتية(الاشتراكية):

ان الأفكار الرئيسية لهذه النظرية التي وضع أساسها ماركس وانجلوس ووضع قواعد تطبيقها لينين واستالين يمكن إيجازها في ان الطبقة العاملة هي التي تمتلك سلطة في أي مجتمع اشتراكي ، وحتى تحتفظ هذه الطبقة بالسلطة والقوة فإنها لابد ان تسيطر على وسائل الإنتاج الفكري التي يشكل الإعلام الجزء الأكبر منها، لهذا يجب ان تخضع وسائل الإعلام لسيطرة وكلاء لهذه الطبقة العاملة وهم في الأساس الحزب الشيوعي .

ان المجتمعات الاشتراكية تفترض أنها طبقات لا طبقية، وبالتالي لا وجود صراع للطبقات، لذلك لا ينبغي ان تنشأ وسائل الإعلام على أساس التعبير عن مصالح متعارضة حتى لا ينفذ الخلاف ويشكل خطورة على المجتمع.

لقد حدد لينين اختصاصات الصحافة وأهدافها :

- ✓ زيادة نجاح واستمرارية النظام الاشتراكي وبوجه خاص دكتاتورية الحزب الشيوعي.
- ✓ يكون حق استخدام وسائل وقنوات الاتصال لأعضاء الحزب المتعصبين والموالين أكثر من الأعضاء المعتدلين.
- ✓ تخضع وسائل الإعلام للرقابة الصارمة.
- ✓ يجب ان تقدم وسائل الإعلام رؤية كاملة للمجتمع والعالم طبقا للمبادئ الشيوعية ووجود قوانين موضوعية تحكم التاريخ.
- ✓ إن الحزب الشيوعي هو الذي يحق له امتلاك وإدارة وسائل الإعلام من أجل تطويعها لخدمة الشيوعية والاشتراكية.

5- النظرية التنموية:

نظرا لاختلاف ظروف العالم النامي التي ظهرت للوجود في منتصف هذا القرن هي بالتالي تختلف عن الدول المتقدمة من حيث الإمكانيات المادية والاجتماعية ، كان لابد لهذه الدول من نموذج إعلامي يختلف عن النظريات التقليدية الأربع التي استعرضناها، ويناسب هذا النموذج أو النظرية أو الأوضاع القائمة في المجتمعات النامية فظهرت النظرية التنموية في عقد الثمانينات،

وتقوم على الأفكار والآراء التي وردت في تقرير لجنة "واك برايل" حول مشكلات الاتصال في العالم الثالث، فهذه النظرية تخرج عن نطاق بعدي الرقابة والحرية كأساس لتصنيف الأنظمة الإعلامية ، فالأوضاع المتشابهة في دول العالم الثالث تحد من إمكانية تطبيق نظريات الإعلام التي أشرنا إليها في السابق وذلك لغياب العوامل الأساسية للاتصال كالمهارات المهنية والمواد الثقافية والجمهور المتاح.

ان المبادئ والأفكار التي تضمنت هذه النظرية تعتبر هامة ومفيدة لدول العالم النامي لأنها تعارض التبعية وسياسة الهيمنة الخارجية.

كما ان هذه المبادئ تعمل على تأكيد الهوية الوطنية والسيادة القومية والخصوصية الثقافية للمجتمعات؛ وعلى الرغم من أن هذه النظرية لا تسمح إلا بقدر قليل من الديمقراطية حسب الظرف السائدة إلا أنها في نفس الوقت تفرض التعاون وتدعو إلى تظافر الجهود بين مختلف القطاعات لتحقيق الأهداف التنموية، وتكتسب النظرية التنموية وجودها المستقل من نظريات الإعلام الأخرى من اعترافها وقبولها للتنمية الشاملة والتغيير الاجتماعي.

وتتلخص أفكار هذه النظرية في النقاط التالية:

- ✓ ان وسائل الإعلام يجب ان تقبل تنفيذ المهام التنموية بما يتفق مع السياسة الوطنية القائمة.
- ✓ ان حرية وسائل الإعلام ينبغي ان تخضع للقيود التي تفرضها الأولويات التنموية والاحتياجات الاقتصادية للمجتمع.
- ✓ يجب ان تعطي وسائل الإعلام أولوية للثقافة الوطنية واللغة الوطنية في محتوى ما تقدمه.
- ✓ ان وسائل الإعلام مدعوة في إعطاء أولوية فيما تقدمه من أفكار ومعلومات لتلك الدول النامية الأخرى القريبة جغرافيا وسياسيا وثقافيا.
- ✓ ان الصحفيين والإعلاميين في وسائل الاتصال لهم الحرية في جمع وتوزيع المعلومات والأخبار.
- ✓ ان للدولة الحق في مراقبة وتنفيذ أنشطة وسائل الإعلام واستخدام الرقابة خدمة للأهداف التنموية.

6- نظرية المشاركة الديمقراطية:

تعد هذه النظرية أحدث إضافة لنظريات الإعلام وأصعبها تحديدا، فقد برزت هذه النظرية من واقع الخبرة العملية كاتجاه إيجابي نحو ضرورة وجود أشكال جديدة في تنظيم وسائل الإعلام، فالنظرية قامت كرد فعل مضاد للطابع التجاري والاحتكاري لوسائل الإعلام المملوكة ملكية خاصة، كما أن هذه النظرية قامت ردا على مركزية مؤسسات الإذاعة العامة التي قامت على معيار المسؤولية الاجتماعية وتنتشر بشكل خاص في الدول الرأسمالية.

فالدول الأوروبية التي اختارت نظام الإذاعة العامة بديلا عن النموذج التجاري الأمريكي كانت تتوقع قدرة الإذاعة العامة على تحسين الأوضاع الاجتماعية والممارسة العاجلة للإعلام، ولكن الممارسة الفعلية لوسائل الإعلام أدت إلى حالة من الإحباط وخيبة الأمل بسبب التوجه الصفوي لبعض منظمات الإذاعة والتلفزيون العامة واستجابتها للضغوط السياسية والاقتصادية ولمراكز القوى في المجتمع كالأحزاب السياسية ورجال المال ورجال الفكر.

ويعبر مصطلح "المشاركة الديمقراطية" عن معنى التحرر من وهم الأحزاب والنظام البرلماني الديمقراطي في المجتمعات الغربية والذي أصبح مسيطرا على الساحة ومتجاهل الاقليات والقوى الضعيفة في هذه المجتمعات، وتنطوي هذه النظرية على أفكار معادية لنظرية المجتمع الجماهيري الذي يتسم بالتنظيم المعقد والمركزية الشديدة والذي فشل في توفير فرص عاجلة للأفراد والاقليات في التعبير عن اهتماماتها ومشكلاتها.

وترى هذه النظرية ان نظرية الصحافة الحرة (نظرية الحرية) فاشلة بسبب خضوعها لاعتبارات السوق التي تجردها أو تفرغها من محتواها، وترى ان نظرية المسؤولية الاجتماعية غير ملائمة بسبب ارتباطها بمركزية الدولة ، ومن منظور نظرية المشاركة الديمقراطية فإن التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام لم يمنع ظهور مؤسسات إعلامية تمارس سيطرتها من مراكز قوى في المجتمع، وفشلت في مهمتها وهي تلبية الاحتياجات الناشئة من الخبرة اليومية للمواطنين أو المتلقين لوسائل الإعلام.

وهكذا فإن النقطة الأساسية في هذه النظرية تكمن في الاحتياجات والمصالح والآمال للجمهور الذي يستقبل وسائل الإعلام، وتركز النظرية على اختيار وتقديم المعلومات المناسبة وحق المواطن في استخدام وسائل الاتصال من أجل التفاعل والمشاركة على نطاق صغير في منطقته ومجتمعه، وترفض هذه النظرية المركزية أو سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام ولكنها تشجع التعددية والمحلية والتفاعل بين المرسل والمستقبل والاتصال الأفقي الذي يشمل كل مسؤوليات المجتمع؛ ووسائل الإعلام التي تقوم في ظل هذه النظرية سوف

تهتم أكثر بالحياة الاجتماعية وتخضع للسيطرة المباشرة من جمهورها، وتقد فرصا للمشاركة على أسس يحددها الجمهور بدلا من المسيطرين عليها.

وتتلخص الأفكار الأساسية لهذه النظرية في النقاط التالية:

- ✓ ان للمواطن الفرد والجماعات والاقليات حق الوصول إلى وسائل الإعلام واستخدامها ولهم الحق كذلك في أن تخدمهم وسائل الإعلام طبقا للاحتياجات التي يحددونها.
- ✓ ان تنظيم وسائل الإعلام ومحتواها لا ينبغي ان يكون خاضعا للسيطرة المركزية القومية.
- ✓ ان سبب وجود وسائل الإعلام أصلا هو لخدمة جمهورها وليس من أجل المنظمات التي تصدرها هذه الوسائل أو المهن.

7- الإعلام والتجربة الإعلامية العربية

نظريات الإعلام هي خلاصات لما توصل إليه الباحثون:

القصد من نظريات الإعلام هو خلاصات ما توصل إليه الباحثون في مجالات الاتصال والإعلام الجماهيرية ومن بينها كتاب نظريات الصحافة الأربع الذي ألفه لبيترسون وشرام ووضعا فيه أسس العلاقة المتبادلة بين نظريات الإعلام وفلسفة الإعلام لأنه هناك علاقة متبادلة بين نظريات الإعلام وفلسفة الإعلام، ففلسفة الإعلام تبحث العلاقة الجدلية بين الإعلام وتطبيقاته في المجتمع، أي تحليل التفاعل بين الإعلام كعلم وبين ممارساته الفعلية في الواقع الاجتماعي، ورأى منظري نظريات الإعلام أنها جزء من فلسفة الإعلام لأن فلسفة الإعلام هي أعم واشمل من النظريات، لأن استخدام تعبير نظريات الإعلام كان في مجمله انعكاسا للحديث عن الأيديولوجيات والمعتقدات الاجتماعية والاقتصادية، والحديث عن أصول منابع العملية الإعلامية المؤلفة من: مرسل؛ ومستقبل؛ ووسيلة.

وترتبط نظريات الإعلام بالسياسات الإعلامية في المجتمع، ومدى التحكم بالوسيلة الإعلامية من النواحي السياسية، وفرص الرقابة عليها وعلى مضامينها التي تنشر أو تذاع من خلالها، ليبرز سؤال هل تسيطر الحكومة على وسائل الإعلام، أم أن لها مطلق الحرية في التحرك أم التقيد بالقواعد التي تحددها القوانين النافذة.

خاصة وأن مجموعة العوامل التي تشترك في تأسيس منطق النظرية العلمية في المجالات الإنسانية والحياتية المختلفة، في حقيقتها نابعة من بيئة الإنسان ومجموعة المنبهات والاستجابات التي تتكون وفقاً لها.

واستطاع الإنسان تشخيص تلك العوامل البيئية والاجتماعية والنفسية بعد أن عرف اللغة ومفرداتها، لأن اللغة في شكلها الأول وبطبيعتها البسيطة البدائية كانت ضرورية لحياة الجماعة وأساساً لتكوين العلاقات بين الإنسان وأخيه الإنسان، وبمرور الزمن تطورت اللغة لتصبح ذاكرة للمجتمع ومكنت الإنسان من تنسيق جهوده وتوحيدها في مجرى مشترك عام وجعلت تداول الخبرة ممكناً بين الأفراد والأجيال والمجتمعات.

واللغة بهذا المعنى الواسع أصبحت أداة اتصال رئيسية بين بني البشر، كما أنها في الجانب الثاني أصبحت أداة فكر وأداة لتبادل الآراء والأفكار بين الناس.

ومعروف أن المطبعة جاءت لتفتح الطريق أمام الثورة الصناعية بعد أن مهدت لها الثورة العلمية، وما أن دخل القرن العشرين حتى صار العالم يعيش ثورة شاملة في وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية.

وانحسرت المسافات الجغرافية أمام القدرات التكنولوجية لوسائل الاتصال والإعلام. ومن أجل تسخير هذه القدرات وتوظيفها لخدمة المعلومات وتبادلها بين المجتمعات أخضعتها الحكومات والدول إلى نظرياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. مما دفع علماء الإعلام والاتصال لوضع نظريات إعلامية مستنتجة من تلك النظريات السياسية الأوسع وتطبيقاتها العملية في المجتمعات المختلفة من رأسمالية واشتراكية وهجينة وخاصة وغيرها.

ولا غرابة في أن يكون لإعلام الدول النامية قولٌ في هذا المجال لاسيما وأنها ابتليت بالأوضاع التي فرضتها عليها السياسات الاستعمارية، وما تعانيه من شدة الخلافات السياسية التي انعكست بالنتيجة على فعالياتها الإعلامية.

ورغم دخول العالم القرن الحادي والعشرين، وعصر المعلوماتية ووسائل الاتصال المتطورة فإننا نلاحظ استمرار تخبط الدول النامية في مشاكلها الإعلامية والاتصالية التي ازدادت صعوبة وتعقيداً.

وبقي الإعلام ظلاً للسياسة في الحركة الاتصالية اليومية لتطبيق المناهج السياسية والاقتصادية والفكرية والتربوية والتعليمية والثقافية، في هذا البلد أو ذاك.

وارتباط وعي الإنسان بهذه العوامل والتكوينات الاجتماعية وبتقديره للظروف الموضوعية والذاتية التي تحيط به، والتي ترتبط ارتباطاً مباشراً بلغته القومية، لاسيما وأن اللغة هي التعبير عن تقديرنا للواقع الموضوعي، وقد ظهر الوعي واللغة في مرحلة محدد من التطور الاجتماعي للبشرية، ليتمكن بنو البشر من التواصل والاتصال ببعضهم البعض.

واللغة تمنح الإنسان بالإضافة إلى وراثته البيولوجية فرصة للاستثمار الأمثل للثقافة والمعرفة. وقد أتاح العلم الحديث للغة ممكنات ووسائل متعددة للتعبير عن دقائق الأحكام الفعلية في صورها النظرية والتطبيقية لمختلف الحاجات الإنسانية.

الإعلام والتجربة الإعلامية العربية:

للصحافة العربية موروث لا تحسد عليه بحكم نشأتها في أحضان السلطة، واستمرار تطبيق الكثير مما خلفه الاستعمار من قيود وممارسات معادية لحرية الصحافة وقد أنعكس هذا المورث بشكل واضح في التشريعات والسياسات والممارسات لدرجة تطابقت فيها الأنظمة الصحفية والأنظمة السياسية، والتعامل مع ما ينشر في معظم الصحف العربية وكأنه يمثل وجهات نظر رسمية للحكومات العربية، وقامت بعض الدراسات الإعلامية العربية بدراسة:

- قوانين المطبوعات والصحافة العربية؛
- والعلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية؛
- وتطور الصحافة العربية، خلال مرحلتي الاستعمار والاستقلال.

ومن تلك الدراسات، الدراسة التي قام بها فاروق أبو زيد للأنظمة الصحفية العربية، معتمدة على تحليل مضمون 16 قانون للمطبوعات نافذة في بعض البلدان العربية، وخلصت إلى أنه نظام صحفي سلطوي، ويشكل الاتجاه الغالب للأنظمة الصحفية العربية، ولا يوجد نظام صحفي عربي نقي، لأنه تتداخل في تلك القوانين خصائص الأنظمة الليبرالية، والسلطوية، والاشتراكية، نتيجة للخلط القائم في النظم: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، في المجتمعات العربية.

وفي محاولة لتطبيق نظريات الصحافة الغربية على واقع الصحافة العربية توصلت الدكتورة عواطف عبد الرحمن إلى أن هناك الكثير من أوجه الشبه بين النظرية السلطوية وممارسات الصحافة العربية، على الرغم من وجود بعض التشابه بين النظرية الاشتراكية وبين الأوضاع الإعلامية العربية إلا أنها ترى أنه من العسير إن لم يكن من المستحيل تعميم هذه النظرية.

أما النظرية الليبرالية فأنها لا تصلح للتطبيق على الصحافة العربية ولا تلاءم مع الواقع السياسي والاقتصادي العربي الراهن حيث تسود الأمية والفقر والتخلف الاجتماعي مع شيوع الأنظمة الأوتوقراطية المتسلطة.

وأوضح حماد إبراهيم أن النظام الصحفي السلطوي هو النظام السائد في الوطن العربي، حيث يبرز احتكار النشاط الإعلامي من قبل السلطة السياسية، وأن أغلب الصحف العربية لا تتسع إلا لوجهات النظر الرسمية، والارتفاع بمكانة صانع القرار المركزي والترويج لسياسات السلطة، والتشكيك في الخصوم أو المعارضين السياسيين وتشويه صورتهم أمام الرأي العام.

وفي دراسة لدور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي انتهى بسيوني حماده إلى أن هناك فجوة حقيقية بين النظامين السياسي والاتصالي والإعلامي وأن هذه الفجوة لا تلغي التبعية، وأرجع هذه الفجوة إلى ميل النظم الاتصالية والإعلامية للإثارة والمبالغة وعدم القدرة على التعبير عن الرأي العام، وغياب المعلومات الموثوقة من السلطة السياسية وعدم اهتمام صانعي القرارات بقراءة ما تنشره الصحف، والنظر إلى الاستجابة لمطالب نظم الاتصال والإعلام على أنه ضعف من السلطة السياسية.

لنخلص بأن أزمة حرية الاتصال والإعلام الجماهيري في الوطن العربي لا تنفصل عن أزمة الديمقراطية حيث تسود الأنظمة السلطوية التي تضع كل السلطات في يد رئيس الدولة، وغياب دور التنظيمات السياسية الشعبية والديمقراطية في إطار عدم التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتحول معظم الصحف العربية إلى أجهزة حكومية مهمتها الدعاية لأنظمة الحكم، وتعبئة الجماهير وحشدها لتأييد سياساتها وممارساتها.

ورغم ما شهدته بعض الدول العربية من تحول إلى نظام التعددية السياسية والصحفية إلا أن الأنظمة الصحفية في تلك الدول لم تتحرر حتى الآن من تراث النظرية السلطوية، حيث تهيمن الحكومة على الصحف المركزية الرسمية، وتمارس أشكالاً مختلفة من التنظيم والسيطرة مثل التحكم في

تراخيص إصدار الصحف وتعيين رؤساء التحرير وتوجيه السياسات الإعلامية والتحكم في تدفق المعلومات والإعلانات، علاوة على القيود القانونية التي تجيز مراقبة الصحف ومصادرتها وتعطيلها وحبس الصحفيين إذا تجاوزوا حق النقد الحدود المرسومة له في القوانين النافذة.

ومن الطبيعي أن تسود أنظمة صحفية سلطوية في تلك الدول ذات أنظمة الحكم الأوتوقراطية، ومن غير المقبول أن تستمر المفاهيم الإعلامية السلطوية في تلك الدول ولا بد أن تأخذ بالتعددية وتبنى مفاهيم الاتصال والإعلام الحديثة.

النظم السياسية ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية:

لكل مجتمع من المجتمعات نظامه السياسي الخاص به، ويشمل هذا النظام آليات معينة الهدف منها تحقيق وظائف السلطة السياسية كنظام اجتماعي متكامل.

ومفهوم النظام السياسي هو من الأسس التي يعتمد عليها علم السياسة في دراسته لجميع أوجه الحياة السياسية وتمييزها عن غيرها من مكونات الحياة الاجتماعية في مجتمع معين بحد ذاته، تلك المكونات التي تتفاعل فيما بينها ضمن المحيط الذي تتفاعل داخله لتكوِّن نتيجة لذلك علاقات معينة تربط بين البنى التي يتكون منها المجتمع الواحد.

والنظام السياسي عادة هو مجموعة من المكونات المتتالية وما يجري بينها من تفاعلات تشترك فيها كلها عبر تفاعلها مع غيرها من المكونات التي تشكل تركيبة البنى الأساسية للمجتمع من اجتماعية، واقتصادية، وفكرية، وثقافية، وتشريعية.

وتعتمد درجة اتساع أي نظام سياسي على مدى الحدود المشتركة في الإطارات المتفق عليها سياسياً ضمن نظام معين ملزم وواقعي وممكن التطبيق. ويشمل هذا النظام التشريعي الذي يركز على مدى فعالية القوانين النافذة في حدود معينة، داخل نظام لا مركزي تطبق من خلاله تلك الحدود، والبرامج، والقرارات المتخذة على مختلف المستويات والأصعدة.

والنظام السياسي بمفهومه الحديث أخذ بالتشكل في أواسط القرن العشرين، واعتبر تطوراً منطقياً للعلوم السياسية، وضرورة منطقية لوصف الحياة السياسية ومواقف النظم السياسية ومقارنتها مع غيرها من النظم والمواقف. ودراسة بعض نماذج النظم السياسية للوصول إلى تصور معين عن المواقف السياسية وآليات أداء الوظيفة السياسية للنظام قيد الدرس.

ويعتبر الأمريكيان د. استون، وغ. ألموند من واضعي أسس نظرية النظم السياسية عالمياً. وقد وضع الأمريكي د. استون، في أعماله (النظام السياسي 1953)، و(حدود التحليل السياسي 1965)، و(التحليل المنهجي للحياة السياسية 1965) مدخلاً لتحليل النظم السياسية، التي تشمل: البرلمان، والحكومة، والإدارة المحلية، والأحزاب السياسية، والهيئات الاجتماعية. واعتبر استون أن النظام السياسي، هو نظام لآليات الضبط الذاتي المتطورة التي تضبط التأثيرات الآتية من خارج ذلك النظام.

وأن النظم السياسية تحتفظ عادة بمداخل معينة تعبر عن نفسها من خلال الطرق والوسائل التي ينعكس من خلالها، وتعبر عن نبضات التطور الاجتماعي، وتأتي تلك النبضات عادة على شكل مطالب اقتصادية واجتماعية معينة، يطالب بها البعض ويؤيدها أو لا يؤيدها البعض الآخر داخل تركيبة المجتمع الواحد.

وتتشكل تلك المطالب عادة وتظهر من داخل الوسط الاجتماعي المحيط بدائرة السلطة الحكومية، أو من داخل النظام السياسي السائد في المجتمع.

وتعبر الشرائح الاجتماعية عن تأييدها للنظام السياسي عن طريق الالتزام بدفع الضرائب، وأداء الخدمة العسكرية الإلزامية، والتقيد بالقوانين النافذة، والمشاركة الإيجابية والتصويت في الانتخابات العامة، والتعاطف مع السلطات الحكومية وشعاراتها المطروحة على الرأي العام.

وبغض النظر عن وجود أو عدم وجود مطالب محددة لدى بعض الشرائح الاجتماعية فإن التأييد العام المعبر عنه من قبل أكثرية الشرائح الاجتماعية، يصبح جزء من كيان النظام السياسي الذي يلتزم بأخذ المطالب المطروحة بعين الاعتبار، بما يتفق ومصالح سائر التركيبة الاجتماعية، وتلتزم السلطة الحكومية باتخاذ إجراءات معينة لا تخل بالمصالح الوطنية العليا للدولة. كتلبية مطالب شريحة اجتماعية معينة بإعادة النظر بسلم الأجور المطبق انطلاقاً من حاجات تلك الشريحة الاجتماعية على ضوء مجريات الأحداث والتطور الاقتصادي والاجتماعي المحقق. ونتيجة لأداء النظم السياسية لوظيفتها يتحقق شكل للقرار أو الفعل سياسي.

وهذا القرار والفعل يؤثران بشكل معين على الوسط المحيط. ويرتفع التأييد المقدم للنظام في حال إذا كان هذا القرار والفعل يتفقان مع المنتظر والمطلوب من قبل الشرائح والجماعات الكثيرة للسكان. لتتعزز عمليات استقرار هذا النظام. وفي حال عدم تلبية القرار السياسي المنتظر أو المطلوب بالكامل أو جزئياً يمكن حدوث نتائج سلبية تؤدي إلى ظهور مطالب جديدة، يمكن أن تؤدي إلى أزمة جزئية أو كاملة للنظام السياسي. وفي هذه الحالة تتكاثر في المجتمع أوضاع تهدد الاستقرار.

وتشغل المطالب مكانة هامة ضمن المعلومات المتنوعة الداخلة للنظام والتي تظهر الخلفيات المنتظرة ومصالح الناس. وقسمها إستون إلى مطالب توزيعية تتعلق بالرواتب وأوقات العمل، وشروط الحصول على التعليم،

والخدمات، ومطالب تنظيمية تتعلق بتوفير الأمن للمجتمع، والتحكم بالسوق... إلخ، ومطالب اتصالية تتعلق بتقديم المعلومات السياسية، وإظهار القوة السياسية وغيرها.

النظام السياسي المنفتح:

وتحت تأثير مجموعة كبيرة من التأثيرات الآتية من الوسط المحيط يتخذ النظام السياسي القائم قرارات تحقق الاستقرار الاجتماعي. وفي حال كانت تلك التأثيرات ضعيفة ولا يملك النظام السياسي عنها معلومات كافية يمكن لهذه التأثيرات أن تدفع النظام السياسي لاتخاذ قرار لمصلحة شريحة اجتماعية معينة وباتجاه واحد، مما يؤدي إلى زعزعة الأوضاع الاجتماعية والاستقرار. وقد يكون التأثير قوياً ومغرقاً بالمعلومات مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة أيضاً تؤدي إلى ردود فعل من خارج النظام السياسي، مبنية على طبيعة السلطة السياسية والمطالب الموجهة لها.

وتتكون ردود الفعل من القرارات السياسية، ومن توزيع السلطات والقيم على شكل تقبل السكان أو عدم تقبلهم لها. لأن القرارات السياسية هي شكل من أشكال التوزيع السلطوي للقيم. وخلافاً لإستون، يرى غ. ألموند أن للنظام السياسي تأثيرات متبادلة كثيرة، نابعة عن التصرفات، الحكومية وغير الحكومية، ومن الضروري دراستها. ويذكر أن أي نظام سياسي يملك تركيبته الخاصة متعددة الوظائف، وكل نظام سياسي يحقق أو يقوم بنفس الوظائف المختلطة بالمعنى الثقافي. والخاصية الهامة تكمن في تعدد وظائف النظام بغض النظر عن المبادئ المعلنة لتقسيم السلطة، لأن الكثير من الوظائف في مختلف النظم السياسية غير مجزأة. وعلى سبيل المثال: تدخل البرلمان في السياسة الحكومية المتبعة، والتدخل بنشاطات الحكومة والرئيس لإصدار القوانين وهو ما يحدث في مختلف دول العالم. والخلط السياسي يكمن في مفهوم أنه لا يوجد سلطة خالصة، لا إدارة رئاسية خالصة ولا أو سلطة برلمانية خالصة.

ويتجاوز نموذج غ. ألموند بعض النقائص في نموذج د. إستون. ويراعي في نموذجه النواحي السيكولوجية الفردية للتأثيرات السياسية المتبادلة، والنبضات الآتية ليس من الخارج، ومن الشريحة الحاكمة، ومن الحكومة. ويورد مثالاً عليها: "إقرار الكثير من المسائل المتعلقة بمصالح ومطالب المواطنين أو استخدام القوة ضد بعض الشرائح الاجتماعية، وقرار شن الحرب".

والحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار وفق غ. ألموند، يأتي من تسييس المجتمع وتعبئة السكان، وتحليل المصالح القائمة، ودراسة عملية تكامل المصالح، والاتصالات السياسية ضمن علاقات متبادلة بين مختلف القوى السياسية.

وللمعلومات الصادرة عن السلطة وظائف تنبع من الأصول الموضوعة للنشاطات القانونية، وأداء السلطة التنفيذية لنشاطاتها الحكومة، وإعطائها الصبغة القانونية، وعن المعلومات الناتجة عن النشاطات العملية للحكومة من أجل تحقيق السياستين الخارجية والداخلية. وبهذا الشكل يرتبط أداء وظائف النظم السياسية بدراسة المواقف وحساب أبعادها وخصائصها، والقرار السياسي لحل المشاكل المكتشفة.

وتوجه هذه النماذج الانتباه للمصالح المتشابكة داخل النظم، وتضارب وتوافق حسابات تلك المصالح من قبل الأنظمة. وتميز تفاعل النظم السياسية المعاصرة مع برامجها المتنوعة. لأن النظام السياسي هو نظام شامل لإدارة المجتمع، مرتبط بالعلاقات السياسية التي تضبط العلاقات المتبادلة بين الجماعات الاجتماعية لتحقيق الاستقرار في المجتمع، والنظام الاجتماعي، واستخدام السلطات الحكومية.

ويسمح مدخل التحليل السياسي بـ:

- ✓ أولاً: تقديم الحياة السياسية كنظام لتصرفات الناس، وتحديد آلية تأثير الفعاليات السياسية المؤثرة على طبيعة المؤسسات السياسية وهياكلها؛
- ✓ وثانياً: إعطاء المفهوم السياسي كيان موحد، وفتح المجالات لتحليل الطرق المتبعة للعمل المشترك مع الوسط المحيط، والأجزاء المكونة للطبيعة، الاقتصادية، والثقافية، والتركيبة الاجتماعية؛
- ✓ وثالثاً: أنها واحدة من أهم الوظائف السياسة الهادفة لتأمين الوحدة الوطنية، والحفاظ على لحمة التركيبة الاجتماعية، وعدم تجاوز المداخلات والاختلافات الكثيرة، وتنوع الاتجاهات في مراحل العمل.

ويمثل النظام السياسي وسائل للتكامل الاجتماعي، وتتضمن تأثيرات متبادلة للاختلافات الاجتماعية حول أداء وظيفة الأقسام الرئيسية للتركيبة الاجتماعية. ويعكس مفهوم النظم السياسية وحدة جهتين سياسيتين وهما: المنظمات والنشاطات، والأفعال والهياكل.

والأشكال تأخذ مدخل منظم توفر إمكانية التحليل المقارن لمختلف وجوهها من:

- أشكال الحياة السياسية؛

- وتحديد مقاييس متفق عليها لوصفها وتحليلها.

وتشكل النظم السياسية مرتبط بتشكل العلاقات السياسية بالتدريج إلى جانب ملامح العلاقات السياسية الحقيقية المتمثلة بـ:

- ✓ أولاً: الارتباط المتبادل والثابت لمختلف عناصر الحياة السياسية. وإذا كان هذا الارتباط المتبادل غير موجود، يظهر وضع معاكس يهدد وحدة التنظيم، وتؤدي إلى تحلل النظام، ويصبح المجتمع غير قابل للتكامل؛
- ✓ ثانياً: تنظيم العلاقات السياسية، مع توفير إمكانية تحقيق الاستقرار والتطور. ومعناها تحقيق النظام في المجتمع ليخدم الظروف اللازمة للإنتاج والتغييرات الهادفة في العلاقات الاجتماعية. لأن الحياة السياسية هي ظاهرة نشيطة متجددة، تغيب عنها عناصر انعدام النظام، ومخالفة العلاقات المتشكلة وأساليب ضبطها، لأن أي تطور مرتبط بالأشكال المخالفة للاستقرار. دون أي انخفاض بمستوى التفاعلات السياسية والاجتماعية إلى الحد الذي يمكن أن تظهر معه تهديدات لأمن المواطنين.
- ✓ وفي حال حدوث تقاعس من قبل السلطات الحكومية عن أداء وظيفتها فإنها ستفقد تأييد المواطنين حتماً، ليبدأ البحث عن بدائل وكقاعدة يتم العثور عليها. لأن الرد يأتي في ظروف صعبة، ويظهر شكلاً جديداً للنظام ليس أفضل وقد يكون أكثر خطراً من السابق.
- ✓ ثالثاً: للنظم السياسية أساس ثقافي يتمثل بالقيم الجماعية، والشعارات السياسية، والقناعات، المتولدة لدى أعضاء الجماعة السياسية. ويعكس الوحدة والتكامل مع الأجواء السياسية الممكنة من خلال توفر علاقات معنوية معينة، يتمكن الناس من خلالها فهم بعضهم بعضاً.

وتظهر الخبرة التاريخية أن النظم السياسية، مهيأة للاستقرار لفترات طويلة ويتقاسم هذا الاستقرار أكثرية أعضاء المجتمع، وهي موجودة في النظم التربوية. ومن الأمثلة على ذلك: الثقافة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تخدم قيم الحلم الأمريكي والإيمان بارتباط النجاح الفردي بالجهود والإمكانيات الخاصة، وعلاقته بوطنه كوطن مختار من قبل الله، ويوفر للإنسان

إمكانيات نادرة من أجل تحقيق الذات، وهو موضوع معروف ويمكن قراءته على شعار الدولة، نحن نؤمن بالله، أي الرابطة بين الإيمان بالله والسياسة.

- ✓ رابعاً: وللنظم السياسية استجابات مشتركة لكل العناصر وضمنها التأثيرات الخارجية. متمثلة بالفاعلية المشتركة، والتعاون الذي يوفر للنظم السياسية إمكانية تعبئة الموارد الضرورية بسرعة لحل المشاكل العامة المشتركة.

وفي هذا المجال تعتمد مساعي الأجهزة الحكومية على مساهمة المواطنين، وتستخدم تأييد المنظمات السياسية والاجتماعية المتنوعة، والأحزاب للحصول على موافقة الرأي العام.

وهكذا ففكرة المدخل الأسلوبي لتحليل الحياة السياسية يتلخص في دراسات:

- النظم السياسية في إطار النظم الأكثر اتساعاً؛
- والبنية التحتية للنظام وعناصره.

ويسمح هذا المدخل بتحديد المصطلحات، وتحديد مفاهيم النظريات السياسية وتحديد علاقاتها المشتركة. وارتباطات النظام السياسي المفتوح، وما يعانيه من تأثيرات متنوعة تعتمد على حقائق داخلية وخارجية، وتدرس العلوم السياسية كل تلك التأثيرات.

والنظم السياسية المتنوعة تملك آليات مختلفة لمقاومة التأثيرات الخارجية، والأزمات الداخلية، والتفاعلات والتناقضات الناتجة عنها، ووجود النظم السياسية يعتمد على ضرورات تعديل السياسة، والنظم. ووجوب حصر الاهتمام السياسية بالشخصيات والأحزاب عند ظهور الأزمات بطرق حصرها ضمن التفاعلات في المراحل المبكرة ليمكن ضبطها دون خسائر جدية.

الاعلام .. والاعلام الحر

تغيرات المفاهيم والممارسات الفردية والمجتمعية يعتمد على مبادئ الافراد واخلاقياته وبشكل الاساسي على اعلام بما يوفره من الكم الهائل من المعلومات والبيانات والاخبار والتقارير والاراء المختلفة اما عن طريق المقالات والمقابلات الصحفية والتلفزيونية .. والاعلانات .. اذ لايستطيع اي فرد من تكوين موقف او رأي وفكرة معينة الامن خلال المعلومات والبيانات التي يتم توفيرها له ، مما يؤكد قدرة الاعلام على تغير المفاهيم وبناء الاراء وتاثيرها وبشكل مباشر لدى الافراد والمجتمع .. مما جعلت من المجتمعات والامم من الاستحالة الاستغناء عن الاعلام والذي يقدم خدمة كبيرة وجليلة لتيسير شؤنهم الخاصة والعامة وفي توثيق مناحي حياتهم وتأريخهم .. على ضوء الاتصالات المباشرة من خلال تبادل المعلومات او من خلال وسائل الاعلام المختلفة التي تدفق المعلومات السياسية والاقتصادية والاجنماعية والثقافية والفكرية .. مما يؤثر تاثيرا مباشرا على الافراد اللذين يكونون المجتمع ..

واليوم بعد الثورات الشبابية المتعددة على الساحة العربية بداءا من تونس ومرورا بمصر وليبيا والبحرين واليمن وسوريا وحتى العراق .. كان للاعلام دورا كبيرا فيها .. حيث أهم وسائل الاتصال للعصر الحديث اي الانترنيت لعبت ومازالت تلعب دورا بارزا في التواصل معا وامتداد الثورات من مدينة الى اخرى او من دولة الى الاخرى .. ورأينا كيف الاعلام السلطة والحزب الحاكم يشوش على تلك الثورات ويسمون الثوار بالارهابيين والخونة والمرتزقة والعملاء .. ويمنعون وسائل الاعلام من نقل الاحداث والاخبار .. مما يدل على ان الاعلام اصبح لغة عصرية وحضارية ذات التأثير الاكبر لا يمكن تجاهلها أو الاستغناء عنها، ما يتطلب من الاعلاميين استيعاب قدراتهم لامتلاك مقومات الاعلام وعنصرها ومبواكبة التطورات التي تشهدها وسائله المختلفة من تطورات وابتكارات نوعية .. حيث تعددت ادوات الاعلام وتنوعت .. وأصبحت اكثر قدرة على الاستجابة مع الظروف والتحديات التي يرفضها الواقع الاعلامي عبر تناوله وطرحه العديد من القضايا التي تهم المجتمع اهتماما واسعا ولافتا في مختلف الميادين وعلى كافة الاصعدة .. لكن رغم التطورات الهائلة لوسائل الاعلام رأينا ايضا ضعف الامكانيات المهنية والاعلامية والفنية والموضوعية والشفافية من بعض وسائل الاعلام والتي بالتالي تؤدي سلبا في

التأثير على مستقبل لتلك الوسائل ورسائلها الاعلامية .. وفي رؤيتنا لتحجيب حريات الاعلام والقوانيين الجائرة في بعض بلدن الوطن العربي التي تقيد الصحفي وعمله الاعلامي مما يجعل من الاستحالة ايصال الرسالة الاعلامية بصورة التامة والمطلوبة للجماهير والمجتمع .. مما يجعل من تلك الوسائل تكون في خانة وسائل الاعلام الصفراء رغما عن انفها .. ولهذا السبب قررنا تشكيل مجموعة الاعلام الحر على الفيس بوك .. لكن لم نلاحظ اي تجاوب حقيقي لذا قمنا بتشكيل مؤسسة الاعلام الحر الغير حكومية ويعمل بشكل ممتد من اقصى الشرق العربي الى اقصى الغرب العربي ومن شماله الى جنوبه ...

وفي هذا الوقت عندما نرى تحجيب لحرية الاعلام من خلال ممارسات منع التصوير ومنع الصحفيين من عملهم المهني ومصادرة اجهزتهم الخاصة وابعاد الصحفيين من مواقع الحدث .. واعتقالهم وفي بعض الاحيان قتلهم .. وكثرة القيود من خلال قوانيين جائرة في كثير من بلدان الوطن العربي .. فكان علينا ان نكون اكثر جديا لكي يكون للاعلام التأثير الايجابي على المجتمع وان يتمتع الاعلام بحريتها المشروعة لكي يصل الرسائل بالصورة المطلوبة للجماهير ..

وبما ان الاعلام الحر يشكل احد ابرز مقومات المجتمع الديمقراطي .. ومن دونه لا يمكن ان تنمو تجربة ديمقراطية حقيقية وتتطور وتزدهر .. فهو بمثابة صمام الامان .. يحرسها ويقومها ويفتح امامها افاقا للنضج والتطور .. ولكي يكون تاثير الاعلام ايجابيا على مجتمعاتنا في الوطن العربي ويحترم فيها حقوق الكاملة لكل الاقليات الاخرى المتعايشة ضمن الرقعة الجغرافية في الوطن العربي لها ما مثل لها الاكثرية من الحقوق والواجبات.. فوظيفة الاعلام الحر تنمية العلاقات الانسانية وزيادة التماسك الاجتماعي والتقارب بين افراد المجتمع الواحد..

لكن مع الاسف الشديد الكثير من وسائل الاعلام في الوقت الراهن تفتقد تغطية منهجية تتماهي مع قواعد [علم] الاعلام ونظرياته بعيدا عن العفوية والارتجال .. وخصوصا تلك الوسائل الاعلامية التي رهنت سياساتها وتطلعاتها بالتعايش مع متطلبات السوق الاعلامي بما يضمن لها ترويج سلعاتها الاعلامية في اكبر عدد ممكن من الاسواق لضمان وصولها الى اكبر عدد ممكن من جمهور المتابعيين .. وهذا الشيء الذي ربما اعطى المجال لحدوث ممارسة اعلامية خاطئة وضبابية افرزت حالة التيه والارباك اثارت الشكوك حول حقيقة دور وسائل الاعلام في الحياة العامة .. وعكلت على فجوة كبيرة وأزمة

لمصداقية الاعلامية لدى الملتقي والمرسل والرسائل الاعلامية .. وايضا لظهور عدة تقارير المنظمات الدولية المختصة أن واقع حرية الصحافة في العالم العربي لا يزال مزرياً في ظل غياب التشريعات التي تضمن حقوق الصحفيين. وهامش الحرية الموجود في بعض الدول العربية ما هو إلا نتاجاً لتقدم تكنولوجيا الإعلام.. ولا تزال السجون العربية مليئة بمعتقلي الرأي.. والفكر .. وبما ان لايمكن للإعلام الحر أن يولد بصورة مثالية ومتكاملة مرة واحدة، بل لابد ان يمر بمراحل ولادة ومراهقة ثم نضج، من خلال التفاعل والامتزاج مع مسار العملية الديمقراطية..

فهو لا يعمل في فراغ، وانما هو مشروع محدد في بيئة اجتماعية معينة، هذه البيئة محكومة بمكونات ثقافية وايديولوجية لذلك فان حرية الاعلام لا تعني بالضرورة تجاوز شروط هذه البيئة ومتطلباتها..

لقد اثبتت التجارب العالمية، وخاصة البلدان الديمقراطية الرئيسة، ان الاعلام هو المقياس لمعرفة درجة الحرية التي تتمتع بها تلك الديمقراطيات، اي بمعنى ان الاعلام اصبح هو المقياس في ديمقراطية الحكومات من عدمها.

قررنا نحن بعض اكاديميين وصحفيين واعلاميين وحقوقيين في مجال حقوق الرأي والنشرمن لبنان ومصر والعراق وتونس والمغرب العربي واليمن والامارات والعراق بتشكيل مؤسسة الاعلام الحر الغير حكومية وتقع على المؤسسة مسؤلية كبيرة لدعم مسيرة الاعلام في الوطن العربيبمساريها المهني والاكاديمي الذي يحقق اعلام مهني وموضوعي ذات شفافية لتفعيل دور الاعلام الايجابي للمجتمع .. ولخلق الرسالة الاعلامية الهادفة لضمان حرية المجتمع والحفاظ على مقومات الديمقراطية وتطويرها والنهوض بوسائل الاعلام والمجتمعات الوطن العربي والدول معا

ويهدف مؤسسة الاعلام الحر إلى:

تحقيق عدد من الاهداف، التي تتمثل في اعلام هادف غير منحاز، يحقق رسالة الاعلام في كونه سلطة رابعة تراقب وتنتقد وتتقصى الحقائق، ومن اجل ان ينصب على تنمية قيم الاصالة والحداثة، واشاعة مفاهيم المواطنة والديمقراطية والتعددية والحرية والتعايش وحماية حقوق الانسان كحقه في التعبير والمشاركة والتنمية الانسانية الشاملة واحترام الحقوق الثقافية والخصوصيات بكل اشكاله لمكونات الشعب كافة والاضطلاع بمهمات توعية شرائح المجتمع بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

والعلمية بما يسهم على نحو فعال في نشر الثقافة، من خلال الضخ المعلوماتي الاخباري والتحليلي لمعطيات المعرفة.

ان من اهداف الاعلام الحر تعزيز مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته وسيادة القانون وتثقيف المواطنين باهمية العملية الديمقراطية وابعادها المختلفة وايجاد وسائل التواصل بين المكونات المختلفة للمجتمع، وتعزيز سبل تواصل المسؤولين مع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للشعب وخلق ثقافة المساءلة في القضايا العامة بما ينمي من حس المسؤولية والمواطنة والتوعية بضرورة المحافظة على الهوية الثقافية الوطنية من خلال العناية بالموروث الثقافي والحضاري والحفاظ عليه.

ويندرج الارتقاء بالمستوى الاعلامي والفني ضمن اهداف الاعلام الحر بما يحقق تطورا واضحا للاداء الاعلامي وتطوير وسائل انتاجه لينافس نظراءه من المؤسسات الاعلامية في المنطقة ودعم الابتكار والاعمال التجريبية، فضلا عن التواصل مع العالم من خلال الندوات والبرامج ونقل الاحداث وتأسيس مكاتب اعلامية في العواصم العالمية المهمة بغية نقل صورة حقيقية عن العراق الجديد وتعزيز وتطوير العلاقات الاعلامية والثقافية والفنية مع نظيراتها في تلك البلدان.

المبادئ

يعتمد الإعلام الحر على مبادئ هي:

المصداقية:

اعتماد المصداقية في نقل كل المعلومات والاخبار والبرامج للمتلقي، وهذا لن يتم الا بنقل الحقيقة والمعلومات والاحداث، والتصريحات كما هي دون رتوش او اضافات او حذف او تجاهل او تشويه، ومحاولة الوصول الى كامل الحقيقة، ان كانت المعلومات الواردة ناقصة او تمثل جزءاً من الحقيقة، وتأكيدا على مصداقيتها فان الاعلام الحر بكل روافده لا ينقل اية معلومة، لاغراض الاثارة او السبق الصحفي غير متأكد منها، بل لابد ان يستند في معلوماته إلى مصادرها الاصلية، او مصادر موثوق بها ومعروفة.

وهذا ما يكسبه سمعة طيبة داخل الاوساط الاعلامية والثقافية ورصيداً ثراً في الرأي العام.

الأمانة:

وهي رديف الحقيقة، ولايمكن ان نسبر غور المعلومات والوصول الى حقيقة الموضوع دون ان تكون الامانة اساساً لها، حيث تقتضي الامانة ان يعرف الجمهور كل شيء دون اخفاء معلومات او مواربة او تدليس او عدم الكشف عن كل الحقيقة، او عدم نقل كل الاراء والمواقف المختلفة عن اي حدث او قضية تهم المواطن والوطن. فكل شيء يعلن للجمهور.

الشفافية:

حيث تلعب الاعلاميات (الصحف والفضائيات والاذاعات) دورا كبيرا في تحقيق الاتصال المباشر مع الشعب من خلال شبكة واسعة من المكاتب والمراسلين وتتولى نقل الاحداث كما هي على ارض الواقع وبشكل مباشر دون اية تحفظات او مخاوف ليطلع عليها الشعب والسلطات الرسمية، كما انها تقوم بنقل هموم المواطنين ومعاناتهم ومشاكلهم بصورة مباشرة الى المسؤولين الحكوميين دون ان تترتب على ذلك اية عواقب، كما تقوم في الوقت نفسه بنقل اراء المسؤولين الرسميين ومواقفهم ونشاطاتهم وفعالياتهم الى الشعب من خلال شبكة المراسلين والمندوبين بما يعكس وجهة نظر تلك الجهات الرسمية في الاحداث الجارية او في ما يتعلق بسياسة الحكومة على جميع الصعد الامر الذي يسهل على المواطن اتخاذ موقف معين او تبني رأي محدد ومن ثم تشكيل رأي عام تسترشد به السلطات الحكومية وتتخذ مواقفها بناء عليه وهذا ما يسمى في الادب السياسي بـ(الشفافية).

الاختلاف والتنوع والتعدد:

في ظل الانظمة الشمولية كان الاختلاف في الرأي والعقيدة او المبدأ امراً محرماً على وسائل الاعلام وكان التنوع فيها محدودا وفي نطاق ما تسمح به السلطة، اما التعدد في الوسائل فكان شيئا يقارب المستحيل لا اعلام سوى اعلام السلطة هذه النظرية هي التي تحكمت في اعلاميات تلك الحقبة، ولكن في ظل المرحلة الجديدة يصبح الاختلاف في الرأي او العقيدة او المبدأ سمة اساسية من سمات الاعلاميات كما يصبح التنوع فيها واسعا بلا حدود، اما التعدد فهو متاح للجميع بلا قيود فنجد ان كيانا ما يمتلك اكثر من صحيفة وقناة فضائية واحيانا اكثر من ذلك وبفضل هذا التعدد تكونت لدينا ثروة اعلامية هائلة من حقنا ان

نفتخر بها باعتبارها دليلا لا يقبل الشك على امتداد رقعة الحرية واتساعها لتسجل جميع مكونات الشعب الدينية والقومية والمذهبية وحتى الحزبية. بالرغم من قساوة الظروف الحالية وطغيان الاتجاهات الجزئية على الاتجاه الوطني العام.

الحيادية:

يعتمد الاعلام الحر الحيادية التامة في نقل الاحداث والمعلومات، ولم يكن في يوم من الايام مع او ضد اية معلومة بل يفتش عن المعلومة بحيادية تامة، ويقدمها للمتلقي ليحكم ويقرر بنفسه على الامور.. لكن ذلك لا يعني ان لا يبصر المواطن بما يجري في البلاد على كل الصعد ولا تعني الحيادية عدم الكشف عن مواطن الخلل او الضعف او الفساد المالي والاداري.

الاستقلالية:

لم يكن الاعلام الحر، في يوم من الايام تحت امرة او توجيه اية جهة حكومية او حزبية، ولا يعني تحويله بعض الحالات من المال العام انه جهاز تنفيذي تابع للحكومة او احدى مؤسساته.. انه الاعلام المرتبط بالشعب، ولايعني "زعل" مسؤول او وزير على احد روافد هذا الاعلام، بسبب طروحاته الموضوعية وتشخيصاته للسلبيات والثغرات في عمل الوزارات، قطع تمويله او فصل احد منتسبيه ..

فهو يمتلك الاستقلالية التامة في نشاطه الثقافي والاعلامي.

الاعتدال:

يتخذ الاعلام الحر من موضوعة الاعتدال اساساً في كتاباته ومقالاته ودراساته وبرامجه، سواء لمحرريه ام الكتاب الخارجيين، فهو لايمكن ان ينشر اية مقالة او برنامجا متطرفا او منحازا بشكل غير موضوعي او متجن، سواء في المجال السياسي ام الاقتصادي ام الاجتماعي او الثقافي ..

الاعلام الحر بين الواقع والمامول

إشتدت الممارسات القمعيه الحكوميه في الوطن العربي ضد وسائل الإعلام المستقله والفضائيات بعدإحداث تلك الوسائل الإعلاميه حراكا مجتمعيا كبير في السنوات الاخيره وأصبحت تلك الوسائل في خط المواجهة مع الأنظمه

وأصبح العالم العربي مثتسني من المناطق التي تحترم حرية الاعلام وضرورته فالإعلام العربي يرزح تحت أحمال متراكبة من دوائر القمع تشل حركته وتقعده عن التقدم. فهناك أولاً القيود التي تفرضها الحكومات علي الاعلام في بلادها، وهناك قيود التجزئة العربية التي تقطع أوصال السوق وتمنع الكتاب والصحيفة من الانتقال من بلد الي بلد الا بشق الأنفس فليبيا وسوريا والجزائر وتونس ودول عربيه إخري تشترط موافقة أجهزته الامنيه علي مجرد زيارة صحفي أجنبي أوعربي. ثم هناك تحديات التخلف التقني ونقص الامكانيات.

وقد اجتهدت عبقرية الاعلاميين العرب في ابداع حلول لهذه المعوقات، وذلك عبرالدخول الي الملاجئ الآمنة كما في بيروت الستينات، ثم أوروبا وأمريكا بعد ذلك. ولكن هذا الهروب لم ينقذ الاعلام العربي من أزمته، بل أدي الي تعميقها. ذلك ان الأزمة لاحقت الاعلام العربي في ملاجئه الجديدة، أولا لأن القراء والمتلقين ما زالوا في العالم القديم، والوصول اليهم لا بد ان يتم عبر الحكومات التي تم الفرار من قبضتها. وثانيا لأن ثنائية الطفرة النفطية ومعادلات التكلفة العالمية للانتاج الاعلامي في اوروبا جعلت من الصعوبة بمكان علي أجهزة الاعلام التي لا تعتمد علي التمويل الخارجي ان تصمد في السوق. وثالثاً لأن الانقسامات والتحزبات جعلت من الصعب اقامة مؤسسات اعلامية مستقلة غير متحيزة لهذا الطرف أو ذاك. وأخيرا لأن البعض رفض التخلي عن عاداته القديمة، واختار الالتصاق بالواقع المفترض الهروب منه.

وقد نتجت عن هذه الاوضاع الحالة التي اطلقنا عليها في وقت سابق عصر الظلام في العالم العربي، ويتميز هذا الوضع بمميزات فريدة لا مثيل لها في خارج عالمنا، فبينما يهاجر الكتاب والاعلاميون من دول العالم الثالث الاخري للبحث عن الحرية في الغرب، نجد النسق السائد عربياً هو التهافت علي مراتع العبودية، والتزاحم علي مقابر الصمت المسماة اجهزة اعلامية قوميه، حيث يدثر الكاتب في أكفان من الحرير تزفه من مقابر الاحياء الي مقابر الاموات دون ان يلاحظ احد الفرق.

وقد أدرك اهل الشأن هذا فقاموا بتقديم المغريات للإعلاميين، ويكيلون التهديد والوعيد للقلة التي لم تقبل الانصياع الكامل. ولم تكن بعض الانظمة تكتفي بالتهديد، فكم من اعلامي لقي مصرعه في شوارع لندن وباريس او بيروت أواختفي في شوارع القاهره اوسحل لمجرد ابدائه رايا يخالف توجهات النظام وكم من زج بهم في سجون الانظمه القمعيه. ولكن السيف الأكبر المسلط

علي رقاب محاولات اقامة مؤسسات الاعلام الحر في المهجر وغيره كان ولا يزال محاولات الخنق المالي عبر الحرمان من التوزيع ومن الدخل الاعلاني.

وخلال العقدين الماضيين توصلت الأنظمة العربية الي ما يشبه الاجماع علي ما يمكن ان يسمي بالقمع التعاوني . فبينما كانت الانظمة حتي نهاية التسعينات تسمح لخلافاتها بان تؤثر في سياساتها الاعلامية، وظلت تتخذ من التراشق الاعلامي وايواء المعارضين وسيلة للضغط علي الخصوم، فان الجميع سرعان ما اكتشفوا ان الخير في التعاون. ولهذا لم تعد الانظمة تسمح لاعلامها بمهاجمة اي نظام عربي آخر مهما كان معاديا. واصبح انتقاد اي نظام عربي آخر مهما كان معاديا يعاقب بمثل عقوبة انتقاد نظام البلد نفسه. وبالمثل فان المعارضين المطلوبين لأي بلد عربي آخر يسلمون بدون النظر الي ما ينتظرهم من مصير مظلم واخيروبالرغم من ان حكومات الوطن العربي تكره الوحده العربيه اوتوحيد الراي في اي قضيه تهم شعوبهم فقد اتحدت الحكومات العربيه علي تقنين تشريعات تحت مسمي وثيقةالاعلام العربي تكبل الوسائل الاعلاميه وتضعها في كفن اوهام الاجهزه السلطويه.

اذا هناك اجماع علي اسكات كل الاصوات الحرة والمعارضة علي اختلاف توجهاتها وفي كل المنطقة العربية، بل وخارجها، وفي هذا الاطار تأتي الحملة علي الجزيرة والصحف المستقله والمدونين وحتي مستخدمي الموقع الشهير الفيس بوك كمحاولة لاسكات الاصوات النشاز التي تغرد خارج سرب الطاعة والامتثال.

فحجب الاعلان عن الصحف لا يعني فقط استهداف حرية وسائل الاعلام، بل ايضا حرية المؤسسات الاقتصادية في اتخاذ قراراتها التجارية بناء علي تحري المصلحة والفعالية. بمعني آخر هناك ممارسة للحجر علي حرية التجارة والتبادل الاقتصادي إضافة الي العدوان علي حرية الحديث وحرية الاستماع.

ولكي يخرج مارد الوطن العربي من القمقم الذي يريد البعض حبسه فيه الي الأبد، فلا بد من ان تتحرك كل قطاعات المجتمع المدني لتكسير الاغلال التي تكبل المجتمع وتمنعه من النهوض والتقدم. ولعل البداية تكون بدعم منظومة الاعلام الحر وتقويتها وافشال محاولات خنقها. وهذا يعني من جهة كسر كل الحواجز التي تمنع الرأي والخبر من الوصول الي القارئ، وقد تكفل الانترنت بهذا الأمر الي حد كبير، حيث ظهر جيل جديد حر من الكتاب واصحاب الراي من خلال التدوين ورواينا في مصرتجربه فريده من نوعها

تظهر لاول مره في العالم وهي تجربة استخدام واسع ومنتشر للانترنت في نقل المعلومه وتبادل الراي ونشر الخبر فقد حمت تلك التجربه قوي المعارضه في مصر من بطش مؤكد من النظام من خلال نشر قضايا تعذيب ونقل اعتصامات ومظاهرات لتلك القوي بسرعه فائقه تغلبت علي باقي وسائل الإعلام التقليديه وأصبح بمقدور القراء والمشاهدين الوصول الي الخبر رغم انف الرقباء.

ولكن تبقي مع ذلك مشكلة التمويل والتدريب علي إستخدام البديل الإعلامي وهي ضرورية لقيام واستمرارية اجهزة ووسائل الاعلام الحرة التي تساعد المجتمع علي التحول الديمقراطي والنمو. وفي اعتقادي أن الانترنت هو أهم الوسائل الاعلاميه المتطوره في التاثير في المجتمعات ولنا تجارب في ذلك. فموجة الانترنت ضربت عالمنا العربي وزاد الاقبال علي تعلمه واستخدامه الي عشرة امثال النسبه التي كانت عليها قبل عام 2003وبمقدورناان نوحد الجهود من اجل الاستفاده المناسبه منه فهو ضروره للتحول الديمقراطي والتنميه والثقافه والمعرفه والتجاره والتسوق كل شيء متاح ولكن بشرط توجيد الجهود من خلال حملات توعيه وتعليم وتوجيه الي الايجابيات اوتوضيح السلبيات وهوما سيحفز المستخدم لمعرفة الحقيقه بنفسه ان بناء جيل من مدونين متحضرين هوكفيل بحمايةحقوق الانسان من خلال حث المواطن علي المطالبه بحقوقه وعدم التخلي عنها اننا نطالب المجتمع المدني بزيادة مشاريع محو أمية الحاسب الآلي فهي ضروره ملحه يقتضيها الحال العربي الان علينا جميعا التركيز علي تقديم الدعم الفني والتقني وتبني قضايا هذا الجيل الرائع من المدونين العرب اصحاب الكتابات المؤثره والتي ادت الي شيوع ظواهر ايجابيه ظل الجميع غير قادر علي تحقيقها سنوات طويله .

اننا كعرب نطيل التباكي علي ما نحن فيه من تخلف وتغيب متعمد عن التأثير الفاعل في عالم اليوم، وينحي كل منا باللائمة علي غيره فيما وصلنا اليه من تدهور للاحوال لا نتخيل ان دونه قاعا حتي نكتشف بسرعة اننا كنا مخطئين، ولكن مهما كانت المسؤولية المباشرة عن هذه الاوضاع، فان هناك اضافة الي ذلك مسؤولية تضامنية لا يخلو منها فرد. فالسكوت عن الاوضاع، او التخاذل والتأخر عن التحرك لتغييرها هو من قبيل المساهمة الفاعلة في ابقاء الاوضاع علي ما هي عليه. وقد يكون هناك عذر في السكوت او القعود حين تكون البدائل المطروحة هي السيئ والاسوأ، مثل التورط في اعمال العنف، او المخاطرة في مقاومة سلمية عواقبها لا تقل خطورة عن العنف في ظل انظمة لا تراعي في معارض حقه.

ولكن المساهمة في دعم الاعلام الحر تخلو من كل هذه السلبيات، وتتيح لكل فرد مهما ضعفت قدرته المساهمة في عمل ايجابي وخلاق بدون التعرض الي مجازفة شخصية كبيرة. وهي عمل ميسر ومتاح (او من الممكن ان يصبح كذلك) لكل من شاء.

هناك إذن مسؤولية تضامنية باتجاه ارساء اسس منظومة الاعلام الحر والمبدئي والملتزم اخلاقيا، تبدأ من انشاء المؤسسات والوسائل الاعلامية الحرة، ثم اتاحة المجال للقراء بالمساهمة فيها بالدعم والكتابة والتقييم والتقويم. ثم تأتي بعد ذلك مسؤولية القراء وقادة المجتمع المدني من ناشطين ورجال اعمال وغيرهم للاستفادة الكاملة من فرص المشاركة والمساهمة المتاحة هذه. واذا قام كل بمسؤوليته فلن يطول بنا الوقت لنشهد انقلابا طال انتظاره في اوضاعنا العربية.

اخلاقيات المهنة الاعلامية

بدأ تدوين أخلاقيات العمل الإعلامي ومواثيق الشرف و قواعد السلوك المهنية للمرة الأولى في بداية العشرينات من القرن الماضي وهناك الآن اقل من 50 دولة فقط من بين 200 دولة في العالم لديها نظم متطورة في الاتصال الجماهيري ذات مواثيق لأخلاقيات المهنة تؤثر بشكل فعال على القائمين بالاتصال ،أو تحمي التدفق الحر الإعلامي.

فان الفرد كائن حي عقلاني وأخلاقي وان أخلاقياته تحدد له ما يجب عليه المحافظة عليه وفق القانون،فلكل مهنة أخلاقياتها التي لابد من الالتزام بها، فالإعلام كمهنة تقوم على أسس من الأخلاق واجب التحلي بها لكل فرد يمتهنها، فقبل أن نتطرق إلى أخلاقيات المهنة يجب أن نتعرف أولا على القضايا التي تمس الإعلام والتي يجب يتمسك الإعلامي أخلاق مهنته اتجاهها مثل: السلطة والواجب، الحرية والمسؤولية والحقيقة ، والتعددية ، الاختلاف، الصالح العام، واحترام الآخر وهي مفاهيم فلسفية ،من الصعب تجاوزها حين نتطرق إلى قضايا الإعلام، لكونها تساعدنا على إدراك "المعنى" لماذا ؟ لماذا نقوم بهذا العمل ولا نقوم بذاك؟ ما المحددات الكبرى لأفكارنا وسلوكنا ؟ ما هي نوع القيم أو المسؤولية أو الأخلاق الواجب الالتزام بها في ممارسة الإعلام؟ ، ومن الذي يحددها؟ أين تبدأ وأين تقف حرية التعبير؟ كيف نضمن التعددية والاختلاف والعدالة والصحة.

فالأخلاق تطرح في مهنة الإعلام إشكاليتين:

1. إشكالية تحديد مفهوم الأخلاق ذاتها: ما مرجعيتها،هل هي دينية أم عرفية أم وضعية ؟ ما مبادئها هل هي ملزمة أم لا...؟
2. وإشكالية ترجمة هذه الأخلاق إلى قوانين وإجراءات وتنظيمات تحدد مسؤولية كل طرف بدقة ماله وما عليه ما يجب أن يقوم به أو يمتنع عنه؟ وهو ما يفيد ضرورة التفريق هنا بين ما هو أخلاقي محض، أي يرجع إلى الضمير الفردي (للصحافي أو غيره) وما هو أخلاقي قانوني الذي يخضع إلى المحاسبة والعقاب."

وتتلخص أخلاقيات المهنة فيما يلي:

1. الصدق: هو الدافع لأدبيات التعامل مع (المادة) الإعلامية، فالحقيقة هي المحور المحرك للإعلامي والوصول إليها ليس عن الطرق الملتوية ولا القصيرة المشوبة بما يخدش دقتها وصدقها و واقعيتها، بل يمكن الوصول

إليها عن طرق صعبة ولكن سليمة تكون مدعاة السرور وجلب الاطمئنان إلى التميز ومقارنة العمل من شخص إلى آخر في مجال المصدر صحيفة كانت أو إذاعة أو تلفازا، ذلك لان الوسائل الإعلامية تسعى إلى الوصول إلى الحقائق عند الناس أو في واقع الوقائع ضمن بيئتها و زمانها، ولأن الحقائق ليست دوما في متناول من يريدها فلابد من الوصول إلى مصدرها بشتى الطرق وفي ذلك جهد ومشقة.

2. احترام الكرامة الإنسانية: مما يقتضب عرض الأخبار و الصور بما لا يمس هذه الكرامة جماعية كانت (فئة أو ثقافة أو دين) أو فردية (مثل عرض صورة شخص دون إذنه) إن هذا يقتضي استعمال وسائل قانونية سليمة للحصول على المعلومات، بحيث لا يجوز استعمال أساليب الخداع أو التوريط أو الابتزاز أو التلاعب بالأشخاص (مثل التسجيل أو التصوير الغير قانوني).
3. النزاهة: وتعني تقديم الخبر والصور بنوع من الحياد وتجنب الخلط بين الأمور مثل الخلط بين الخبر والتعليق أو الإشهار وبين الصالح العام والصالح الخاص (الاعتبارات الذاتية)، كما تفيد النزاهة التجرد من الهوى والاستقلالية في العمل وعم الخضوع لأي تأثير أو رقابة داخلية(المنشاة) كانت أم خارجية (الجمهور) والضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بجميع أشكالها.
4. المسؤولية: أي أنه يجب على الإعلامي أن يتحمل مسؤولية الصحة من أخباره بمعنى انه لا يجوز نقل أي خبر دون التحقق منه والتحري بشأنه والتزام الدقة في معالجته والحذر في نشره.
5. العدالة : وتفيد بأن المواطنين متساوون في الحقوق و الواجبات كما هم متساوون أمام وسائل الإعلام ، ومن هنا تأتي ضرورة الحرص على أن تكون هذه الوسائل تعبيرا عن فئة أو ثقافة أو جهة دون أخرى، وأن العدالة تقتضي توخي الحكمة في عرض الأخبار والصور والابتعاد ما أمكن عن أساليب المبالغة والتهويل والإثارة الرخيصة.

اشكاليات اخلاقيات المهنة الاعلامية

وتظهر أخلاقيات المهنة الإعلامية في أشكال عدة:

1. أخلاقيات خاصة بتعامل الصحفي أو الإعلامي مع مصادره: وهي أن يلتزم الإعلامي أو الصحافي بسرية المصادر من أن يكشف عن هوية واسم

المصدر الذي استخلص الأخبار والمعلومات منه، وكذلك تشمل المسؤولية فيجب على الإعلامي أن يحرص على صحة معلومات المصدر ومصداقيتها لأنه سوف يكون مسؤولا عنها اتجاه الجمهور وغيره من المتعلقين بالاتصال.

2. أخلاقيات خاصة بتعامل الإعلامي مع المواطنين من جمهور ووسائل إعلام: وتشمل عدم التطفل على الحياة الخاصة للآخرين والخوض في أمورهم الشخصية والكشف عن أسرار حياتهم الخاصة واستقلالها لتحقيق مصالح معينة سواء كانت شخصية أو عامة، ومن الجدير بالذكر أن الحق في التمتع بالخصوصية لا يمتلكه أصحاب الشخصيات العامة أو من يتولون المناصب المعروفة في المجتمع ذلك لان واجباتهم و وظيفتهم العامة تؤثر على حياتهم الخاصة.
3. أخلاقيات الخاصة بالإعلان: وهي مبادئ تقوم على الحرص على تجنب نشر الإعلانات الخاصة بالخمور والمخدرات و السجائر واليانصيب والمضاربات المالية، وعدم عرض الإعلانات التي تشمل على السب والقذف والألفاظ النابية وانتهاك الآداب وقضايا الجرائم و الفظائع، الحرص على نسبة المادة الإعلانية المتفق عليها دوليا، الحرص على مضمون الإعلان وما يدعو إليه من قيم وسلوكيات قد لا تتفق مع معايير ومبادئ المجتمع و الممارسات القومية، عدم استغلال المرأة أو الطفل كأداة ترويجية وبيعية ،الحرص على أن يكون الإعلان سليم بحيث أن يكون مضمونه واضح لا يضلل الجمهور.
4. أخلاقيات خاصة بالسياسات التحريرية لوسائل الإعلام: وهي تقوم على الصدق والدقة في تحري الأخبار والإنصاف والتوازن وتجنب التحريف والتشويه.
5. أخلاقيات خاصة بحقوق الزمالة بين الإعلاميين: ذلك عدم الاعتداء على زملاء المهنة بالقذف أو السب أو المعاملة السيئة من احتقار أو السخرية من رأي الآخرين أو الاعتداء على حق زميل كسرقة مادته الإعلامية وانتحال آراء غيره ونسبها إليه.
6. أخلاقيات خاصة بوسائل الإعلام بالمجتمع وقيمه وعاداته وتقاليده: ويدخل في وذلك عدم التحريض على كل ما يخالف القيم والعادات والمعايير التي يقوم عليها المجتمع من إثارة الفاحشة، التحريض على العنف السلوكيات الشاذة، إثارة الشهوات من خلال عرض وتصوير الممارسات الجنسية أو كتابات تحتوي على ألفاظ نابيه تثير الشهوة وتحد على الانحلال والابتذال ،

وابرز مثال على ذلك ما جاء في الإفراج عن السجناء العراقيين في قناة الجزيرة، فتم تغطيه الأخبار فيها عن عمليات اغتصاب الرجال في السجون العراقية وعمليات التعذيب والضرب على أيدي السجانين، علاوة على عمليات السجن بحق النساء والأطفال ،وتعرضهم لأبشع أنواع التعذيب والظلم والقهر ، فهنا إظهار الصورة من جانب واحد فقط يرسل إشارات خاطئة إلى عموم الشعب وبالتالي قد يجر الشباب المتحمس إلى المزيد من الأفكار المتطرفة والغير قانونيه مثل العنف وغيره.

ويدخل في هذا المجال أيضا عدم التأثير على العدالة وسيرها مثل التعليق على القضايا المعروضة على القضاء والتدخل في الحكم وأفراد القضية واستغلالهم خاصة في القضايا الأحوال الشخصية، وعدم تجميل الجريمة وتحسين صوره المجرم ووصفه بالبطل وعرض تفاصيل جريمته مهما كانت آثارها السيئة، وتجنب عرض صور مرتكبي الجرائم حتى تحفظ لهم حقهم في عيش حياتهم المستقبلية.

7. أخلاقيات ومعايير المستوى المهني للإعلاميين: وتقوم على أن يتمتع الإعلامي بدرجة عاليه من النزاهة بحيث يضع في فكره فكرة الإعلامي الصالح الذي يسعى إلى التفوق في مهنته ملتزما بقوانينها لا ساعيا وراء مصلحه شخصية أو ذاتية ، وان لا يقبل أي رشاوى مغرية مقابل انجاز مصلحة للغير، أن لا يجمع بين عمله وجلب الإعلانات.

بالرغم اختلاف الطريقة التي يتم وضع مواثيق الأخلاقيات بها، إلا أنها جميعا تسعى لأهدافهم محددة تتمثل في:

1- حماية الجمهور من أي استخدام غبر مسؤول للاتصال أو ضد الأغراض الاجتماعية لها أو استخدامه للدعاية.

2- حماية القائمين بالاتصال من أن يتحولوا بأي شكل من الأشكال لقوة لا تقدر مسؤوليتها أو احتمالية تعرضهم لإذلال أو لأي ضغط .

3- المحافظة على قنوات الاتصال المفتوحة، بحيث يصبح الاتصال ذا اتجاهين وذلك بالتأكيد على حق القائمين بالاتصال في الحصول في كل وقت

على كل المعلومات عدا الظروف المتصلة بأمن الدولة دون التوسع في تفسير ذلك بما يجعل في استطاعت الشعوب ان تعرف الطريقة التي تحكم بها من جهة وبحيث يكون في إمكانهم التعبير عن آرائهم المؤيدة أو المعارضة ، باستمرار من خلال وسائل الاتصال الجماهيري من جهة أخرى.

أهمية أخلاقيات المهنة الإعلامية

1. الإعلامي الناجح والموضوعي لا يحتاج دائما للقوانين ورقابة الحكومة لتنظيم مهنته فهناك أيضا الدوافع والرقابة الذاتية وأخلاقيات المهنة كضوابط للعمل الإعلامي، فأهمية أخلاقيات المهنة ترجع لكونها تعد بمثابة وجيهات داخلية لقرارات المهني في مختلف المواقف والموضوعات التي يواجهها أثناء عمله المهني.
2. أخلاقيات المهنة هي مجموعة من المبادئ والقيم المنظمة لما هو صحيح وموضوعي في العمل الإعلامي، وهي تعتمد على مجموعة منتقاة من البادئ الموجهة للسلوك الأخلاقي، وهذه المبادئ مهمة للمؤسسات الإعلامية خاصة في أوقات الأزمات وتستهدف هذه المبادئ تشكيل ذاتية المؤسسة الإعلامية او الجماعة المهنية. (د.الصالح-1422هـ-2002م-ص78)
3. أخلاقيات المهنة الإعلامية تفرض أن الرقابة يجب أن تكون ذاتية والرادع أيضا ذاتي فالإعلامي أو الصحفي ذو الضمير الذي يحرص على انتقاء معلوماته وأخباره من مصادر موثوقة عالية المصداقية بحيث يكسب فيها ثقة الجمهور ، فشعور الإعلامي بالمسؤولية لا يمكن أن يفرض لحكم القانون ، بل تأتي من رقابته الذاتية لنفسه والتزامه بمعايير المهنة الرفيعة،فكلما كان الإعلامي متفانيا في مهنته محبا لها ملتزما بقوانينها حصل على احترام وثقة الآخرين سواء داخل المنشأة (الزملاء والمسؤولين) أو خارجها(الجمهور والمتلقين له ولأعماله).
4. الإعلامي يكون مسؤولا تجاه العديد من الجهات فهو مسؤول بالدرجة الأولى أمام نفسه ومن ثم الجمهور والمعلنين والملاك للوسيلة الإعلامية وزملائه وأخيرا أمام المجتمع.

مواثيق الأخلاق

وهي نوعان:

1. مواثيق إجبارية أو إلزامية: وفي هذه الحالة تحمل المواثيق بعض أشكال العقاب لمن يخالفون ما جاء بها من معايير للسلوك المهني أو ينتهكونها ويدخل في هذا الاحتقار أو التأنيب العام أو الوقف عن مزاولة المهنة.

2. مواثيق اختيارية: أي قوم على أساس رغبة واردة من العاملين في المهنة بحيث يترتب على موافقتهم عليها التزامهم بتنفيذ ما جاء فيها أثناء ممارستهم للعمل وتعد هذه المواثيق بمثابة تنظيم ذاتي لهم.

لمواثيق الأخلاقيات أشكال متعددة:

1. مواثيق خاصة بوسائل الاتصال جمعيها وهي الصحافة والكتب والسينما والمسرح والإذاعة الاليكترونية والاتصال بالحاسب الاليكتروني.
2. مواثيق تهتم بجوانب المضمون الاتصالي(التعليمي، الإعلام، التسلية، والإعلان المباشر و الممول).
3. مواثيق تتناول وسيلة وأداة كالصحافة أو الراديو والتلفزيون أو الفيلم أو المسرح أو نظم الاتصال الاليكتروني.
4. مواثيق تتناول جانبا او أكثر من جوانب صناعة الاتصال كأن تغطي في الصحيفة مثلا التحرير(الأخبار والأحداث الجارية) والإعلان والتوزيع والترويج.

الإعلام العراقي.. وسلطتها السياسية والاجتماعية

هناك بعض الآراء صرحت .. إن أول من أطلق صفة السلطة الرابعة على الصحافة هو الانجليزي "أدمونديورك " المتوفى عام 1797.. عندما أتجه إلى مقاعد الصحفيين في مجلس العموم البريطاني .. وهو يقول أنتم السلطة الرابعة.. أو قال .. توجد سلطات .. ولكن عندما ينظر الإنسان .. إلى مقاعد الصحفيين ..يجد السلطة الرابعة .. بما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية جعلتها جزاء من الحياة الديمقراطية. وثمة رأي آخر .. إن تسمية الصحافة بالسلطة الرابعة .. ترجع إلى المؤرخ " توماس ماكولاي" المتوفى 1859 ..إذ قال إن المقصورة التي يجلس قيها الصحفيون .. أصبحت السلطة الرابعة في المملكة .

وقد تضارب الآراء ..وخاصة بين رجال القانون ..حول مفهوم السلطة الرابعة .. ومدلولها.. فسلطة الإعلام لاتعني التشريع والتنفيذ والقضاء كالسلطات المعروفة لأية دولة ولا إعمال سلطة الإعلام تشبه عمل سلطات الثلاث ..فهي مهنيا تعمل حسب وظائفها المعروفة وهي على الشكل التالي:-

1. الوظيفية الإخبارية.
2. التوجيه وتكوين المواقف والاتجاهات.
3. زيادة الثقافة والمعلومات .
4. تنمية العلاقات الإنسانية وزيادة التماسك الاجتماعي.
5. لترفيه وتوفير سبل التسلية وقضاء أوقات الفراغ.
6. الإعلان والدعاية.

فإذن وظائف الإعلام مختلف كليا عن التشريع والتنفيذ والقضاء.. بحسب وظائف الإعلام المعروفة توفير المعلومة حيث يستفاد كل المجتمع منها بما فيها الحكومة والدولة التي هما بالأساس مؤسسات المجتمع الديمقراطي .. واحد وسائله المعروفة الصحافة من وظيفتها مراقبة العراقيل والروتين والقرارات السياسية والقانونية لصالح المجتمع بأكمله بأفراده ومؤسساته .. وفي الدول المتقدمة والمجتمعات المدنية تسلم السلطات بيد المنتخبين من قبل المجتمع على أساس اتفاق دستوري لفترة معينة ويعتبر الدستور هو العقد الموقع بين ممثلي الحكومة والمجتمع.. والمجتمع الواعي هو الذي يوفر الحرية لمؤسساته .. لان المجتمع على مقدرته تشكيل الرأي العام (عرّف [دوب] الرأي العام بأنه مجموعة اتجاهات الناس الأعضاء في نفس المجموعة الاجتماعية نحو مسألة من المسائل التي تقابلهم) ولا ندخل في تعاريف أخرى إذن الرأي العام هو محرك القرارات السياسية طبعا في المجتمعات المدنية كما ذكرنا فيقبل بالقرارات الصائبة ويرفض القرارات الخاطئة .. بتشكل رأي عام يضغط على كافة مؤسساته، لتغير القرارات والأحداث الخاطئة.

أما في مجتمعنا مع الأسف الشديد الرأي العام منقسم بسبب الأعراق والطوائف الأعزاء.. نادرا ما نجد توحد في الرأي حتى إذا كان الرأي هذا متعلق باستيراتجية المجتمع وشكل الدولة والسياسة الخارجية والخدمات العامة.. هنا دور الإعلام هي تنمية العلاقات الإنسانية وزيادة التماسك الاجتماعي و التوجيه وتكوين المواقف والاتجاهات حيث هو المفصل لنشر الوعي والتثقيف أفراد المجتمع بموضوعية وشفافية وبحيادة تامة لصالح العام .. وبهذا الدور

يعتبر الإعلام محرك أساسي وديناميكي للرأي العام .. ومن هنا تلعب الإعلام سلطة سياسية واجتماعية في نفس الوقت.

على الإعلام ضغ المعلومات وتحذير المجتمع من مخاطر الخارجية والداخلية على المجتمع ومؤسساته لكي يكتمل سلطته السياسية عليها وضع تدابير وقائية لتلك المخاطر التي تهدد الدولة والمجتمع .. من خلال نشر وإيصال آراء المختصين العلميين والأكاديميين.. لإضعاف وإنهاء تلك المخاطراو تقليلها فمثلا نجد بين حين وآخر تدخلات إقليمية وأجنبية في شؤون البلاد .. ولم نجد قرار سياسي ضدها بشكل مميز .. مجرد تصريحات وليسة قرارات من بعض السياسيين وبشكل منفرد أو كتلة معينة في هذا الاتجاه .. ولم يستطيع إعلامنا يحرك الرأي العام بهذا الاتجاه أيضا ولعله يعتبر هذه الظاهرة من اخطر الظواهر التي يمر به المجتمع والإعلام معا.. ولهذا اعتبر شخصيا إعلامنا مع الأسف الشديد لديه ضعف في الأداء المهني .. والذي أنا أيضا جزء من هذا الضعف كوني إعلامي وأكاديمي في نفس الوقت..

ورغم الكثير من الغر وقات اتجاه الصحفيين والإعلاميين واستشهاد عدد كبير منهم لم يقف الإعلاميين والصحفيين كوحدة واحدة إعلامية ضد هذه الحالة، فالكل يندد ويغضب بشكل انفرادي مما ضعف أكثر الأداء المهني الإعلامي.. وجعل ذات المصالح الخاصة يقيدون حرية الإعلام أكثر فأكثر ، فرغم مرور أكثر من ثماني سنوات على العراق الجديد ليس هناك أي قانون أو ميثاق للعمل الصحفي والإعلامي .. لكي يشكل أسس العمل الإعلامي ولمحاسبة لذاته .. بسبب انقسام إعلامنا كمجتمعنا .. أنا زرت كثير من بلدان العالم والتقيت بصحفيين وإعلاميين وأكاديميين كثيرين من الجنسين ورغم اختلاف أجناسنا وأعراقنا ودياناتنا كانت المهنة الإعلامية تجمعنا معا ونتعاون ضد الصعوبات التي تواجهنا رغم لكل صحفي حلم الأسبقية أكثر من غيره..

أما نحن ابن البد الواحد ماذا نفعل أو فعلنا من اجل همومنا المشتركة كإعلاميين وصحفيين وأكاديميين؟!..

وكيف لايضعف إعلامنا وأداءنا وحريتنا .. ولانكن طعم للذين لايريدون التطور والتقدم لنا ..

أين سلطتنا الإعلامية..هل قام بتغيروضع مجتمعنا الى الاحسن منذ العراق الجديد وليومنا هذا ؟!..

هل أصبح مرافق الدولة والحكومة متاحة لنا للحصول على كل المعلومات؟!..

هل الوضع الأمني تحسن لنا ولمجتمعنا ؟!..

هل أداءنا نشر الوعي والثقافة المطلوبة ؟!..

أو هل خططنا كوحدة واحدة لأجل القضاء على الفساد الإداري والمحسوبية ؟!..

هل قربنا طوائفنا المختلفة لأجل الصالح العام ؟!..

هل.. وهل وألف هل ؟!..

أنا شاهدت في نيجيريا حيث دامت الحروب بين المسلمين والمسيحيين .. وكان للصحفيين والإعلاميين دور كبير جدا .. لإنهاء الحرب والتقارب فيما بينهم رغم ضعف الإمكانيات الإعلامية لديهم..

أما في العراق الجديد وبتنوع وسائل الإعلام المختلفة والإمكانيات المادية والبشرية الهائلة هل ثبتنا أقدامنا على المسار الإعلامي الصحيح ؟!..

فأين سلطة الإعلام العراقي .. ومتى يرجع لإعلامنا سلطته ؟!..

الإعلام العربي وحرِّياته المهدور

يؤول المشهد الرقابي على الإعلام في الوطن العربي إلى مرجعيات مختلفة المستويات، فهنالك الدساتير والقوانين الضابطة لحرِّية الرأي والتعبير، بالإضافة إلى مجموعة من التعليمات التي تصدر من الجهات الرسمية المعنية بالشان السياسي والإعلامي، معززة بتوافقات وأعراف إجتماعية ضاغطة. ومسندة بحزمة من الإجراءات الإستثنائية في الغالب المرافقة للظروف السياسية في كل بلد عربي وبحسب أجندة مشاكله الداخلية والإقليمية، ولذلك يصعب الإستناد إلى معطى محدد يمكن إختباره ومحاججته لإستبيان معيار واحد يمكن الركون إليه لقياس مدى الحرِّية الممنوحة للإعلام في هذا البلد العربي أكثر من غيره، رغم أنّ منظمات دولية معنية بموضوعة حرِّية التعبير اهتمت مؤخراً بإصدار إعلانات سنوية لإشهار حدود ممارسات الحرِّيات الإعلامية في دول العالم المختلفة، مستخدمة منظومة من المؤشرات التي نستدل من خلالها على مدى تمتع وسائل الإعلام والعاملين فيها بقدر من حرِّية الرأي والتعبير، ومع أنّ تلك البيانات ما زالت بحاجة إلى إختبار مقدرتها على إطلاق أحكام متطابقة مع الواقع ونزيهة في المقاصد المضمرة، إلا أنّ ما أعلنته ضمن تقاريرها عن موقع الدول العربية في تلك التقييمات جاء متبايناً على سلّم طويل لم تستطع فيه أي دولة عربية أن تكون في المراتب المتقدمة. بل تكشف تلك الإعلانات سنة بعد أخرى عن تدهور الحرِّيات الإعلامية واتساع دائرة الرقابة والفشل في الحصول على معلومات ميدانية دقيقة عن وضع الإعلام العربي لأسباب مختلفة.

ورغم أنّ الوطن العربي قد استند في مفهومه لحرِّية الإتصال والتعبير إلى تراث الأدبيات الغربية في هذا الإطار والتي كانت تركّز على توسيع مفهوم حق الإتِّصال وجعله مرتبطاً ومعبراً عن مبادئ حقوق الإنسان الأخرى بشكل عام، وفي ذلك الإطار تدخل أيضاً قضيا ذات علاقة بحرِّية الإتِّصال، منها الحق في التعلم والحق في الحصول على المعلومة والانتفاع بها، إلاّ أنّ قوانين الرقابة على النشر والطباعة قد استندت بشكل مباشر إلى القوانين العثمانية في شرق الوطن العربي ومصر أو الفرنسية في المغرب العربي، وما زالت المضامين الأساسية التي جاء بها القانون العثماني توجد بشكل أو بآخر في تفاصيل قوانين المطبوعات العربية، مع التوسع الذي فرضته التطوّرات التقنية في ميدان الإتِّصال بولادة الإذاعة ثمّ التلفزيون وأخيراً الإنترنيت، ومع ذلك فإنّ تلك القوانين مازالت تمثل في جانب منها متطلبات حق السلطة في السيطرة

والهيمنة، في الوقت الذي تتغافل فيه عن حقيقة أنّ الحق في الإتِّصال هو جزء أساسي من الحق في الديمقراطية والمشاركة في الحكم.

ولذلك فإننا نرى أنّ على الحراك الشعبي المطالبة بتوسيع قاعدة الممارسة الديمقراطية في الحياة السياسية تتواصل مع المطالبات الدائمة الحضور للحد من الإستخدام المتعسف للسلطة في تقرير مديات حرِّيات الرأي والتعبير. بل إنّ العلاقة القائمة اليوم بين التوسع في تحقيق المشاركة الشعبية في الحكم تعتمد بشكل أساسي على مقدمات حرِّية الرأي والتعبير، ومن دون ذلك تكون صور المشاركة نماذج شكلية وفوقية وتتميّز بالرغبة في تزييف حق المواطن ومصادرته من قبل الدولة التي سرعان ما تنكشف وتتكرر حالة التعارض والصدام بين الدولة والأحزاب والمنظمات المهنية التي تخصصت بموضوعة حقوق الإنسان وحرِّية الرأي والتعبير أو الحرِّيات الإعلامية بشكل عام.

ورغم كلّ ما شهده الوطن العببي في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي من إصلاحات وتعديلات لنصوص قوانين الطباعة والنشر، وما يتصل بها، إلاّ أنّ أسلوب وطبيعة فهم محتوى تلك القوانين وإجراءاتها التطبيقية، كان يخضع في الغالب لإعتبارات سياسية، أو في ظروف حالات الطوارئ التي استمر إعلانها في بعض الدول العربية لأكثر من ربع قرن، ولذلك فقدت تلك الإصلاحات والتعديلات الغاية الأساسية منها، بل إنّ بعضها قد تحول إلى قيود جديدة تُفرض على حرِّية الإعلام..

وفي مواجهة الانهيارات في جدار حرِّية الإعلام في الوطن العربي، أعلن الإتحاد العام للصحافيين العرب، باعتباره الإطار المهني القومي للعاملين في هذا القطاع، عن جملة من القرارات والإجراءات، ودعا إلى ضرورة إلتزام الدول العربية بالمواثيق والقرارات الدولية المعنية بالحرِّيات الصحافية، وطالب في وثيقة رسمية جامعة الدول العربية لحث الأقطار العربية على التصديق والإلتزام بتنفيذ كل ما يتعلق بحماية حرِّية الأداء والتعبير، وحماية الإعلاميين، وإعادة النظر بالقوانين النافذة المتعلقة بإجراءات إصدار المطبوعات أو جرائم النشر، وقضايا حرِّية الرأي والتعبير.

وتمثل قضية السيطرة الحكومية على الأداء الإعلامي في الوطن العربي معضلة مزدوجة، إذ في الوقت الذي تحفل نصوص الدساتير في الدول العربية بأروع الصياغات اللفظية التي تعكس وعياً وإلتزاماً رسمياً بمبادئ حقوق الإنسان وفي إطارها حرِّية الرأي والتعبير، إلا أنّ قوانين العقوبات على قضايا

النشر، وإجراءات الرقابة والمنع تعكس واقعاً آخر، ويستخدم الدستور في الغالب عند الحاجة ولتأكيد قوة السلطة في (حماية المجتمع) من الإستخدام السلبي للحق في النشر والتعبير، في الوقت الذي يتم إغفال التعسف الذي يستخدم ضد الصحافيين والذي قد يصل إلى حد القتل أو الحبس، أو منع نشر المطبوعات ومصادرتها.

بالرغم مما تثيره حرية الصحافة من جدل حول مفهومها وأبعادها وحدودها وشروطها إلا أن هناك مجموعة من البديهيات التي لا تحتمل الجدل أو التأويل وهي:

1. ليست هناك حرية صحافة مطلقة فالحرية نسبية وتحكمها ضوابط دينية وأخلاقية واجتماعية وتتحدد درجاتها بمقدار التسامح القوى المهيمنة على شؤون الصحافة .
2. حرية الصحافة ليست حقاً فردياً أو امتياز للصحفيين بل هي حق لكافة المواطنين وجزء لا يتجزأ من الحريات العامة وحقوق الإنسان .
3. حرية الصحافة ليست منحة من أحد وإنما حق تم انتزاعه عبر تاريخ طويل من النضال من أجل التحرر والاستقلال والإصلاح الاجتماعي والسياسي.
4. إن العبرة ليست بالقواعد الدستورية والنصوص القانونية المنظمة لحقوق الصحافة وإنما العبرة باحترامها وتطبيقها وإلا أصبحت حبراً على ورق .

إن حرية الصحافة ليست غاية في حد ذاتها بل وسيلة لمراقبة السلطة وإصلاح المجتمع وخدمة الإنسان وتطويره وفي هذا الإطار يمكننا أن نختزل قضية حرية الصحافة في ثلاثة أسئلة هي:

التحرر من ماذا ؟ والحرية لمن ؟ولأي هدف ؟

مفهوم الحرية

الحرية لغة هي حالة الكائن الحي الذي لا يخضع لقهر أو غلبة ، أي يتصرف طبقاً لإرادته وطبيعته وبالمعنى البيولوجي هي فقدان الإرغام والقهر .

وبالمعنى النفسي هي القدرة على الاختيار .

وبينما يقول أفلاطون إننا لا نعني الحرية حين تقع تحت وطأة الرغبات يرى كانت أن الحرية هي قانون العقل ويشير فيختة إلى أن الحرية هي استقلالية الذات وتحقيق لسعادة الإنسان ويؤكد ديكارت أن حرية اللامبالاة هي أدنى أنواع

الحرية ومن ثم فإن الحرية هي وجود إنساني وفعل إنساني ولا حرية إلاّ بالنضال أي بتحقيق الذات وانتزاع الحرية من براثن الأفكار والسذاجة والجهالة وأياً كان الأمر فإن ثنائية الحرية والسلطة أو الحرية والاستبداد وما ترتب عليها من صراع سياسي واجتماعي قد أسهمت في تحويل مفهوم الحرية من مجرد فكرة تجريدية إلى حق من حقوق الإنسان تكفله المواثيق الدولية والدساتير وترعاه التنظيمات السياسية والشعبية المعنية بالحريات وحقوق الإنسان .

ومن ثنائية الحرية والسلطة إلى ثنائية الحرية والقانون حيث تبرز أهمية اللقاء بين القاعدة القانونية وبين حرية الفرد فالقانون لا يتوجه إلى مجتمع يسعى إلى تنظيمه تنظيماً مجرداً وإنما يتوجه إلى مجتمع مكون من أفراد ويبحث عن وسيلة لتحقيق الانسجام بينهما وهكذا تتضح أهمية التوازن بين الحريات والمقومات الأساسية للمجتمع فلا نجور على الحرية باسم المصلحة العامة أو الحريات الشخصية ولا تجور الحرية على القيم الدينية والأخلاقية وتتحول إلى أداة إفساد وتدمير وانحلال.

حرية الرأي : للحريات تقسيمات مختلفة لعل أبسطها هو تقسيمها إلى حريات شخصية وحريات عامة فمثال الحريات الشخصية حرية السكن – حرية العقيدة – حرية الإقامة والتنقل ومثال الحريات العامة حرية الرأي – حرية لبحث العلمي – حرية الصحافة – حرية الاجتماع والذي يعنينا هنا حرية الرأي التي تعتبر حرية الصحافة إحدى صورها وعليه فإننا سننطلق من الكل إلى الجزء ونعرض للتطور التاريخي لمفهوم حرية الرأي كمقدمة

حرية الصحافة : تعني عدم وجود إشراف حكومي أو رقابة من أي نوع كما تشمل حق الناس في إصدار الصحف دون قيد . وحرية الصحافة وفق المفهوم الليبرالي هي نقل الأفكار والآراء والمعلومات بدون قيود حكومية بهدف تشجيع نقل الأفكار التي تتيح سهولة ودقة اتخاذ القرارات المناسبة حول الشؤون العامة وصالح المجتمعات .

وتخدم حرية الصحافة وفق مفهوم المجتمع الحر المفتوح خمس قيم ومصالح :

1. حق الفرد في الانضمام إلى المعترك السياسي .
2. السعي إلى معرفة الحقيقة السياسية .
3. تسهيل الوصول إلى حكم الأغلبية .
4. كبح جماح الطغيان والفساد والعجز في الأداء .

5. لاستقرار.

والحرية المطلقة لا وجود لها إذ أنها سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة مهددة بأخطار تختلف في نوعيتها ما بين ضغوط رجال المال أو السياسة أو الحكومة فكل الحكومات في جميع البلاد تخضع لغريزة اجتماعية هي الرقابة وليس من السهل تحقيق الثقافة المفتوحة والحكومة في المجتمعات الحرة المفتوحة تفرض عقوبة على الكلام الذي يعتبر ضاراً بالأمن القومي أو النظام الاجتماعي أو الآداب العامة .

أما المفهوم الاشتراكي لحرية الصحافة فقد حدده لينين في تمكين جميع المواطنين من التعبير عن آرائهم بحرية من خلال وضع المطابع تحت تصرف العمال ومنظماتهم ولكن الواقع كشف زيف هذه الحرية التي فرضت على الحرية الالتزام بالرأي الواحد للحزب الشيوعي .

حرية الصحافة في إطار المواثيق الدولية :

أكدت م 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (10 كانون الأول 1948) على حق كل شخص في حرية الرأي والتعبير وإصدار الصحف وحرية استقاء الأنباء والأفكار وإذاعتها بأي وسيلة وبغض النظر عن الحدود .

كما أكدت المادة 19 من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية 1966 في الفقرة الأولى والثانية على الحق في اعتناق الآراء والحق في التعبير والمعلومات ، كذلك الأمر بالنسبة للعديد من المواثيق الدولية والإقليمية منها الوثيقة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وإعلان اليونسكو للإعلام 1978 والمبادئ الخاصة بالنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال 1980

وتختلف الدول في شكل التزامها بالقانون الدولي لحقوق الإنسان فهناك دول تأخذ بمبدأ أحادية القانون ومن ثم تعتبر الاتفاقيات الدولية جزءاً من قانونها الوطني وهناك دول تأخذ بمبدأ القانون العام وتنظر للقانون الدولي على أنه مصدر عرض لقانونها المحلي

أما الفئة الثالثة فتعتبر القانون الدولي مرجعاً لتفسير القانون الوطني .

وحيث أن القانون السوري يسير على هدى نظرية أحادية القانون فإن النصوص ذات الصلة وخاصة نص م 19 عن الإعلان الأولي لحقوق الإنسان يعد جزءاً لا يتجزأ من قانوننا الوطني وله سمو في التطبيق أمام المحاكم الوطنية .

وعلى الرغم من جهود المنظمات الدولية في تطوير مفهوم مشترك لحرية الإعلام يضع في الاعتبار الاختلافات الفكرية والمصالح السياسية والاقتصادية المتباينة سيما جهود اليونسكو لصياغة وإقرار نظام إعلامي دولي جديد فإنها لم تعد تواكب تحديات الثورة الاتصالية المعاصرة ومعارضة الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تتعمد إفشال كافة المفاوضات الجارية بهذا الشأن .

وفي إطار ما يشهده المجتمع الدولي من معايير مزدوجة داخل منظمة الأمم المتحدة وانتهاك سافر للقرارات الدولية بمباركة أمريكية فإنه لا ينبغي أن نعول كثيراً على الضمانات القانونية الدولية لحرية الصحافة.

حرية الصحافة في الدساتير :

حرصت كل الدساتير في الدول الديمقراطية والديكتاتورية على تأكيد ضمانات دستورية لحرية الصحافة ، إلا أن هذه الضمانات غالباً ما تناقضت مع النصوص القانونية والممارسات الإعلامية لحرية الرأي والتعبير من ثم صدقت المقولة أن الدستور لا يصنع الحرية وإنما الحرية هي التي تصنع الدستور .

ولعل النصوص الدستورية الأولى تمثلت في دستور ولاية فرجينيا الأمريكية سنة 1776 الذي نص على أن حرية الصحافة هي إحدى الأعمدة الأساسية للحرية ولا يمكن تقييدها إلا من جانب الحكومات الاستبدادية .

ثم التعديل الأول للدستور الاتحادي الأمريكي سنة 1787 الذي قيد سلطة الكونجرس في وضع تشريع يقيد حرية الصحافة . وباستثناء دستوري عامي 1814 و 1851 اللذان يمثلان ارتداداً عن مبدأ حرية الرأي في فرنسا أكدت الدساتير الفرنسية الصادرة 1791 – 1830 – 1848 – 1875 على أن حرية كل إنسان مكفولة في التعبير عن أفكاره بالكلام والطباعة والنشر .

أما دستور سنة 1958 فلم يعد ينص على حرية الصحافة واكتفى بنصوص قانون 1881 الذي سمي قانون الانعتاق والحرية .

وأجمعت الدساتير العربية على أن حرية الصحافة مكفولة في حدود القانون (الدستور الأردني 1952 – الدستور الكويتي 1962 – الدستور اللبناني 1947 – الدستور الصومالي 1960 – الدستور المصري 1970) .

أما الدستور السوري الصادر في 1973/3/12 فلقد نصت المادة 32 منه على أن (لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول

والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى وأن يسهم في الرقابة والنقد البناء بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي ويدعم النظام الاشتراكي وتكفل الدولة الصحافة والطباعة والنشر وفقاً للقانون.

وكانت المادة الثالثة من الدستور قد نصت على ما يلي : إن حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية .

تاريخ حرية الصحافة :

إن تاريخ حرية الصحافة هو تاريخ الصراع بين الصحف الحرة والسلطات التي سعت إلى قمع الحريات حماية لمصالحها وتكريساً لنفوذها ولن يتسع المجال هنا لسرد ما واجهته الصحافة من عسف واستبداد وما حققته من مكاسب وانتصارات سواء في الدول الديمقراطية التي بلغت شأناً كبيراً في هذا المجال أو في الدول المتخلفة التي لا تزال صحافتها تخوض صراعاً مريراً من أجل انتزاع حق حرية التعبير ولكن سنكتفي هنا بالتوقف سريعاً عند محطات مختلفة في تاريخ الصحافة في فرنسا وبريطانيا ومصر وبشيء من التفصيل في سوريا .

لقد تعرضت حرية الصحافة في أوربا لضروب من العسف وخلال أكثر من قرن ظلت الصحافة تحت رحمة الكنيسة حتى أن نشر أي مطبوع بغير ترخيص كان يعاقب عليه بالموت وقد تحدث عن ذلك المفكر الفرنسي فولتير بقوله : إنك لا يمكن أن تفكر إلا برضاء الملك

وظل هذا الوضع قائماً حتى قيام الثورة الفرنسية حيث زاد عدد الصحف والمطبوعات الدورية من 41 عام 1779 إلى حوالي 1400 عام 1789 ولم يقلص هذا العدد إلا في موجة جديدة من القيود الحكومية تحت حكم نابليون الأول الذي قال عام 1800: (لو أني تركت الصحافة تفعل ما تريده لخرجت من الحكم في غضون ثلاثة أشهر).

وفي بريطانيا استمر العمل بسياسة تيودور الخاصة بالسيطرة الصارمة طوال القرن السادس عشر وذلك على هيئة امتيازات ملكية وأنظمة للترخيص وأصبحت رسمية عام 1589

ولم يتقرر للصحافة حريتها إلا بعد صدور قانون لورد كامبل عام 1843 الذي جعل إثبات صحة الواقعة دفاعاً مقبولاً في حرية القذف

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد وضع القضاء الأمريكي أول حجر في بناء حرية الصحافة عام 1734 بالحكم ببراءة صحفي يدعى جون بيتر زنجر من تهمة القذف الثوري في حق حاكم نيويورك الأمر الذي عُد نصراً كبيراً لحرية الصحافة في ذلك الوقت.

ورغم اتساع نطاق حرية الصحافة في الدول الغربية المتقدمة إلا أن التشوه أصاب حق الإنسان في التعبير فتحول إلى مجرد الحق في استهلاك المعلومات المتاحة، وكرد فعل ظهرت الصحافة الطليعية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الستينات وارتفعت أصوات المعارضين على السياسات من خلال معالجة صحفهم للمشاكل المحلية الدقيقة والقضايا السياسية القومية التي تتجاهلها وسائل الإعلام التقليدية، وهذه الصحف دليل على وجود جماعات مستمرة في البحث عن طرق جديدة لتمارس حقها في التعبير.

نخلص من هذا إلى أن حرية الصحافة في المجتمعات الغربية مرت بفترات انتكاس وفترات انتعاش وبقدر ما مثلت تهديداً لنظم الحكم القائمة بقدر ما عانت من العسف والقيود إلا أن الحق في حرية التعبير لم يستند فقط إلى ضمانات دستورية وقانونية ولكنه استند في الأساس إلى القيم الديمقراطية وآليات المجتمع الديمقراطي .

وبالعودة إلى تاريخ حرية الصحافة في مصر نجده جزء من تاريخ الحركة الوطنية تدلنا على ذلك مقالات الكتاب الذين نذروا حياتهم وأقلامهم لحرية الصحافة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من حرية الوطن.

وقد شهدت مصر أول مظاهرة شعبية يوم الجمعة 26/آذار/1909 للاحتجاج على إعادة قانون المطبوعات .

وكما قضى قانون المطبوعات لعام 1881 على صحافة الثورة العرابية قضى قانون 1909 على صحافة الحزب الوطني بزعامة محمد فريد .

ولم يتوقف الصراع من اجل حرية الصحافة على مدى ما يزيد عن قرن حيث تجددت الأزمات مع تزايد إحساس أنظمة الحكم المختلفة بالخطر من ممارسة الصحافة المصرية لدورها الوطني بحرية ومن ثم توالت التشريعات المقيدة للحرية والمغلظة للعقوبات في عهد حكومات أحمد زيور 1925 واسماعيل صدقي 1939 ومحمد محمود 1931.

وعندما تقدم أحد النواب عام 1951 بمشروع قانون استهدف تقييد نشر أخبار القصر الملكي نشطت الأقلام الوطنية والأصوات الحرة داخل البرلمان

لإسقاط هذا المشروع ، ورغم ما شهدته الصحافة المصرية خلال الخمسينات والستينات من رقابة وسيطرة حكومية واعتقالات كان الرئيس عبد الناصر حريصاً في كل مناسبة أن يؤكد على حرية الصحافة .

أبعاد حرية الصحافة :

رأينا فيما سبق أن حرية الصحافة لا تتحقق فقط بالقواعد الدستورية والمواثيق الدولية والضمانات القانونية وإنما يتعين توافر عناصر أو أبعاداً سياسية تعيننا على قياس درجة الحرية التي تتمتع بها حرية الصحافة .

ورغم ما يثار من اختلاف حول مفهوم حرية الصحافة ومقاييسها وفق اختلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فإن الحق في حرية الاتصال والحق في حرية التعبير يمثلان المعيار الأساسي لتحقيق ديمقراطية الاتصال وتحديد عناصرها وأبعادها ولقد أسفرت مؤتمرات اليونسكو والجهود الفردية لبعض علماء الاتصال في تحديد أبرز مقومات الحق في الاتصال على النحو التالي:

1. الحق في المشاركة 2- الحق في تلقي المعلومات 3- الحق في الإعلام 4- الحق في الانتفاع بموارد الاتصال .

وتتمثل مستويات الحق في الاتصال في ثلاث مستويات هي :

- ✓ المستوى الأول : حقوق الأفراد وتشمل الحق في المعرفة والتعبير والحرمة الشخصية .
- ✓ المستوى الثاني : حقوق وسائل الاتصال وتشمل الوصول إلى مصادر المعلومات وحرية الرأي والتعبير والحق في النشر والمحافظة على سر المهنة وحرية الحركة والنقل .
- ✓ المستوى الثالث : حقوق الأمم في الاتصال وتشمل الحق في نشر المعلومات والتداول الحر والمتوازن للمعلومات وصون الذاتية الثقافية والتبادل الثقافي والحق في استيفاء المعلومات وحرية الرأي والتعبير وحق التصحيح وحق الرد .

وهكذا نلاحظ التداخل بين المستويات الثلاثة الأمر الذي يحتم التوازن بين حقوق الأفراد والإعلاميين والمجتمعات ومن ثم يصبح انتهاك أي حق من هذه الحقوق انتقاصاً من حرية الاتصال وحرية الصحافة .

وطبقاً للتعريف الذي أورده المعهد الدولي للصحافة في زيورخ لحرية الصحافة فإن أبعاد حرية الصحافة على النحو التالي:

- ✓ حرية استقاء الأخبار .
- ✓ حرية نقل الأخبار .
- ✓ حرية إصدار الصحف .
- ✓ 4 – حرية التعبير عن وجهات النظر .

وإن كانت هذه الأبعاد شاملة بعض الشيء فلا ضير أن نضيف عليها البعدين التاليين وهما :

1) التزام القواعد الدستورية والنصوص القانونية لحرية الصحافة بالمواثيق الدولية والحريات ومراقبة تنفيذها.
2) تجاوب السلطة السياسية مع حرية الصحافة من خلال إصلاح سياستها فلا تصبح حرية الصحافة مجرد تنفيس وفرز للأصوات الرافضة والمعارضة.

هل تخدم وسائل الإعلام، من حيث جوهرها، قضية الديمقراطية؟

هل التطور المتسارع للتكنولوجيا المتقدمة في مجال الإتصال يشجع على نشر وتبادل المعلومات والأفكار بروح سمحة؟ إن الإجابة التقليدية السريعة عن هذين السؤالين هي: نعم، فنهوض النظرية الممارسة الديمقراطية يرتبط تاريخيا باختراع الطباعة، كما أن تنامي معرفة القراءة والكتابة قد أدى إلى نشر الأفكار التي ساهمت في هدم النظام السلطوي الذي تأسس منذ أمد بعيد، وتقويض شرعيته، فضلا عن نشر الأفكار التي أدت إلى توسيع مجال النقاش العالم، وهو ما أمرا جوهريا للحكومات التمثيلية.

إن نظرة متروية لكيفية عمل وسائل الإعلام في عالم اليوم تطرح أن الإعلام يظل عرضة للتلاعب- إما عن طريق السلطات السياسية التي تحركها الحماسة الإيديولوجية أو المصلحة الذاتية الفجة، أو عن طريق القوى الإقتصادية التي تحد من الموارد الإعلامية تنوعها ومصداقيتها، فوسائل الإعلام إذن ليست بالحتم أداة لصالح الديمقراطية.

ولكن يصعب تقديم تعريف للديمقراطية، فلا يوجد أي نظام سياسي يمكنه ادعاء امتلاك تصور لهذا المصطلح، وحتى إذا ما حدث، فمن غير المؤكد أننا

نستطيع أن ندركها حين نراها. فالديمقراطية مطروحة كمثل أعلى، وعادة ما يجري تعريفها بما تتعارض معه بدلا من تعريفها كشكل إجرائي لنوع معين من الحكم، وتختلف، بطبيعة الحال، التنويعات المعاصرة للنموذج الديمقراطي اختلافا جذريا عن طرازها البدئي حيث كان بمقدور الأقلية من المواطنين التجمع للمناقشة، وتصل كلمات الخطباء الأفراد إلى الجميع، ومع ذلك، فهناك مدركات مهمة مشتركة بين كافة الأشكال الديمقراطية تتمثل في: النقاش المفتوح مع السماح للآراء الخلافية، واتخاذ القرارات على أساس التصويت الأمين ومن ثم تصبح قرارات مقبولة.

وعادة ما تعتبر الديمقراطية نتاجا لفكر حركة التنوير الغربية، ولكن هناك العديد من التساؤلات الجوهرية التي تدور حول الإرتباط القائم بين الإعلام والديمقراطية في العالم غير الصناعي.

إن القوة والتطور اللذين شهدتهما نظم الإتصال الجماهيري القومية إنما يعكس حالة التنمية الإقتصادية والتكنولوجية بأكملها، ونجد أن أنماط الإستهلاك الإعلامي والمشاركة السياسية في البلدان الغنية والديمقراطية وذات المستوى التعليمي لشعوبها تختلف بدرجة كبيرة طبقا لمختلف مستويات الدخل والطبقات الإجتماعية. وتعكس هذه الأنماط تكلفة وسائل الإعلام، كل على حده، كسلع استهلاكية تختلف عن بعضها بعض طبقا لمدى تعقد بنية المعلومات التي تقوم بتوزيعها، فضلا عن كمية الوقت والجهد الذي يتطلبه استخدامها.

وحتى في المجتمعات المفتوحة، فإن حواجز الفقر والأمية يمكن أن تؤدي إلى تفتيت خبرات الإعلام القومي، ففي غالبية الدول الفقيرة نجد أن الجماهير، التي تبحث عن موارد الرزق من أجل البقاء، تتعايش مع النخبة، التي يتمتع أعضاؤها بكثير من مزايا الحياة الجيدة في الغرب بما في ذلك سهولة الحصول على المعلومات. فالهند والبرازيل، على سبيل المثال، يتبعان العديد من الممارسات الديمقراطية مثل الإنتخابات الحرة وحرية التعبير.

كما تتسم مؤسساتهما الإعلامية بدرجة عالية من التطور، ومع ذلك فنفاذها إلى مختلف قطاعات السكان يفتقد التوازن إلى حد كبير. ولذا، فإن أية إجابة عن التساؤل المطروح في شأن ما إذا كانت وسائل الإعلام تخدم الديمقراطية، ينبغي تحديدها: عن أي علام نتحدث، وبين أي قطاعات من الجمهور؟

واليوم، لا يوجد أي نظام إعلامي قومي مغلق بإحكام، فإذا كانت الأطباق الفضائية التي تعمل عبر الأقمار الصناعية تتعرض للخطر، والمقالات

المنشورة في المجالات الإخبارية المستوردة تتعرض بشكل انتقائي للإختصار أو لحجب أجزاء منها، والصور تتعرض للحذف، والأفلام الأجنبية تتعرض للمنع أو لحذف أجزاء منها، والخدمات السلكية واللاسلكية تتعرض للرقابة، فإن الكلمات، مع ذلك، تجد طريقها بشكل أو آخر، ولكن لا يحدث ذلك بصورة كلية. فعلى سبيل المثال، قامت الصين بمنع نشر أية أخبر عن هبوط رجال الفضاء الأمريكيين على سطح القمر، وقد سألت أخيرا أحد القادة الصحفيين الصينيين حول هذه الأخبار، وكيف ومتى تسربت في نهاية المطاف، وقد أجاب قائلا: "أوه! هل هبط الأمريكيون على سطح القمر؟ أعتقد أنهم كانوا الروس!".

الإعلام والسوق

هل النظام الإعلامي الواقع تحت سيطرة السوق يتسم بأهمية جوهرية لخدمة العملية الديمقراطية؟ إن الخيارات الإعلامية تتطلب ركيزة اقتصادية، ولا يمكن للسوق الإعلامية أن توجد إلا في ظل اقتصاد مزدهر.

ويصعب، في واقع الأمر، تصور إمكانية أن يجيز اقتصاد دولة، خاضع لسيطرة صارمة، ذلك النوع من التحديات السياسية التي تمثلها الصحافة المستقلة، على أية حال، فنحن لسنا بحاجة القول إن وضع الإقتصاد الذي لا يرتكز إلى السوق ليس هو ذلك الوضع الذي تحتشد فيه ألوف غفيرة تتطابق ملابسها وتلوح بكتب حمراء صغيرة. لقد استطاعت السويد وإسرائيل، وهما أمتان تشتمل اقتصاداتهما على عنصر اشتراكي قوي التعايش مع الصحافة الحرة. إن مثال إذاعة "بي. بي. سي" يمكن تقديمه دائما إلى الآخرين لتوضيح أن الصحافة المهنية، في ظل أطر عمل صحيحة، يمكنها المحافظة على استقلالها الذاتي في داخل ما يظل، بشكل أساسي، مؤسسة حكومية.

الإمكانات الديمقراطية

وإذا كان بمقدور قوى السوق توسيع أو تقليص الإمكانات الديمقراطية للإعلام، فالشيء نفسه يصدق بالنسبة للمعايير والممارسات المهنية للصحفيين. فبالتأكيد لا يمكن إلقاء اللوم على الإعلام إذا ما حدث انخفاض في معدلات التصويت بالولايات المتحدة، أو إذا ما أصاب الجمهور حالة فقدان جماعي للذاكرة في شأن أسماء المسؤولين البارزين، أو غذا ما أصيبت الذاكرة بحالة مروعة من عدم الوضوح في الجغرافيا، أو إذا ما حدثت حالة من التشوش أو اللامبالاة الكاملة في شأن القضايا العامة التي يثار حولها كثير من الجدل. ومع كل هذا، فقد أخفق الإعلام بوضوح في التعويض عن نواحي القصور التي تشوب شخصيتنا القومية ونظامنا التعليمي.

إن بإمكان وسائل الإعلام أن تدعم الديمقراطية من خلال المعلومات والأفكار فقط، ولكننا نجد أن الجزء الأساسي لمضمون ما تقدمه وسائل الإعلام- وخاصة الإعلام السمعي البصري- مكرسا للتسلية والترفيه. وهو ما لا يمكن تصنيفه باعتباره غير سياسي، إنه ضد سياسي، ذلك أنه يحرف انتباه الجمهور ووقته بعيدا عن شؤون العالم الواقعي، والتي تموج حتما بالدلالات السياسية.

وبينما الصور المرئية يمكن أن تنقل خبرات التقمص الشعوري وتستحضرها بشكل أكثر حيوية عن الكلمات، فإن النص المطبوع لا يمكن

تجاوز قدرته الفائقة على إثارة السخط وتحريك الفكر والنقاش، وكلها أمور تتسم بأهمية جوهرية بالنسبة للعملية الديمقراطية إن التقلص المطرد في مجال المنافسة بين الصحف بالولايات المتحدة، وما ينجم عنه جزئيا من تآكل في أعداد قراء الصحف، لم يكن يعني سوى تقليص الإنفتاح علا صراع الأفكار وعلى وجهات النظر المختلفة حول الأحداث المحلية. وقد أسفر ذلك عن تبعات جدية في شأن اهتمام المواطنين بالحكومة، طالما أن الأخبار المحلية التي يعرضها التلفزيون أو تبثها الإذاعة تنشغل بأنباء الجرائم البسيطة والكوارث التي لا تعد ولا تحصى، وبالكاد ما تتناول القضايا المدنية الفعلية.

نحن لا نعرف، على سبيل المثال، كيف تصور نتائج محاولة حكومة تحاول كسب شعبية مستندة إلى جمهور من الناخبين، من جذب على الدوام لمشاهدة سلسلة من البرامج المنفصلة فارغة المضمون... هذا يعني صرف الإنتباه الشعبي عن مداومة الإهتمام بالقضايا العامة...

إنني أميل لأن أسأل نفسي ما إذا كان، على ضوء التعقد التقني لجميع القضايا العامة الكبرى تقريبا، من الممكن بالفعل أن يشكل جمهور الناخبين رأيا عاما ذا دلالة... ففي غضون ذلك نضبت الرطانة المألوفة في السياسة، ولا يمكنها البدء في خوض المنافسة الحيوية، ذات الإهتمام الإنساني، مع تلك العروض الضخمة لعمليات الاغتيال والحب والموت والمغامرات الظافرة التي تقدمها الدعاية الجدية المعدة لهذا الغرض. ولذلك، فمرة أخرى، تميل إدارة الأمور نحو الإرتكان إلى طبقة حاكمة، طبقة لا تتوارث وبلا ألقاب، ومع ذلك تجري طاعتها واتباعها.

لقد أخذ النظام الإعلامي يتسم، باضطراد، بطابع دولي من زاوية مداه والسيطرة عليه، مع تدفق هائل من الغرب إلى الشرق (أو من الشمال إلى الجنوب، وهو الإستخدام اللغوي المفضل في عصرنا هذا). إن طلبات الجمهور التي لا تنضب من أجل اختيارات أكبر هي التي تغذي هذا الإتجاه، وهو ما أجبر السلطات المسؤولة عن الإذاعة بالدولة على إتاحة المجال لقنوات جديدة، مع التخلي عن الإحتكارات الإذاعية التابعة للدولة، مما يفسح المجال للملكية الخاصة، ويمكن أن تؤدي هذه المسألة، على نحو ضئيل، إلى تيسير انتشار القيم الديمقراطية، وفي الوقت نفسه تجسد سريعا سمات الصفات القومية الأصلية.

إن مواد الترفيه المستوردة تحمل بين طياتها رسالة سياسية بقدر ما تمثل تعرضا لمختلف القيم وأنماط السلوك ومستويات المعيشة. إن أكثر عناصرها للتمزق تبرز في تصويرها للعلاقات الإنسانية، وخاصة للعلاقات بين الرجال

والنساء. ونجد أن مقاومة الأفلام وبرامج التلفزيون الأجنبية، في البلدان غير الصناعية، عادة ما تتخذ شكل الإعتراض الأخلاقي على الجوانب المثيرة للشهوات، ولكن جميع هذه الشكاوي تخفي الشعور بعدم الراحة إزاء القوى الأكثر عمقا وإثارة للقلق التي تحركها هذه العروض.

لقد أدت استطلاعات الرأي، بطبيعة الحال، إلى إثارة حساسية كل فرد في مجال الحياة السياسية تجاه التحولات التي تطرأ على المزاج الشعبي والوعي الجماهيري إزاء القضايا المهمة.

ولكن كان لقياسات الرأي العام تأثير ضار على المرشحين السياسيين الذين يسيرون وفقا لتعاليم بحوث السوق بدلا من اتباعهم للخيارات السياسية التي يضعونها بعين الإعتبار طبقا لما تمليه ضمائرهم. لقد جعلت وسائل الإعلام من قياسات الرأي العام موضوعا للترفيه التافه، فقد تحولت تغطية الحملات الإنتخابية إلى محاولة اقتفاء الآثار لمعرفة من الذي يحتل الموقع المتقدم، مبتعدة عن تقديم تقارير حول نقاط المناقشة الأساسية المطروحة.

أقلية غير تمثيلية من الناخبين الذين اختاروا أنفسهم، يمكن أن تصبح بديلا عن النقاشات والإنعكاسات الفكرية التي يجب أن تسبق، عن حق، إصدار أي قرار تشريعي أو تنفيذي في ظل نظام سياسي ديمقراطي.

شبكة الإنترنت

وفي مجتمع متعطش بلا حدود للبرامج الترفيهية، فإن قياسات الرأي العام تعد عنصرا واحدا فقط من تلك المجموعة المركبة من المؤثرات التي تستحضرها وسائل الإعلام للتأثير في عملية تشكيل السياسات العامة. هل سيميل، مرة أخرى، التوازن القائم بين الترفيه والمعلومات؟ إن الخدمات الإلكترونية للبيانات تفي بوعدها بجعل موارد المعرفة الموسوعية في متناول الجيل الجديد من الأمريكيين الذين يعرفون كيفية استخدام الحاسب الإلكتروني (الكمبيوتر). لقد تنامت شبكة الإنترنت بمعدلات متضاعفة. ويتحدث أنصارها عن بروز نوع جديد من الإحساس بالمجتمع، إذ أخذت تتشكل وتتضاعف مجموعات ذات مصالح ترتبط ببعضها بعض عن طريق الكمبيوتر، وأخذت تتولد بين أفرادها أفكار وروابط شعورية مشتركة.

إنهم يعتقدو أن شبكة الإنترنت، مع إمكانية النفاذ خلالها إلى أي شكل من أشكال المعرفة المتخصصة، تمثل شكلا جديدا من الديمقراطية التي تحقق المساواة بين الناس. وفي مواجهة الرؤية المتفائلة القائلة بإمكانية تحقيق الإرتباط

بين البشر عن طريق شبكة المعلومات، هناك سيناريو آخر لأمة تنقسم انقساما حادا بين من يملكون المعلومات ومن لا يملكونها، هذا مع زيادة اتساع الفجوة الإجتماعية من خلال التفاوت في مدى التمكن من التكنولوجيا وتسير النفاذ إلى المعرفة.

المقال الصحفي

تاريخاً كان المقال هو الأصل والأساس في تحرير الصحف والمجلات منذ نشأتها..وظل لفترة تاريخية طويلة صاحب المكانة الأولى في تحريرها،وبقيام الحرب العالمية الأولى تراجع المقال إلى الصفحات الداخلية ليتصدر الخبر الصفحات الأولى،أما قبل ذلك فكانت الصحف تصدر معتمدة على المقال في صفحاتها الأولى، وكانت كل صحيفة تتباهى بمقالاتها وتفخر بكتابها وتعمل من خلال ذلك على تدعيم مركزها ورواجها في سوق القراء.

فالمقال الصحفي كفن تحريري يلعب دوراً كبيراً في تحقيق وظيفة الصحافة في مجال التوجيه والتنوير والإرشاد وتكوين الرأي ، ومثلما هو كذلك فهو أيضاً يعين الصحيفة على القيام بالدور الذي ينبغي أن تقوم به خدمة لقرائها ..فالقارئ لا ينتظر من الصحيفة التي اعتاد قراءتها،أن تمده بالأخبار في عالم اليوم الذي استطاعت فيه تقنيات الاتصال أن تنقل الأحداث لحظة وقوعها في أي بقعة من الكرة الأرضية،وإنما ينتظر من صحيفته أن تكون رؤية تحريرية قادرة على تفسير الأحداث وتقديم المعلومات وشرح القضايا ومسائل ما وراء الكواليس، كما ينتظر من صحيفته أن تلبي حاجته إلى المعرفة والثقافة ، وأن تمكنه من فهم ما يدور حوله من أحداث ونشاطات ووقائع وقضايا..

والمقال مثلما هو فكرة يتلقفها الصحفي ليعالجها بأسلوبه الخاص وطابعه المتميز، هو أيضاً يشكل دعوة للقراء للتفكر والتدبر وربما التصرف تجاه الأحداث من واقع فهمها لها ، وفي ذلك تلعب مقالات الرأي والرصد والتحليل والتفسير لمختلف الموضوعات والقضايا دوراً في تحقيق الصحافة لوظيفتها في قيادة الرأي العام، فهذا النوع من المقالات ينبغي أن يكون خروجاً من دائرة وحدود ما هو كائن ومعروف ، إلى عمق وجوهر ما هو غير معروف وما يجب أن يكون، ففي سهذا النوع من المقالات يكمن التوقع والاستكشاف والرؤية والاستقطاب وما يتبع كل ذلك من إعمال للفكر واتخاذ للموقف والدعوة للتغير.

أنواع المقال الصحفي:

للمقال الصحفي نوعان

1) المقال الافتتاحي: يكتبه رئيس التحرير، وهو يستعين بالوثائق ليدعم رأيه. وهو يلتزم فيه بما يلي :

- التحفظ والحذر في إبداء الرأي.
- إقناع القارئ ، وطرح الموضوعات الطازجة.
- النزوع إلى التوجيه ومخاطبة الرأي العام.
- تناول مايهم البلاد من أحوال سياسية، داخلية وخارجية واقتصادية وجتماعية.

ويمتاز أسلوب المقال الصحفي بما يلي:

- يشتمل على فكرة يحسن كاتبها عرضها في ثوب من التشويق.
- أسلوبه سهل واضح يفهمه كل قارئ.
- يميل إلى الجدل في مناقشة الأراء والاتجاهات المختلفة.
- يميل إلى التطويل فيما يتطلب ذلك، وإلى الإيجاز في أكثر الأمور.

2) مقال الرأي: وهو القسم الثاني من المقال الصحفي:

- ليس بالضرورة أن يعبر مقال الرأي عن رأي الصحيفة كالمقال الافتتاحي.
- وهو ليس مقصوراً على جوانب سياسية.
- يمكن أن يُقدّمَ في سلسلة معينة، مثل فن القصة، أو قضية المرأة في أفريقيا.

ضرورة كتابة المقال من حيث الشكل والمضمون:

الكتابة فن رفيع لا تكفي فيه كثرة الإطلاع وسعة الثقافة وتنوع المعرفة والتمتع بالموهبة، ذلك أن للكتابة عموماً، ولكتابة المقال الصحفي بصفة خاصة ضرورات، فإن توفرت في أي مقال صحفي أياً كان نوعه رفعت من قيمته وأرضت قراءه.. هذه الضرورات تعطي للمقال الصحفي درجة من القبول، تجعل القراء يقبلون على قراءته والتحدث عنه للآخرين، بما يعطي لكاتبة شهرة وذيوعاً، وتتصل ضرورات كتابة المقال بالشكل والمضمون بما هو آت:

أ-ضرورات كتابة المقال الصحفي من حيث الشكل:

المقال كأي جسم كتابي له مكونات بعضها يتصل بالفكرة وأسلوب عرضها وطريقة تقديمها،وبعضها الآخر يتصل بالشكل الذي يكون عليه المقال

وأهمها: العنوان والمقدمة والجسم والخاتمة والصورة إذا دعت الضرورة لوجودها .

هذه المكونات تجمع مختلف أنواع المقالات على وجودها،مثلما يُجمع مختلف كتاب المقالات على الكتابة على أساسها.

ب/ ضرورة كتابة المقال من حيث المضمون:

لكي تكون البداية صحيحة يجب أن تكتب الموضوع أولاً في رأسك،بعد أن يروق لك ويثير اهتمامك..ثم فكر في الزاوية التي ستكتب عنها،والعبارات التي تستحق أن تأخذ بها،وعناصر التشويق التي يجب أن تسيطر عليها،ومن ثم يبدأ سعيك نحو الأسلوب الذي ستكتب به،فحين تنطلق الكلمات على الورق ،يجب أن تركز على المقدمة،وتذكر أنها هي التي تحدد المزاج العام للمقال،وهي التي ستتضمن العنصر الذي أثار خيالك واستفز تفكيرك،لعله أيضاً يفعل القارئ نفس الشيء، ففي كل أنواع الكتابة الصحفية لا يمكننا تجاهل الهرم المقلوب ،لأن له سمة واحدة ينبغي تطبيقها في كل أشكال الكتابة الصحفية،هذه السمة تتمثل في أن تكون أول فقرة (المقدمة) بالغة القوة،وأفضل الفقرات هي التي تجعل القارئ يحس وكأنه يرى..وهو سبيل الكاتب المتميز.

خطوات تحرير المقال:

على الرغم من أن المقال وثبة عقلية لا تجري على نسق معين،إلا أن التجارب دلت على أن تحريره يمر بعدة خطوات نجملها في الآتي:

- الخطوة الأولى: الكتابة في الذهن :وهي قاعدة عامة لمختلف أنواع الكتابة الصحفية حيث تبدو الأفكار والعبارات والجمل مشرقة في ذهن الكاتب، وهي نتاج للمعايشة الصحفية المستمرة للأحداث محلياً وعالمياً.

فالكاتب الذي لا يتمثله الحضور الذهني الصحفي قبل البدء في الكتابة،فذلك يعني أنه لم يكن موفقاً في اقتناص الفكرة التي سيكتب عنها، ومناقشته لها مع نفسه،وغالباً ما تستعصي الكتابة عليه،ويجد نفسه حائراً من أين يبدأ؟وماذا يكتب؟وماذا يترك؟

- الخطوة الثانية: تقسيم الفكرة إلى عناصر :بعد استقرار الحضور الذهني للفكرة يبدأ الكاتب في تقسيمها إلى عناصر كي يسترشد بها في تناول

الفكرة، فالعناصر هي التي تحدد ما سوف يكتبه المحرر،فقد تحتاج بعض العناصر إلى معلومات معينة، أو رأي خبير أو ما إلى ذلك.

- الخطوة الثالثة: تحديد الاتجاه العام للمقال: هذا الاتجاه هو الموقف الذي ستكون عليه كتابته في ضوء المواءمة بين:رؤيته الخاصة وسياسة الصحيفة وتوقعات القراء.
- الخطوة الرابعة: تنظيم المادة: وذلك بترتيب العناصر واستبعاد الضعيف والقلق منها،وكذلك الأمر بالنسبة للمعلومات..
- الخطوة الخامسة: كتابة المقال:وتبدأ هذه الخطوة بكتابة العنوان والمقدمة وجسم المقال ثم خاتمته.. وبعض الكتاب يؤجلون كتابة العنوان إلى ما بعد الفراغ من كتابة المقال،فليس هناك قاعدة ثابتة أو طريقة معينة.. فلكل كاتب أسلوبه وطريقته الخاصة في إعداد نسيج مقاله،ولكن من المهم في ذلك أن يحافظ الكاتب على الوحدة العضوية للمقال ، والتي تجعله متماسكاً في شكله ومضمونه ولتحقيق ذلك يجب أن يتأكد الكاتب من سلامة اختياراته لعبارات الربط التي يتنقل بها من فقرة إلى أخرى،والأهم من ذلك كله،أن يحافظ على الفكرة الأساسية على طول المقال حتى لا تبعده التفاصيل عن جوهر الموضوع فتضعف المعالجة ويتيه القارئ.
- الخطوة السادسة: المراجعة.. في هذه الخطوة يخضع المقال إلى المراجعة التي تؤدي إلى

- ✓ استبدال عنوان بآخر.
- ✓ تغيير نوع المقدمة أو تعديل بعض جوانبها أو اختصارها أو إدخال إضافات عليها
- ✓ تقديم أو تأخير أو حذف أو دمج بعض فقرات المقال.
- ✓ التأكد من صحة بعض الآراء أو المواقف التي تبناها الكاتب ومدى اتصافها وموضوعيتها.
- ✓ مراجعة الأسماء والتأكد من صحة المعلومات والأرقام والتواريخ.
- ✓ التأكد من السلامة اللغوية من حيث النحو والإملاء واستخدام الألفاظ المناسبة والمعاني .
- ✓ الاطمئنان على طول المقال وعدد سطوره بما يتناسب مع المساحة المتاحة أو المخصصة له.

خصائص لغة المقال:

لغة المقال ليست اللغة المتقعرة التي يتسابق الكتاب لحشو مقالاتهم بها، فالكلمات العقيمة والألفاظ الغريبة،تجعل القارئ ينفر من قراءة المقال إلى مادة أخرى تكون كلماتها وألفاظها أكثر سهولة وجاذبية وسلاسة،لأنها تشعرهم أن كتابها يتعالى عليهم..

ولغة المقال هي اللغة السهلة السليمة الواضحة القريبة من فهم غالبية القراء،فهي اللغة التي:

1) تنساب كلماتها دون صعوبة أو تعقيد.
2) تتأثر بالواقع السياسي الحدثي وظروفه وأحواله المتغيرة.
3) تتصل بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع والعالم من حوله.
4) تتواكب مع التطورات والأحداث العالمية.
5) تتفاعل مع اللغات الأخرى.
6) لا تستغني عن استخدام بعض الكلمات العامية، كمثل شعبي مشهور أو بيت شعر شعبي أو عبارة قالها شاهد عيان بالعامية،على أن ذلك يجب ألا يصل إلى حد الإسراف .
7) تستخدم بعض عناصر الأسلوب الأدبي، دون أن يتقمص الصحفي شخصية الأديب الكامل،بمعنى أن تكون استعانته ببعض صور وأساليب وخصائص الأسلوب الأدبي محدودة،ودون تهافت أو مغالاة،وأن يكون ذلك لغرض وظيفي لخدمة المعنى وليس لغرض جمالي،فبلاغة الكتابة في الصحافة هي البلاغة العملية الوظيفة وليست البلاغة الأدبية الجمالية.

وأخيراً:

إن كتابة المقال الصحفي ليست بالصعوبة التي يحاول أن يصورها البعض، كما أنها ليست بالسهولة التي تظهر بها على صفحات الصحف،فهمي عملية متميزة،لأنها تختلف عن أساليب كتابة الفنون الصحفية الأخرى، وإن كانت جميعها تميل إلى الكتابة الموجزة التي يتم فيها تحديد النقاط بسرعة وباختصار المعنى المقصود أو المطلوب،فالإيجاز وليد الحاجة في العمل الصحفي حيث المساحة المخصصة تقف حائلاً أمام اندفاع الصحفي لكتابة

التعبيرات النثرية المطولة، فالمقال أحوج مايكون إلى ذلك حتى لاتتحول فقراته إلى ثرثرة وجدل وترديد لمعلومات ووقائع تناولتها الأخبار .

المقابلة الصحفية

المقابلة الصحفية والحديث الصحفي فن يقوم علي الحوار بين صحفي وشخصية من الشخصيات أو بين مجموعه من الصحفيين وشخصيه من الشخصيات .

كما هو الحال في المؤتمر الصحفي، أو فريق من الصحفيين يتم تشكيله من الصحيفةواحدة لمحاورة شخصيه من الشخصيات.

والحديث الصحفي قد ينشر كفن مستقل بذاته،وقد ينشر متضمنا في فنون أخرى مثل التحقيق الصحفي أو القصة الإخبارية وغيرها..وعلي ذلك يمكن تحديد أنواع

المقابلات الصحفية وأهدافها علي النحو التالي:

أنواع المقابلات الصحفية وأهدافها :

مقابله صحفية تجرى بهدف كتابه قصه خبرية، وهذه قد تكون عبارة عن مجموعه من المقابلات يجريها المندوب مع أبطال القصة أو شهود العيان هدف جمع الحقائق والمعلومات لكتابة القصة الخبرية، والصحفي في هذا النوع من المقابلات يركز علي الاسئله التقليدية الستة وهي:

من، ماذا،متى،كيف،أين،لماذا..

مقابلة صحفيه لكتابة موضوع إخباري يقدم تفصيلات عن الخلفية المتعلقة بمن أو ماذا جرى ؟

مقابلة صحفية لرسم صورة شخص معين ، فإذا كان هذا الشخص مألوفا للقراء ينبغي إن يقدم لهم الصحفي شيئا جديدا عنه أما إذا كان الشخص غير معروف فأنه يرسم لهم صورته بالكامل.وفي بعض الأحيان يكون ما يفعله الشخص أو الجو الذي يعيش فيه أهم كثير مما يقوله في رسم هذه الصورة الجانبية.

القصة التجميعية:وهي التي تتم تجميع مادتها علي غرار الندوات،وتعطى للقارئ

بعدا أعمق عن حدث جار، وذلك عن طريق جمع أراء عدة أشخاص حول هذا الحدث ، ويستطيع الكاتب الصحفي أن يكتب قصة تجميعية للآراء أو التعليقات التي يجمعها حول موضوع معين.

مقابله صحفيه لعمل تحقيق صحفي متعمق وتستهدف المقابلات التي يجريها الصحفي لعمل التحقيقات الصحفية الإجابة عن سؤالين أساسيين هما : كيف و لماذا..

حديث صحفي مستقل يستهدف الحصول علي أخبار أو معلومات أو آراء وتختلف المقابلات الصحفية فمنها المقابلات الودية أو المقابلات التصادمية أو العدائية، وتتراوح هذه المقابلات بين المشاعر الفياضة ومحاولات الدفاع عن النفس.ويتوقف ذلك علي نوع المعلومات التي يسعي الصحفي إلى الحصول عليها وعلي الظروف التي تتم فيه المقابلة.

مراحل إجراء الحديث الصحفي:

أولا: الإعداد للحديث الصحفي:

اختيار الشخصية واختيار موضوع الحديث:

تعتبر الأحداث الجارية سواء المحلية أو الخارجية هي التي تحدد الشخصيات و الموضوعات التي يقوم الصحفي بإجراء مقابلات صحفية حولها بشرط أن ترتبط هذه الأحداث بقضايا تهم الرأي العام أو تمس مصالح عدد كبير من القرء .

ثانيا:جمع المعلومات:

حتى يتمكن الصحفي من إجراء حديث جيد وناجح لابد أن يقوم بجمع المعلومات عن الشخصية التي سيجرى معها الحوار وعن الموضوع أو الموضوعات التي سيدور حولها النقاش ،فالبحث الموثق جيدا يعطى الصحفي المعلومات الخلفية التي يحتاجها لتوجيه أسئلة جيدة..

ولمقارنة إجابات الشخص مع ما توصل إليه الصحفي من خلال بحثه عن المعلومات ،أما الصحفي الذي لا يسعى إلي الإلمام بموضوع حديثه ويكتفي بما هو متاح أو بالقدر اليسير من المعلومات فان معلوماته أو حديثه يمكن أن يكون ناقصا وضحلا وغير دقيق وغير مثير...

وحتى يتمكن المحرر من جمع المعلومات المطلوبة لإعداد حديثه عليه أن يجيب أولا علي هذه الأسئلة :

1) ما هي المعلومات التي يريد أن يعرفها؟ هل تتعلق بواقعه حقيقية أم تاريخا معينا؟

هل هي رقم تليفون أم اسم خبير أم معلومات خلفية أم إحصاءات .....

علي الصحفي أن يعد قائمه بالمعلومات التي يريدها لموضوعه..

2) لماذا يريد أن يعرف هذه المعلومات؟ هلي هي مهمة جدا لموضوعه أم ثانوية الأهمية ، هل هي مثيرة للاهتمام أم يمكن الاستغناء عنها ؟

3) كيف سيستخدم هذه المعلومات؟ هل ستنتشر بالنص كما ذكرها المصدر ؟

هل ستستخدم لتحديد اسئله المقابلة؟ عليك أن تحدد كل معلومة والدور المحتمل لها في الموضوع..

من أين يحصل الصحفي علي المعلومات :

هناك مصادر عديدة يمكن للصحفي الحصول علي المعلومات من خلالها عن موضوع الحديث والشخصية التي سيجرى معها الحوار وهي:

أرشيف الصحيفة أو المكتبة أو الاتصال بالصحفيين الذين سبق لهم إجراء مقابلات مع هذه الشخصية الاتصال بأصدقاء الشخصية القدامى وزملاء دراسته وذلك في حاله الإعداد لحديث يستهدف تصوير جوانب في شخصية المتحدث..

إعداد الأسئلة:

إن المحرر الذي يذهب إلى المقابلة بدون أسئلة معدة سلفا، قد يضيع منه الموضوع الأصلي الذي جاء من اجله، وقد ينحرف به المتحدث إلى مجلات بعيده عن نطاق الموضوع الأصلي ..

و المقابلة هي رحله استكشاف يجب أن يكون لديك دائما فكره عن السبب الذي من اجله ستجري المقابلة مع شخص ما ..

وقد تسعي أسئلة الحديث الصحفي إلى إيجاد إجابات علي الأسئلة الخمسة أو الستة (من، متى،ماذا،أين،كيف،لماذا).ويمكن أن تكتفي بالتركيز علي عدد قليل من هذه الأسئلة

أفضل الأسئلة في الحديث الصحفي :

- يري الخبراء أن أفضل سؤال هو الذي يصاغ بطريقة تشعل في المتحدث الرغبة في الإجابة عليه بطريقة مثيرة للاهتمام و حافلة بالمعومات ..
- التركيز دائما علي الأسئلة التي تبدأ بكيف ولماذا لأنها تبحث عن رأي يظهر شخصية المتحدث ويساعد الصحفي علي تقييم وجهه نظره ..
- أسئلة الحديث الصحفي يجب أن تكون ايجابية وليست سلبيه بمعني أن إجاباتها تقدم معلومات أو وجهات نظر..

أسوا الأسئلة في الحديث الصحفي:

- السؤال المكون من جزئيين يقطع أفكار المتحدث..
- الأسئلة التي يزيد طولها عن ثلاث جمل فهي لا تعتبر سؤال بل خطبه تفقد المتحدث الاهتمام بالسؤال ..

الأسئلة التي إجابتها نعم أو لا..وهذا لا يعني أن تكون أسئلة المحرر من ذلك النوع الذي يجعل المتحدث يجيب بنعم أو لا ،إلا إذا كان هدفه من ذلك أن يستدرج المتحدث إلى سؤال آخر يفرض عليه أن يسترسل في الإجابة شرحاً وتفصيلاً لإجابته السابقة سواء كانت بنعم أو لا.. وقد تضطره إلى إعلان موقف واضح لم يكن موضعاً لحساباته.

نقف إلى هنا وسنكمل مايهمنا معرفته عن كيفية إجراء المقابلة الصحفية وكيف نبدأ ؟

الصحافة

التقرير الصحفي

التقرير الصحفي فن يقع ما بين الخبر و التحقيق الصحفي , و هو يعرض مجموعة من المعلومات حول واقعة أو واقعة حديثة , فيفصلها و يبيّن خط سيرها و يشرح أحداثها بطريقة ديناميكية و حيوية ..

وهذا العرض لا يقتصر على الوصف الموضوعي و الجامد للأحداث , إنما يمكن لكاتب التقرير أن يضمن فيه رأيه أو آراء الآخرين و تجاربهم حول القضية محور الحدث .. لذا فكلما كان كاتب التقرير قريباً من هذا الحدث الذي يكتب عنه , و معايشاً لجوّه , فسيحظى التقرير بفرصة نجاح أكبر ..

ولا يهتم التقرير - أو كاتب التقرير بالأصح - بالمواضع الجوهرية أو الرئيسية فحسب ؛ في القضية التي يتحدث عنها كما هو الحال مع الخبر الصحفي , إنما يتوجه بإهتمامه أيضاً إلى وصف المكان و الزمان و الأشخاص و الظروف التي ترتبط بالحدث .

الفروق بين التقرير و الخبر الصحفي :

- في مادة الخبر لا أهمية لرأي المحرر , بل إن الخبر يفقد موضوعيته أن تأثر بآراء محرره أو إن تطرق هذا الأخير لوجهة نظره في عرضه للخبر .. بينما في التقرير يفضل أن تظهر شخصية المحرر , حيث بإمكانه أن يستعرض آرائه و قناعاته و إستنتاجاته إلى جانب عرضه للقضية التي يتناولها التقرير ذاتها .. كذلك بإمكانه أن يقدم الأشخاص و يعرض وجهات نظرهم , و يمكنه كذلك أن يستعين بالمعلومات ذات الطابع الوثائقي .
- الخبر يركز على نقل الحدث فقط , في حين أن التقرير يعرض التفاصيل و الملاحظات حول هذا الحدث , بحيث يستوعب التقرير الجوانب التالية :
  - الظروف التي أدت إلى وقوع الحدث .
  - الأشخاص الذين لعبوا دوراً في هذا الحدث .
  - التفاصيل الصغيرة التي لا يحتملها الخبر .

- التحقيق الصحفي يتميز بالتعمق في بحث و دراسة الأبعاد المختلفة للحدث أو القضية , بينما التقرير يكتفي بتقديم صورة سريعة لهذا الحدث , و يقوم بالتركيز عادة على جانبٍ منه .. ومن هذا نستنتج أن التقرير الصحفي يقدم تفاصيل أكثر من الخبر و أقل من التحقيق ..
- التحقيق يهدف إلى إقناع القارئ بالرأي الذي يطرحه , بحيث يهدف إلى كسب الرأي العام لصالح القضية التي يطرحها بالتوعية من خطرها مثلاً أو بالموافقة على الحلول التي يعرضها التحقيق .. بينما التقرير ينحصر هدفه في إثارة القارئ للموضوع عبر تقديم المعلومات و التفاصيل الصغيرة , و في أحيانٍ قليلة قد يكون الهدف من التقرير مجرد تسلية القارئ و إمتاعه بالمعلومات الغريبة .
- التحقيق الصحفي يستحسن أن يكتب بأسلوب بسيط مفهوم و عميق , و لأن هدفه إقناع القارئ فهو يحتاج إلى مساندة تتمثل بالرجوع إلى الدراسات أو الرسوم الإيضاحية أو الأرقام و الإحصائيات .. بينما التقرير لا يصلح له إلا الأسلوب البسيط الواضح , و الجمل القصيرة المترابطة , و التي تحوي أكبر كمٍ من المعلومات و الحقائق بأقل قدرٍ ممكن من الكلمات , و بالتالي هو لا يعتني بالدراسات أو البيانات و الإحصائيات أو الرسوم و المخططات البيانية .
- يحيط التحقيق الصحفي بالموضوع الذي يتحدث عنه من كافة زواياه ؛ الإجتماعية مثلاً و الإقتصادية و السياسية و الدينية و الفكرية .. بينما التقرير يعتمد على زاوية أو زاويتين من هذه الزوايا , بحيث يركز عليها دون أن يتطرق لباقي الجوانب .

يتفق التقرير الصحفي مع التحقيق الصحفي في خمسة نقاط :

- أنهما يشتملان على فنون صحفية أخرى كالخبر و التعليق و الصور .
- أنهما يكتفيان بالإجابة على السؤال السادس فقط وهو : لماذا ؟
- أنهما يكشفان عن شخصية كاتبهما .
- أنهما ليسا مطالبين بالتعبير عن سياسة الجريدة , و لا يعني هذا أن يعترضان معها .
- أن يرسمان صوراً واقعية للحياة و المجتمع .

كتابة التقرير الصحفي :

يكتب التقرير الصحفي بطريقة تسمى (الهرم المعتدل) , أي أن مقدمة التقرير تضم مدخل يمهد لموضوع التقرير بأن يتناول جانب من جوانب الموضوع , و على الكاتب أن يختار هذا المدخل بعناية فائقة , ثم بعد هذا يبدأ عرض جسم التقرير و فيه يقدم الكاتب التفاصيل و الشواهد و الصور الحية للموضوع ليصل في النهاية إلى خاتمة التقرير و التي يكشف فيها نتائج ما توصل إليه , أو أن يقدم أهم نتيجة أو حقيقة وصل إليها عبر تقريره .

شرح طريقة الكتابة :

أولاً : مقدمة التقرير :

و هذه المقدمة لها عدة وظائف أهمها :

- أن تمهد للموضوع .
- أن تهيء القارئ لما سيأتي في التقرير , و تعطيه صورة مختصرة عن موضوع التقرير .

و يمكن أن تحتوي المقدمة على العناصر التالية :

- واقعة ملموسة .
- موقف معين .
- صورة منطقية .
- زاوية جديدة أو فكرة جديدة لموضوع قديم .

و تتحدد قيمة المقدمة على ضوء العبارات التالية :

- مقدرتها على لفت إنتباه القارئ .
- قدرتها على دفع القارئ لمتابعة التقرير و قراءته حتى النهاية .

ثانياً : جسم التقرير :

من المهم جداً أن يحرص كاتب التقرير على تضمين جسم تقريره جانبين مهمين هما :

- مسار الحدث الذي يتناوله التقرير , و الأحداث المتعاقبة على هذا الحدث منذ نشأته و حتى نهايته , أو حتى كتابة التقرير .
- الربط بين وقائع الحدث , و كشف علاقاتها , و إزالة الغموض الناتج عن تداخلها .

ثالثاً : خاتمة التقرير :

و هي آخر جزء في التقرير , و أهم جزء في نفس الوقت , و لابد أن تتضمن :

- تقييم الكاتب لموضوع تقريره .
- عرض النتائج التي توصل إليها خلال إعداده لمادة هذا التقرير .

ومن الضروري أن يراعي كاتب التقرير نقطتان هامتان عند كتابة خاتمة لتقريره , و هما :

- أن يحرص بقدر الإمكان على أن يثير تساؤلات في ذهن القارئ حول موضوع التقرير , بحيث تدفعه إلى متابعة التفكير في الموضوع و الحرص على الإطلاع على آخر مستجدات الحدث محور التقرير .
- أن تترك الخاتمة صدى في ذهن القارئ , و ان تدفعه – إن كان موضوع التقرير مناسباً لذلك – إلى بناء أو تكوين رأي عن الحدث الذي أثاره التقرير .

محاذير يجب أن ينتبه لها المحرر عند كتابة التقرير :

- أن يحذر من الوقوع في الخاتمة الخطابية الإنشائية التي لا معنى لها ولا تضيف شيئاً إلى موضوع التقرير .
- أن يحذر من وجود تناقض أو تعارض بين المعلومات التي عرضها في جسم التقرير مع النتائج التي عرضها في خاتمته .

أنواع التقارير -

التقرير الإخباري – التقرير الحي – تقرير عرض الأشخاص

1) التقرير الإخباري :

وهو التقرير الذي يهتم بعرض و شرح و تفسير جوانب من الأخبار اليومية الجارية وتغطية الأخبار الجادة (Hard News) مثل أخبار الشؤون العامة و الشؤون الإقتصادية والمشاكل الإجتماعية و الصحة و التعليم , بل وقد يشمل الرياضة والحوادث و الجرائم , و يقوم هذا النوع من التقارير بأداء الوظائف التالية :

- ✓ تقديم بيانات أو معلومات أو تفاصيل تختص بخبر معين , لا يستطيع الخبر الصحفي بصفته ؛ إبرازها أو التطرق لها .
- ✓ إبراز جوانب جديدة عن حدث هام .
- ✓ تقديم خلفية تاريخية أو وثاقية عن خبرٍ ما .
- ✓ تقديم تقييم موضوعي لهذه البيانات عن طريق الأحكام و الإستنتاجات و الآراء التي يتوصل إليها كاتب التقرير .
- ✓ و لابد للتقرير الأخباري أن يتسم بثلاث سمات بارزة , و هي :
- ✓ الإلتزام بالموضوعية و عدم التحيز أثناء سرد المعلومات أو تقييمه لها .
- ✓ يجب أن يهتم التقرير الإخباري بالخلفية التاريخية أو الوثائقية إلى جانب المعلومات و البيانات الحديثة .
- ✓ يجب الفصل بين المعلومات و الأخبار و البيانات البحتة , و بين آراءه و إستنتاجاته ووجهات نظر الشخصيات التي يستشهد بها في التقرير , بحيث يميز القارئ بين هذه و تلك بسهولة .

2) التقرير الحي :

هو التقرير الذي يركز على التصوير الحي للوقائع و الأحداث , أي أنه يهتم برسم صورتها أكثر مما يهتم بشرحها أو تحليلها , ففي حين أن التقرير الإخباري يركز على سرد البيانات و المعلومات المتعلقة بالحدث , نجد أن التقرير الحي يركز على وصف الحدث نفسه , و هذا النوع من التقارير ينصرف إلى تغطية الأخبار الخفيفة (Soft News) , إلا أنه قد يتطرق للأخبار الجادة في أحايين كثيرة , كتغطية الجلسات البرلمانية أو المعارك الإنتخابية أو الإحتفالات القومية و العروض العسكرية أو حتى المباريات الرياضية و الحفلات الفنية .. و يقوم هذا النوع بالوظائف التالية :

- ✓ وصف الحدث و الظروف المحيطة به , و الجو الذي تم فيه , و الأشخاص المرتبطين به .

- ✓ عرض و تصوير و تسجيل التجارب الذاتية مع الحدث سواء للمحرر كاتب التقرير أم مع من يمسهم هذا الحدث , و هو كثيراً ما يوفر الفرصة للناس بأن يدعهم يتكلمون و يعبرون عن هذا الحدث بطريقتهم الخاصة .
- ✓ أن يجعل القارئ يحس و كأنه قد شاهد الحدث فعلاً بعد قراءته للتقرير .

تقرير عرض الشخصيات :

وهو التقرير الذي يهتم بعرض شخصية من الشخصيات المرتبطة بالأحداث و التي تلعب دوراً بارزاً آنياً في المجتمع المحلي أو الدولي .. بحيث يحلل هذه الشخصية و أفكارها و توجهاتها .. و يقوم هذا النوع بالوظائف التالية :

- الرسم المتقن الواقعي للشخصيات المرتبطة بالأحداث اليومية الجارية .
- تصوير عملية تمر بها هذه الشخصية , كالصراعات السياسية أو التحديات أو المشاريع .

و هناك محاذير يجب الحذر من الوقوع منها عند كتابة هذا النوع من التقارير, و هي :

- عدم إتقان رسم صورة هذه الشخصية بشكلٍ واقعي و صادق , كأن يضع على لسان الشخصية آراء أو أقوال لم تقلها .
- الخلط بين آراء الشخصية و آراء الكاتب , فيجب تمييز آراء كل منهما و فصلها بصورة تتضح للقارئ .
- الوقوع في خطأ الإيحاء , بأن تتوافق أفكار الشخصية مع أفكار الكاتب , فيظهر التقرير وكأنه دعاية شخصية , و هذا ما يفقد الثقة في التقرير , بل وكاتبه .

ملاحظات عامة عن فن التقرير الصحفي -

- أولاً : لا يوجد هناك فصل تام بين أنواع التقارير الصحفية الثلاثة , فهناك تقارير كثيرة تجمع بين نوعين من التقارير , بل قد تجمع بين كل الأنواع .

- ثانياً : يجب الحرص على إختيار المعلومات و البيانات التي سيتضمنها التقرير بدقة و عناية فائقة , بحيث ينتقي منها الأوثق و الأسهل لإقتناع القارئ
- ثالثاً : إن لم تتوفر لك معلومات و بيانات كافية عن مادة التقرير , فلا تتردد في تحويل التقرير إلى خبر صحفي , فذاك أفضل من كتابة تقرير ناقص , لا سيما و أن الخبر لا يحتاج إلى قدر كبير من المعلومات .
- رابعاً : لابد أن يكون هناك هدف للتقرير و خطة واضحة , و على ضوء هذا الهدف و أساس هذه الخطة تختار المعلومات و البيانات المناسبة له .
- خامساً : الحرص على الإلتزام بالموضوعية , و عدم تشويه الحقائق و إستحقارها و تضخيم بعضها الآخر .

الإعلام الدولي .. والتغير الثقافي

الإعلام ظاهرة جديدة في تاريخ البشرية بل لأن وسائله الحديثه قد بلغت غايات بعيدة في عمق الأثر وقوة التوجيه، وشدة الخطورة. فقد تعددت وسائل الإعلام في عصرنا الحاضر ... وتنوعت طرق تبليغها للناس، وتطورت أساليب استخدامها لدرجة مذهلة، ألغت حاجز الزمان والمكان... وما من شك في أن وسائل الإعلام تؤثر تأثيرا خطيرا في نفوس الناس وأعمالهم. ولا جدال أن هذه الوسائل لها خطرها الكبير في تكوين الاتجاهات والمعتقدات. ونستطيع أن نقرر ـ ابتداء ـ أن المجتمع الإنساني لا يستطيع الحياة دون اتصال، كما أن الاتصال لا يمكن أن يحدث إلا من خلال نسق اجتماعي. وفي ضوء تعاظم دور وسائل الإعلام يذهب البعض إلى أن التغير الثقافي ما هو إلا ثمرة من ثمرات وسائل الإعلام. ولا نريد التحدث في هذا المقال عن كيفية تأثير وسائل الإعلام ولا عن أساليب التأثير وأنواعه ونظرياته. لأن هذه القضايا هي أكثر المسائل التي شغلت علماء الاتصال والباحثين في حقل الاتصال الجماهيري، خصوصا مسألة العلاقة بين وسائل الإعلام وجمهورها. ومع الاختلافات الكثيرة بين الباحثين في هذا المجال إلا أن هناك إجماعا على أن وسائل الإعلام تؤثر... لكن إلى أي حد؟ ومتى؟ وفي أي الظروف؟ وبأية كيفية؟ فهذا الذي لم يجتمع عليه الباحثون لأن كلا منهم يجيب على هذه الاستفسارات من زاوية معينة وفي ظروف محددة ... لذلك اختلفت وتباينت؟ والواقع أن تحديد التغير الثقافي أو ما نسميه بالتأثير الثقافي والحضاري لدى مواطن العالم الثالث من قبل وسائل الإعلام الأجنبية الوافدة بالنسبة للفكر مهمة صعبة. ليس من اليسير تحديدها تحديدا قاطعا بفواصل زمنية محددة. وتأتي الصعوبة في أنها مرحلة لنتاج تراكمي للأفكار من خلال فعاليات إنسانية، لابد وأن تكون قد مرت بمراحل طويلة من الصقل والتهذيب، لكي تبلغ مرتبة النضج المرحلي في تاريخ الفكر. ولكن نستطيع أن نقرر بأن أفراد المجتمع الإنساني هم هدف الوسيلة الإعلامية لإيصال الرسالة المطلوبة إليهم. فكيف يتسجيب هؤلاء الأفراد للرسالة الإعلامية؟ إن هؤلاء الأفراد يعيشون في مجتمعات ذات تركيب اجتماعي معين، ومؤسسات اجتماعية مختلفة تفرض أنماطا معينة من أنماط الفكر والسلوك. فهي في الواقع تشكل الأرضية الثقافية التي تتبلور فيها أخلاقيات الفرد وعاداته وعقائده وميوله واتجاهاته ورغباته وأنماطه السلوكية المختلفة. فالتنشئة الاجتماعية والأسرة والبيت والمدرسة والمؤسسات الدينية، تشكل في الواقع المؤثرات الثقافية التي تشكل شخصية الفرد. ولا شك أن هذا التكوين الثقافي للأفراد المرتبط بكل هذه

المكونات أثره في ثبات شخصيته وثقافته. كما أن مقدار ثبات هذا التكوين الثقافي واستقراره في شخصية الفرد يكون عاملا مؤثرا في التأثير بالرسائل الإعلامية إيجابا أو سلبا. لذا فإن ضعف تكوين الأفراد وضعف بنائهم الذاتي المتمثل في عدم تعمق مكونات ثقافتهم في شخصياتهم عامل هام يسبب تأثرهم بالمضامين الثقافية المختلفة عن ثقافتهم الأصلية. وترتفع نسبة هذه الفئة ـ ضعاف التكوين ـ في الأميين والأطفال، والمراهقين، ومحدودي الثقافة الأصلية لمجتمعهم وقيمهم ـ مما يجعلهم أكثر عرضة لمجالات الغزو الثقافي عبر وسائل الإعلام التي تحمل مضامين مخالفة لثقافتهم. خاصة إذا أدركنا أن ثقافة هؤلاء المحدودة تحول بينهم وبين معرفة عناصر القوة في ثقافتهم المحلية، فيشعرون أنها لم تعد قادرة على تلبية حاجتهم في الحياة، فيصبحون أكثر ميلا واستعدادا للتغير الثقافي أو بالأحرى التأثير الثقافي. إن الجانب الحضاري أو الثقافي هو الدافع الذي يقف خلف حماس كثير من الدول الأوربية لفرض لغاتها القومية وقيمها الثقافية، ولا شك أن ثقافة أي بلد هي هويته الوطنية التي لا يجوز لأي كان ولأي سبب أن يقوم بتشويهها أو تطعيمها بثقافات هجينة غير ذات مستوى. فهل يحق لنا في مثل هذا الوضع الذي نعيشه أن نغفل أهمية البعد الثقافي والحضاري الذي ينبغي أن تكسبه برامجنا الوطنية، والذي لا يتحقق بدون تأكيد الألفة الحميمة بين المشاهد وبرامجه. لقد لوحظ أن أجهزة الإعلام الدولي في الوقت الحالي تعكس القيم والمثل السائدة في مجتمعات معينة، وأن الدول المسيطرة تقوم بدور الرقيب بالنسبة للإعلام في الدول النامية. وهناك إجماع بين أبرز كتاب التبعية في المجال الإعلامي على تشخيص جوهر التبعية الإعلامية الثقافية في العالم الثالث وإرجاعها إلى عوامل تاريخية تتعلق بالسيطرة الاستعمارية الغربية مضافا إليها المحاولات الدائبة التي تقوم بها الولايات المتحدة في المرحلة المعاصرة للسيطرة على ثقافات العالم الثالث، وإخضاعها لصالح السوق الرأسمالي العالمي. وتستعين في تحقيق ذلك بقدراتها الإعلامية الضخمة من خلال وكالات الأنباء الغربية والأقمار الصناعية. علاوة على إمكانياتها الهائلة في مجال تكنولوجيا وسائل الاتصال والنشاط الأخطبوطي للشركات المتعددة الجنسية ووكالات الإعلان الدولية. ثم إن ثمة موضوعا هاما جدا يجب التطرق إليه حين البحث عن أسباب التغير الثقافي نتيجة التعرض لوسائل الإعلام الدولي وهو معرفة الخصائص أو سمات الشخصية أو الشخصية الجماهيرية لشعوب الدول النامية وما يميز هذه الشخصية من نزعات وسمات والإلمام بحقيقة الدراسات النفسية والاجتماعية لمعرفة طبيعة الجمهور والتعامل معه وفق تلك النتائج. وكذلك معرفة المداخل النفسية التي تصل

الرسالة من خلالها وفي سياق منهجي يتفق مع الحالة المزاجية التي يعيشها الأفراد مما يجعل تلك الرسائل تجمع الحقائق العلمية وتقدمها في قوالب عاطفية وجدانية تخاطب الشعور. وما يلاحظ من قوة الوسائل الإعلامية الوافدة، ليس نتيجة لقوة الوسائل التي تعرض فيها تلك البرامج فقط، ولكنه يعتمد بشكل مباشر وكبير على الدراسات الاجتماعية التي حددت من خلالها طبيعة الجمهور والخصائص التي يتميز بها. فالظروف المحيطة ونفسية المستقبل وطريقة تربيته ودرجة ثقافته تؤثر تأثيرا كبيرا على مدى تقبل الرسالة الإعلامية أو رفضها. كما أن هناك قضية أهم وأخطر مما سبق، نوجزها بمقولة ـ جوبلز ـ وزير الرعاية في ألمانيا النازية، بقولهالأول في طرح الفكرة هو صاحب الكلمة العليا دائما وكأن جوبلز يقصد من ذلك أن الفكرة الأولى عن المسائل التي لا يعرفها الناس تصادف منهم تقبلا وتأييدا، وقد تتأصل هذه الفكرة وتشق لها جذورا في نفوس الجماهير بحيث يستعصي استئصالها بعد ذلك. فعملية التغيير عبر وسائل الإعلام تصبح أكثر سهولة إذا كانت الموضوعات المطروحة جديدة على الجمهور، إذ أن خلو ذهن المتلقي للرسالة الإعلامية عن موضوع ما يجعله أكثر شغفا وإقناعا به. وفي هذا تنويه بأهمية الزمن في مجال الإعلام. ولقد أثبتت بحوث علم النفس الاجتماعي أن الإقناع بالرأي بالنسبة لموضوع يعرض لأول مرة أمر ميسور. كما وجد ـ مثلا ـ أن الأطفال الذين لا يعرفون شيئا كثيرا عن التمييز العنصري ـ في بلاد الغرب ـ يتأثرون بأفلام التسامح وعلى العكس من ذلك نجد أن مثل هذه الأفلام قد تحدث استجابات معاكسه عندما يكون المشاهدون من المتعصبين للتمييز العنصري، إذ يزدادون تعصبا، ويهزؤون بما يعرض عليهم من أفكار. فالإسراع ببيان الرأي من القضايا التي تجد، يفيد كثيرا في التأثير على الناس خاصة إذا كان هذا الرأي هو الصواب.

الإعلام المتخصص

لماذا الإعلام المتخصص،إعلام متخصص؟!!! لأنه إعلام متجدد بتجدد موضوعات الحياة ومجالات التخصص المختلفة.

ماهية الإعلام المتخصص،أو ما هو الإعلام المتخصص؟

1) هو حديث عن لون من ألوان الإعلام الذي يهدف إلى نشر الثقافة المتعمقة والمخصصة.
2) يتوجه إلى جمهور عام وخاص في الوقت نفسه.

3) الإعلام المتخصص يقدم بصورة موضوعية ،فهو موضوعي حيث يهدف الى نشر الوعي والمعرفة والثقافة المستمدة الى الحقائق والمعلومات؟
4) الإعلام الخاص يقدم حقائق ومعلومات،إلا أنه يقدم بصورة ذاتية تعبر عن وجهة نظر معينة،بهدف تكوين رأي عام حول موضوع معين.
5) يستخدم الإعلام المتخصص مثل الإعلام العام،مختلف عناصر التشويق وأساليب العرض و التقديم من سرد ودراما وندوة وحوار وغيرها.

لماذا الإعلام الإقتصادي مهم؟ وما أهمية الإعلام الإقتصادي؟

1. المحرك الأساسي لحركة التكتلات والتجمعات والأحلاف العالمية.
2. المحدد لقوة الدول والأمم والمجموعات.
3. عزز مفهوم المنافسة والجدوى والعائد المالي والمردود الإقتصادي.
4. له دور أساسي في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والمحلية والدولية.
5. تؤثر بصورة أو بأخرى على الحياة اليومية للمجتمعات النامية على وجه الخصوص.

4.علل: أهمية الإعلام الإقتصادي؟

هو المحرك الأساسي لحركة التكتلات والتجمعات والأحلاف العالمية.

الإعلام الإقتصادي له دور في تحريك أو تنشيط وتحريك عجلة الإقتصاد والإعلان والإعلام عن التحولات التي تحدث في دنيا المال والأعمال.

ما هو دور الإعلام الإقتصادي؟

1. له دور نشيط وفاعل في تحريك عجلة الإقتصاد والإعلان .
2. يوفر للعامة والمختصصين المعلومات حول الأوضاع الإقتصادية المحلية والعالمية.
3. يقوم بالتعريف بالحركة الإقتصادية في الدول الأخرى.
4. ضمان الحقوق افقتصادية للمواطنين.
5. تفيد الإعلام في حركة الإستثمار ومجالاته.
6. له دور في التنمية،وخاصة التنمية الإقتصادية.

7. يقوم عبر وسائل الإعلام بتغطية الحدث الإقتصادي،وتوسيع الآفاق والمعرفة حوله .
8. مطالب بأن يكون أكثر التصاقا بالمختصصين في هذا المجال.

6. علل: لماذا الإعلام السياحي من أهم وسائل التبادل بين الأمم؟

لما له من دور في تنوير الجماهير لكي تدرك كل ما يجب ان تدركه عن الشعوب من حقائق،وهو أمر يتعدى الجانب الإقتصادي إلى جوانب أخرى،لا تقل أهمية عن الجانب الإقتصادي،أهمها تحقيق التعاون الدولي من أجل الرخاء المشترك لشعوب العالم.

ما هي المتطلبات للتخطيط التي يحتاجها الإعلام السياحي؟

1. ادراك واستقراء الحقائق التاريخية والثقافية والإجتماعية وغيرها المتصلة بالشعوب.
2. الإلمام بتطورات الدعاية السياحية العالمية من خلال تجميع المعلومات عنها.
3. العمل على ايجاد قنوات للإتصال بأولئك الذين يسيطرون على أجهزة الإعلام العالمية.
4. الإعداد الجيد والتدريب المتقن لأولئك الذين يعملون في مجال الإعلام السياحي.
5. اختيار المناسب لبث الدعاية السياحية في أسلوب لغوي جيد من خلال الموضوعية وعدم المغالاة.
6. اختيار الرسائل الإعلامية المناسبة التي يعمل من خلالها لإحداث التأثير المطلوب على أكبر عدد ممكن من الناس.
7. أن يرتبط الإعلام السياحي بإعلان أو أشعار مصمم بطريقة جذابة ومثيرة وملفته للنظر.

ما هي خصائص الإعلام السياحي؟

1. يقدم بصورة متجانسة مع عادات وتقاليد الشعوب.
2. يعبر عن الحضارات القديمة ونهضتها الحديثة.
3. تقديم الغريات السياحية من فنادق وتسهيلات وغيرها.

4. يجب التعريف بالتسهيلات السياحية التي تقدم للسياح ليتمتع بها عند قدومه،من اقامه وغيرها.
5. التعريف بالمواقع والمراكز واستثمارات السياحية والترفيهية والثقافية وغيرها.

علل: لماذا الدول الصناعية والدول النامية تعاني من مشاكل بيئية؟

الدول الصناعية تعاني من هذه المشكلة مثلما تعاني منها الدول النامية، ففي الوقت الذي تعاني فيه الأولى من التلوث الجوي عن عملية الصناعة تعاني الثانية من تلوث المياه ونقصها،وتلوث الغذاء والتصحر و النظافة وغيرها.

ما هي الأنظمة التي تؤثر على البيئة؟

1. النظام الطبيعي: هو المجال الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان،و التنتظم في تفاعلات لا دخل للإنسان فيها،و هي من صنع الله عزوجل ولا دخل للإنسان فيه.
2. النظام الإجتماعي: كل ما وضعه الإنسان لإدارة علاقته الإجتماعية والمتمثلة في القوانين والدساتير والأعراف وغيرها.
3. النظام الصناعي: كل ما بنيه الانسان من مصانع وانشاءات وغيرها،وهي من صنع الانسان وادراته،وله القدرة على التحكم فيها،إلا أنه لا يستطيع منع التطور التكنولوجي فيه.

12. ما هو دور الإعلام البيئي في حماية البيئة؟

1. اثارة انتباه المواطنين لقضية حماية البيئة.
2. ترشيد السلوك البيئي،وخلق جو من الإهتمام بقضايا البيئة لدى المواطن.
3. توفير المعلومات والبيانات المتعلقة وطرحها للناس.
4. التوعية بقوانين جماية البيئة .لتحقيق مستويات التأثير المطلوبة في هذا الجانب فإنه يتم عن طريق:-

أ. تكوين البناء المعرفي لدى الجمهور بوجود التشريعات البيئية تهدف الى حماية البيئة.

ب. البناء الحركي من خلال تعديل أنماط سلوكه،وخلق انماط سلوك جديدة محابية للبيئة ومعبرة عن احترامها.

ج. البناء الدافعي لدى الجمهور بمحاباة البيئة واحترام عناصرها والمحافظة عليها.

5. عرض النماذج الحسنة للسلوك والأفعال التي تستهدف حماية والحفاظ على البيئة.
6. الإعلام المستمر عن أوجه النشاط الرسمي والشعبي التي تتعلق بموضوعات البيئة وبرامجها.
7. تبني وضع وتطوير برامج تربوية لحماية البيئة وتسليط الضوء على المجهود المبذول في هذا الجانب على المستوى الإقليمي والدولي والمحلي.
8. تعميق النظرة الدولية لمشاكل البيئة كمشكلة عالمية باتت تهدد المجتمع البشري.
9. تعميق مفهوم الأمن البيئي على اعتبار أن أمن البيئة هو أمن الموارد.

ينحصر الإعلام التعليمي في البرامج المسموعة والمرئية بصفة خاصة،و يعتبر الاعلا م التربوي أشمل وأوسع من اعلام التعليمي،حيث تقوم بور التربية في المجتمع،لتشمل كل مؤسسات التعليم بما فيها الأسرة ودار العبادة وغيرها.

فالإعلام أيا كانت توجهاته وتخصصاته فهو يجب أن يكون ضمن اطار ملتزم بأهداف التربية وقيم المجتمع وأخلاقياته الذي يقدم للناس دون التزام أخلاقي يصبح اعلام غير تربوي وهو في هذه الحالة يشكل خطرا على العملية التربوية نفسها.

ما هي العلاقة ما بين الإعلام وعلم الإجتماع التربوي؟

فلسفة التربية تستمد من الواقع الاجتماعي،ووسائل الإعلام تسعى لتحسين هذا الواقع نحو الأفضل،حيث قامت بإحداث انفجار معرفي هائل،وهذا التزايد في كمية المعلومات ونوعيتها قد حتم اعادة النظر في الأساليب التقليدية في مجال التربية. وجعل وسائل الإعلام تسهم بدورها في تلبية حاجات المجتمع

من التجديد التربوي الذي يواكب متغيرات العصر على اعتبارها من أهم الوسائل التربوية في هذا العصر.

يستمد الإعلام التربوي فلسفته من فلسفة المجتمع وسياساته في مجالات السياسة وغيرها،وهناك نوع من الترابط بين فلسفة الإعلام وفلسفة المجتمع من خلال التواصل في تربية شعوبها وتعليمها واقناعها بفلسفة النظام السياسي السائد، حيث يقوم كل من الإعلام والتعليم بدور أساسي في دعم فلسفة المجتمع الرامية الى زيادة الوعي الجماهير اليذي يعتبر شرط جوهري للتطور الاجتماعي،ويهدف لبناء الانسان (الاعلام التربوي).

ما هي متطلبات الاعلام التربوي؟

1. التعرف على المقومات الأساسية لفلسفة المجتمع في جميع المجالات.
2. مواكبة الجهود والخطط والبرامج التنفيذية الرامية الى تحقيق هذه الفلسفة وتحويلها الى واقع.
3. الاعلام المستمر والمتصل بالمتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية والمحلية لتنعكس على بناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع.
4. التعرف على الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمع من خلال مراحل التطور المختلفة.
5. الاعداد والتدريب والتوعية المستمرة للعناصر البشرية التي تطلع بمهمة الإعلام في هذا المجال.
6. تأكيد الالتزام الأخلاقي والتربوي في محتوى الرسالة الإعلامية خدمة لعملية التربية بجوانبها المتعددة،حيث تتم هذه العملية من خلال:

أ. التوجيه والارشاد الذي يساعد على تكوين المواقف وبلورة الاتجاهات.

ب. زيادة الثقافة والمعلومات.

ج. نقل التراث الثقافي من جيل الى جيل.

7. تبني برامج اعلامية الجادة هي المفيدة والهادفة،تهدف الى الارتقاء بمجالات المعرفة الانسانية الملتزمة بالقيم والأخلاق وغيرها.

الدور التربوي لوسائل الاعلام قد يتعرض لخلخلة.

اعتبار الثقافة الكونية الوافدة عبر الاقمار الصناعية وما تحمله من ثقافة مغايرة وقيم وأساليب حياة قد تتفق أو تختلف مع قيمنا و أساليب حياتنا،هذا الأمر يؤدي لخلخلة الدور التربوي للإعلام.

ما الهدف من عملية التكامل ما بين الإعلام والتعليم؟

الهدف من عملية التكامل بين الاعلام والتعليم رفع درجة الوعي والثقافة والالمام بالعلوم والمعارف والمحافظة على القيم و الأخلاق الفاضلة،على اعتبار أن كل ذلك يعد ضرورات انسانية لرقي المجتمعات وتقدمها.

فالتربية وسيلة للحفاظ على التراث الثقافي والقيمي وتشكيل الفرد وتكوين ثقافتهم،ولتحقيق التواصل بين الأجيال،وهي بذلك تسهم في تكوين الحضارة الثقافية والمناعة التي تساهم على مواجهة تحديات الثقافات الوافدة.

وسائل الإعلام الأكثر شيوعا وانتشارا وجماهيرا؟

لما تتميز به من قدرة على ايصال المعلومات لجميع فئات الناس،وبذلك تؤثر في ثقافتهم،والخطورة تأتي من الثقافات الوافدة بما يؤثر على الهوية الثقافية والخصوصية الحضارية.

الخطورة تأتي من الثقافات الوافدة عن طريق الإعلام بما يؤثر على الهوية الثقافية والخصوصية الحضارية.(لماذا الثقافات الوافدة تؤثر على الهوية والخصوصية الحارية)؟

أن هذه الثقافات تقوم بتخزين نفسها في الإطار المرجعي،ويؤدي الى ذوبانه في الثقافة الوطنية مما يؤثر على ثقافتنا.

ما هي مقررات مؤتمر جاكرتا عام 1980م؟

1. دعوة الجامعات الاسلامية للعمل على انشاء أقسام للصحافة الإسلامية بها.
2. انشاء مركز للمعلومات لإمداد الحقل الإعلامي بما يحتاج اليه من معلومات.
3. تنشيط دور وكالة الأنباء الاسلامية. مثل وكالة الأنباء الاسلامية التي كانت في ايران.
4. الاستعانة بالطاقات الاسلامية في مختلف مجالات العمل الإعلامي.
5. دعوة وكالات الأنباء العالم الاسلامي الى ابراز أخبار العالم الاسلامي.
6. انشاء صحف ومجلات أسبوعية وشهرية بعدة لغات.

7. انشاء شركات اعلانات اسلامية حماية للصحف الاسلامية من ضغوط شركات الاعلانات الأجنبية.
8. مناشدة اللبلدان والمنظمات الاسلامية منع دخول أو طبع الصحف والنشرات والكتب التي تعادي الدين الحنيف وتؤثر على الشباب.

المشكلة أن وسائلنا لا تزال تابعة،حيث تعتمد اعتمادا كليا على وكالات الأنباء الأجنبية،حيث ينقل حرفيا منها وهذه الوكالات تنقل أخبار العالم الاسلامي بطرق غير عادلة.

لإيجاد إعلاما إسلاميا متطور لابد من إ عداد كوادر بشرية إعدادا شاملا دينيا وإعلاميا.

عندما نعد كوادر شابة ومثقفة ووا عية بدورها ،فإنه يقوم من خلاله بتقديم إعلام ديني واعي،حيث يجب أن يكون مثقفا دينيا وإعلاميا،وليس متشدد ومنحاز لطرف على حساب الطرف الآخر،وإنما يكون هناك توازن بينهما.

الفروقات بين الإعلام العلمي الخاص والإعلام العلمي العام ، مع ذكر الأمثلة ؟

الاعلام الخاص:-

1. اعلام متخصص رفيع المستوى في مادته.
2. يتصف بالدقة والتقيد.
3. يتوجه لجمهور معهين.
4. يسلط الضوء على الدراسات والأبحاث.
5. يهتم برصد أوجه النشاط العلمي في جميعه المجالات.
6. يحتاج لأسلوب علمي رفيعه ودقيق.
7. يخاطب متخصصين مدركين لأهمية المادة الموجهه لهم.
8. يستمد طبيعته من الموضوع العلمي الذي يعالجه.
9. يهتم بالمنهج العلمي في التقصي والقياس وغيره.

الاعلام العلمي العام:-

1.اعلام متخصص في مادته.

2.مبسط في طريقة تناوله وطرحه.

3.يتوجه الى الجمهور العام.

4.متنوع الاهتمامات.

5.متباين في مستوياته العلمية.

6.يتم بتوصيل المعرفه التي تحقق فائدة مباشرة للناس.

7. يساعهدهم عهلى رفع مستواهم الثقافي.

8.خلق أرضيه مناسبة للبرامج الرسمية التي تحارب التخلف.

9.تحقيق التنمية في مختلف المجالات.

10.يحتاج لأسوب مبسط وواضح يفصل الأفكار.

11.يعرض النتائج التي تحقق فائدة للناس.

12.لا يهتم بالأساليب.

13.يعرض النتائج بأسلوب بسيط.

14.يحافظ على لغة العلم ويعرضها في تشويق.

متطلبات الاعلام العلمي؟

1. يحتاج الى متخصصين في مجالاته ممن لديهم القدرة على الكتابة المبسطة.
2. يجتاج الى جمهور على درجة من الوعي والثقافة والتعليم بصفة عامة.
3. يحتاج الى استخدام موفق ومتوازن لعناصر التشويق دون الاثارة من خلال توصيل المعلومات بصورة واضحة ومفهومة.
4. يحتاج الاعلام العلمي المتخصص الى مد جسور التعاون بالمختصين في المجالات المختلفة.
5. يحتاج الى اختيار الوسيلة الاعلامية الأكثر كفاءة في تناول الموضوعات .
6. يحتاج الى توظيف مادته في اتجاه الاستفادة منها في الجوانب التطبيقية للحياة اليومية.
7. يحتاج الى لغة ملائمة على قدر كاف من الوفاء بالمعاني والحقائق التي يرمي الى توصيلها حيث يجب أن تكون مباشرة.

الأهداف الكبرى التي تحدد وتحكم مسيرة التعليم والإعلام (خمسة أهداف) .

1. يسعى كل من الإعلام والتعليم إلى تأصيل الذاتية الثقافية.
2. وضعه الخطط والبرامج الإعلامية والتعليمية التي ترمي الى دعم مفهوم الأصالة.
3. اختيار وانتقاء الواعي من الثقافات الواقدة من خلال البرامج المستوردة المفيدة.
4. توجيه الالتقاط الداخلي بعناية،إما بشراء الأقمار الصناعية أو استيراد البرامج.
5. الاهتمام والسعي المتصل لتطوير مناهج التعليم وطرقه.
6. اتباعه نظام المدارس النموذجية التجريبية لتطبيق وتجريب النماج التجديدية في مجال التعهليم.
7. ترقية برامج الإعلام.
8. التنسيق بين الإعلام والتعليم عهلى مستوى رسم السياسات.
9. دعوة وسائل الإعلام والقائمين بأمر البرامج الثقافية عن التخلي عن مفهوم ثقافة النخبة .
10. انشاء كليات ومعاهد مختصصة في دراسات وبحوث االإعلام التربوي.
11. اللغة العربية وعاء الثقافة العربية الاسلامية.

متطلبات الإعلام الديني.

1. وجود كادر إعلامي متخصص في هذا المجال.
2. معالجة الموضوعات التي تربط بين الدين وحياة الناس.
3. الدقة والصدق والموضوعية في تقديم الآراء ومناقشتها.
4. استخدام لغة شهلة التي تقرب الموضوعات الدينية.
5. عرض الأفكار والمعلومات المدعمة بالحجج .

6. الابتعاد عن التكلف والمغالاة في معالجة الأمور الدينية.

7. انتقاء الألفاظ التي توصل المعلومات وتركز على مناقشة الفكر وتكون سهلة.

8. الابتعاد عهن الخلافات والأقوال المتعددة حول مسائل الدين.

9. الاستشهاد بالأمثلة والأحاديث الشريفة في الاقناع.

10. الحذر من تناول موضوعات التطرف الديني وعدم الاكثار في تناولها.

11. توفير الامكانيات المادية والدعم الرسمي لهذه البرامج.

ما هو دور الإعلام الديني؟

1. العمل على ابراز حقائق الدين بالحكمة والموعظة الحسنة،وعدم المساس بباقي الأديان. مثلما فعل بابا الفاتيكان عندما اساء للإسلام.
2. نشر وتوضيح القيم والفضائل التي يسعى الى ترسيخها في النفوس. من خلال الأفلام والمسلسلات والبرامج وغيرها.
3. تمتين العلاقات مع مسلمي العالم عن طريق الاعلام الديني الموجه لغير العرب والمسلمين.
4. الرد على الأسئلة واستفسارات الناس حول القضايا الدينية.
5. الاهتمام بذكر مآثر الشخصيات الاسلامية من علماء وقادة وغيرها.
6. التعريف بأوجه النشاط الديني وتسليط الضوء على مناسباته وكتبه وغيرها. مثل المحاضرات والنشاطات الدينية.
7. الاهتمام بشرح وتعميق لمعاني التي ترمي اليها قصص القرآن الكريم وشرحها.
8. العمل على زيادة معلومات الناس بصفة مستمرة من عبادات وغيرها.
9. التصدي للطغيان المادي الذي أصبح سمة من سمات هذا العصر من خلال تزويد الناس بالثقافة الدينية كمناهج وغيرها.
10. محاربة البدع والخرافات ومختلف صور الجهل والعادات والتقاليد التي تتنافى مع جوهر العقيدة الاسلامية.
11. عرض الفتاوى التي تتعلق بمختلف قضايا ومشكلات هذا العصر.
12. العناية بالجانب العلمي لحقائق الكون والطبيعة.
13. زيادة الوعي الديني لمواجهة قضية الفراغ الديني كقضية خطيرة تهدد كيان المجتمع.

14. الرد على الافتراءات و المزاعم الغربية والصهيونية التي تنسب للدين الاسلامي.

ما هي أهمية الاعلام الاجتماعي؟

1. كقضايا الأسرة والأمومة والطفولة.
2. تناوله لسلوكيات المجتمع في عاداته وتقاليده وقيمه وأخلاقياته.
3. دوره في مواجهة كل ما يعترض المجتمع من مشكلات وأمراض اجتماعية. مناقشتها على شكل دراما،مقال،برامج وغيرها.
4. مسؤوليته تجاه قضايا المساواة والعدل والتكافؤ.عمل تحقيق يشمل جميع أفراد المجتمع أو حتى في الدراسة وغيرها.

ما هو دور الإعلام الاجتماعي؟

1. طرح القضايا الاجتماعية المتعلقة بحياة الانسان وصحة الأسرة والطفولة. مثل الطلاق ،الزواج من الأجانب،القضايا السلوكية،درامية،تحقيق وغيرها.
2. التوعية بدور ومشاركة المرأة في مختلف مجالات الحياة وحمايتها.في المجتمع الاسلامي يجب ألا يكون هناك قمع اجتماعي.
3. محاربة التفكير الخرافي والعادات السيئة والتوعية بمضارها.مثل الشعوذة والسحر والعادات السيئة وغيرها.
4. جماية القيم الاجتماعية ومراكز منشطة في النسق الاجتماعي .هي المتعارف عليها والتي تتبناها بعض الأفلام والمسلسلات التي تنادي بالشذوذ وغيرها من القيم السيئة.
5. نشر الأفكار الجديدة والآراء المستحدثة التي تستهدف تطوير المجتمع وتحديثه.نقل الأشياء التي تخدم المجتمع وتطويره وليس خلخلتها ومعالجة قضاياهم.
6. التصدي للإنحرافات و السلوكيات الشاذة التي تهدد القيم والأخلاق والمثل الاجتماعية الفاضلة.وسائل الاعلام تعمل على ايجاد هذه الأشياء.
7. الدعوة المستمرة للإلتزام بما توجد من قوانين ونظم تحقق التكافؤ والعدل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.وسائل الاعلام تحارب هذه القوانين.
8. المحافظة على ثقافة المجتمع.هو مجمل سلوكيات التي تدخل في كل شيء من ممارسات وغيرها.
9. التأكيد على السمات الايجابية للشخصية الوطنية.

10. الاهتمام بقضايا المعوقين والمتخلفين عقليا.
11. محاربة روح السلبية واللامبالاة والتقوقع والتقاعس عن أداء العمل و القيام بالواجب. مثل البطالة.
12. محاربة الجريمة والتصدي لأساليب المجرمين وتوعية الناس بها. فوسائل الاعلام تدعو للجريمة بطريقة غير مباشرة.
13. الاهتمام بقايا التثقيف السكاني والسياسات السكانية.

لماذا تهتم وسائل الاعلام بالجريمة؟

وما هي العائد التي يجنيها المجتمع والناس من هذا الاهتمام؟

ليس هدفا في حد ذاتهى وان كانت الصحافة الصفراء تسعى الى هذا الهدف الا أن ذلك لا يصلح لأن يكون تعميما ينطبق على مختلف وسائل الاعلام،لأنه ليس هناك دليل على أن نشر الجرائم يزيد من توزيع الصحيفة.

ما هو الهدف الذي تسعى اليه وسائل الاعلام

من الاهتمام بنشر اخبار الجريمة والتعليق عليها وتوضيح دوافعها وكشف ممارستها موظفي تقديري أن المسألة تستهدف.

1. تعريف اليأس بأساليب المجرمين في ارتكاب الجرائم وتوعيتهم بطرق الوقاية منها ومواجهتها.
2. تحذير الآخرين من ضعاف ومرض النفوس الذين تستهويهم أساليب المجرمين.
3. حث المجتمع على التصدي للجريمة على اختلاف أشكالها حتى لا تتحول الى ظاهرة ومرض اجتماعي.
4. تقديم يد العون والمساعدة الى الأجهزة العاملة في مجال مكافحة الجريمة.

بعض الأنظمة السياسية رحبت بهذا الاتجاه الاعلامي في نشر أخبار الجريمة.

لكونه يحول أنظار الجمهور عن أمور السياسة و الحكم والاقتصاد،وبذلك استفادت مثل هذه الأنظمة من ذلك.

توصيات المؤتمر العربي 11 للدفاع الإجتماعي للتنسيق بين المستويات الوزارية المسئولة،مع الشرح المفصل بالأمثلة.

1. وضع سياسة تحدد نوع البرامج من حيث المحتوى والشكل ووقت العرض. مثل البرامج التي يشاهدها الأطفال.
2. الإشراف على تدريب وإعداد العاملين في التلفزيون من مخرجين وغيرهم وتحديد مسؤوليتهم وغيرها.
3. مراعاة أن يكون من بين من يعهد اليهم بالرقابة على هذه الوسائل من اصحاب الاختصاص في مجالات العلوم الاجتماعية والنفسية وغيرها.
4. العمل على تحقيق التكامل والتناسق بين عمل وسائل الاعلام،والمؤسسات الفردية:كالبيت والمدرسة وغيرها.
5. الاستفادة من نتائج الايجابية التي حققتها بعض التجارب العربية.مثل برنامج افتح ياسمسم وغيرها.
6. توجيه المطبوعات الخاصة بالطفل والشباب بحيث لا يوجد بها مواد تنفر الشاب وتؤدي للإنحرافه.
7. فرض رقابة صارمة على الأفلام والمطبوعات الواردة من الغرب والتي قد تثير الغرائز وتشجع الجريمة.
8. تشجيع الدراسات الميدانية التي تعنى بإبراز تأثير وسائل الاعلام على المواطن العربي.

العمل السياسي والعمل الإعلامي وجهان لعملة واحدة

1. الاعلام السياسي هو العمود الفقري لأداء وسائل الاعلام الحديثة،فلا نستطيع تخيل أعلام من دون أهداف وغايات سياسية.
2. الاعلام والسياسة وجهان لعملة واحدة، هي المادة الأساسية لوسائل الاعلام.
3. الاعلام السياسي هو الاعلام الذي تغلب عليه طوابع السياسية والفكر والدعاية والدعوة ويستهدف تغير أو تثبيت أو انحياز اتجاهات الجماهير. ففي بعض الدول يراقب الناس السياسة مراقبة الهواة لمباريات كرة القدم.ففي الأولى يناط به مهمة التوعية السياسية الصحيحة التي تنير